وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الرقم التسلسلي: ...../ 2026

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة أعمال

المذكرة موسومة بـ:

دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية

دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – تبسة

من إعداد الطالبين:
- حسام عولمي
- ساجد سليماني

تحت إشراف الأستاذ:
- سعيدان عمر

أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	جامعة الانتساب	الصفة
هاني عبد المالك	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة	رئيسا
سعيدان عمر	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة	مشرفا ومقررا
جمعة شرقي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025 - 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي شرع الدين هداية للمؤمنين وأذاق الطائعين حلاوة الطاعة واليقين

والحمد لله الذي هدانا سبل الذين حازوا فضل العلم والتعليم، وجعل العلم نورا للبصائر وطهارة للنفوس، والصلاة

والسلام على من لا نبي بعده محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن ولاه إلى يوم الدين أما بعد:

أولا نحمد الله حمدا كثيرا على توفيقه لنا في انجاز هذا البحث وما كنا لنوفق لولا توفيق الله وعملا بقوله عليه

أزكى الصلاة والسلام" من استعان منكم بالله فأعينوه ومن سألكم بالله فأعطوه ومن دعاكم فأجيبوه ومن صنع إليكم معروف فكافئوه فإن لم تجدوا ماتكافئوه فأدعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه."

إلى الدكتور المشرف "سعيدان عمر"

شكرا لعطائك الذي لم يعرف التردد

شكرا على تفضلك بالاشراف على هذه المذكرة

لك منا امتنان أعمق من أن يحتويه سطر

ودعاء يبقى ما بقي الأثر

كما نشكر أعضاء اللجنة على قبولهم اثراء ومناقشة هذه المذكرة

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في اتمام هذا العمل

إهداء

الى كل من كلل العرق جبينه ومن علمنى ان النجاح لا يأتى الا بالصبر والإصرار الى النور الذى انار .....

ربى والسراج الذى لا ينطفئ نوره بقلبى ابدا

.... الى من بذل الغالى والنفيس واستمديت منه قوتى واعتزازى بذاتى

....ابى

..... الى من جعل الجنة تحت اقدامها وسهلت بى الشدائد بدعائها

. امى

..... الى من شددت عضدى بهم فكانوا ينابيع ارتوى منها الى خيرة ايامى وصفوتها

...اختى... اخى

للاصدقاء الاوفياء ورفقاء السنين لاصحاب الشدائد والازمات... لكل من كان عونا فى هذا الطريق

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ	126
02	مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون بين محاور أداة الدراسة	128
03	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	130
04	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	131
05	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	133
06	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	134
07	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الوظيفة	136
08	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الاقتصادي للمقاولاتية	137
09	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الاجتماعي للمقاولاتية	139
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد البيئي للمقاولاتية	141
11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور المقاولاتية	143
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور التنمية المحلية	144
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية	147
14	نتائج اختبار أثر البعد الاقتصادي للمقاولاتية على التنمية المحلية	150
15	نتائج اختبار أثر البعد الاجتماعي للمقاولاتية على التنمية المحلية	152
16	نتائج اختبار أثر البعد البيئي للمقاولاتية على التنمية المحلية	153
17	نتائج اختبار أثر المقاولاتية على التنمية المحلية	155

فهرس الأشكال

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	نموذج الدراسة	09
02	الهيكل التنظيمي لمديرية المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر تبسة	109
03	توزيع أفراد العينة حسب الفئة الجنس	131
04	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	132
05	توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي	133
06	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	135
07	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	136

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

الفهارس

مقدمة .....أ-ج

الفصل المنهجي: للدراسة المقاولاتية والتنمية المحلية

أ- أهمية الدراسة 5

ب- أهداف الدراسة 5

ج- أسباب اختيار الموضوع: 6

د- إشكالية الدراسة: 7

هـ- فرضيات الدراسة..... 10

د- نموذج الدراسة: 12

و- تحديد مفاهيم الدراسة: 13

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والتنمية المحلية

.....أ

تمهيد: 15

المبحث الأول: الأسس النظرية للمقاولاتية والتنمية المحلية 17

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية 18

1- تعريف المقاولاتية 18

2- تعريف المقاول 22

3- أهداف المقاولاتية 25

4- أهمية المقاولاتية 28

5- المفاهيم المرتبطة بالمقاولاتية 32
المطلب الثاني: ماهية للتنمية المحلية 36
1- ماهية التنمية والتنمية المحلية 36
1-1- الإطار الفلسفي والاقتصادي لمفهوم التنمية 37
1-2- الانتقال من التخطيط المركزي إلى حتمية "التنمية المحلية" 37
1-3- تحديد الماهية الدقيقة للتنمية المحلية 38
1-4- البعد الإدماجي والسوسيو-اقتصادي للتنمية المحلية 39
2- أبعاد التنمية المحلية 40
2-1- البعد الاقتصادي:*(The Economic Dimension)* 40
2-2- البعد الاجتماعي والسلوكي:*(The Social Dimension)* 41
2-3- البعد المجالي والجغرافي:*(The Spatial/Geographical Dimension)* 42
2-4- البعد التكنولوجي والمؤسساتي *(The Technological and Institutional Dimension)*: 43
3- أهداف التنمية المحلية 44
4-مقومات التنمية المحلية 47
4-1- المقومات البشرية والمعرفية (الرأسمال الفكري المحلي) 48
4-2- المقومات المادية والمجالية (التخصص الجغرافي) 49
4-3- المقومات التنظيمية والمؤسساتية (اللامركزية والبيئة الحاضنة) 50
4-4- المقومات التكنولوجية والابتكارية (اقتصاد المعرفة) 51
5- الدور التفاعلي للمقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية (طبيعة العلاقة) 52
6- أبعاد التنمية المحلية 55
6-1- البعد الاقتصادي (المحرك المادي وتوليد القيمة) 56

6-2- البعد الاجتماعي والسلوكي (الغاية الإنسانية والعدالة التوزيعية) 57
6-3- البعد البيئي والإيكولوجي (الاستدامة وتأمين المستقبل) 58
6-4- التفاعل النسقي بين الأبعاد الثلاثة (شجرة التنمية المستدامة) 59
المطلب الثالث: أثر المقاولاتية في تحقيق أبعاد التنمية المحلية 59
1- الأثر الاقتصادي للمقاولاتية على التنمية المحلية 60
2- الرفع من مستويات الإنتاج وتعبئة المدخرات المحلية 60
3- امتصاص البطالة وخلق ديناميكية تشغيلية 61
4- التنويع الاقتصادي وترقية اقتصاد المناولة: 62
5- تحقيق التوازن المجالي وفك العزلة الإقليمية 62
6- تحفيز الابتكار ورفع القدرة التنافسية المحلية 63
7- الأثر الاجتماعي للمقاولاتية على التنمية المحلية 64
8- محاربة الإقصاء المهني والآفات الاجتماعية 64
9- العدالة التوزيعية وتثبيت الساكنة 65
10- الأثر البيئي (المقاولاتية المستدامة) والتوازن الإقليمي 65
11- الابتكار الأخضر ونموذج الخط المرجعي الثلاثي 65
12- التوازن الإقليمي والاستغلال العقلاني للمجال 66
المبحث الثاني: دور المقاولاتية في تحقيق أبعاد التنمية المحلية 68
المطلب الأول: دور المقاولاتية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية 68
1- خلق مناصب الشغل 68
2- تنويع النشاط الاقتصادي 71
3- زيادة الانتاج المحلي 72

4 – تشجيع الاستثمار المحلي 74
المطلب الثاني: دور المقاولاتية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المحلية 75
1– تقليص البطالة 75
2– تحسين المستوى المعيشي 78
3– إدماج الفئات الهشة 80
4–تحقيق الاستقرار الاجتماعي 81
المطلب الثالث: آليات دعم وتمويل ومرافقة المقاولاتية لتحقيق التنمية المحلية 83
1– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 83
2– مصادر التمويل الذاتي الداخلي 85
3– مؤسسات التمويل (البنوك، أجهزة الدعم، صناديق التمويل) 86
4–المرافقة المقاولاتية 87
المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول موضوع المقاولاتية والتنمية المحلية 90
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية حول المقاولاتية والتنمية المحلية 90
1– دراسات تناولت سياسات الدعم والمرافقة المقاولاتية وأثرها التنموي 90
2– دراسات عالجت البعد السوسيو–ثقافي للمقاولاتية وانعكاساته المجالية 91
3– دراسات ركزت على الأثر المباشر للمشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية 92
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية حول المقاولاتية والتنمية المحلية..... 94
1– دراسات تناولت المقاولاتية من زاوية الاستدامة والابتكار البيئي الإقليمي 94
2– دراسات ركزت على المقاربة متعددة التخصصات لديناميكية النمو والابتكار 95
3– دراسات عالجت دور التعليم المقاولاتي في بناء الرأسمال الفكري 97
المطلب الثالث: الدراسات السابقة والدراسة الحالية: (أوجه التشابه، والاختلاف،والاستفادة) 98

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية..... 1
المبحث الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية*(ANADE)* 105
المطلب الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية*(ANADE)* 105
1- نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية*(ANADE)* 105
2 - تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية*(ANADE)* 106
3-أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية*(ANADE)* 106
المطلب الثاني: التعرف على المديرية العملية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – *(ANADE)* تبسة 107
1- الهيكل التنظيمي للمديرية العملية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – *(ANADE)* تبسة 107
2- إدارة ومصالح المديرية العملية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – *(ANADE)* تبسة 109
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية 111
المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية 111
1- منهج الدراسة 111
2- مجتمع وعينة الدراسة 112
2-1- مجتمع الدراسة 112
2-2- عينة الدراسة 112
3- حدود الدراسة 113
4- أدوات وأساليب جمع البيانات 114
5- أداة الدراسة.....115
6- هيكل الاستبيان 115
6-1- المحور الأول: البيانات الشخصية والوظيفية 116
6-2- المحور الثاني: المقاولاتية 116

6-3- المحور الثالث: التنمية المحلية 117
6-4- المحور الرابع: دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية..... 117
7- مقياس الدراسة 118
7-1- طريقة تصحيح المقياس 118
7-2- متغيرات الدراسة 119
8- النموذج الفرضي للدراسة 120
9- صدق وثبات أداة الدراسة..... 120
9-1- صدق أداة الدراسة..... 120
9-2- ثبات أداة الدراسة..... 120
10- الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان ومحاوره 122
11- أساليب المعالجة الإحصائية 123
المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة 124
1- نتائج البيانات الشخصية 124
1-1- متغير جنس العينة 124
1-2- متغير الفئة العمرية (السن)..... 127
1-3- متغير المستوى التعليمي..... 128
1-4- متغير الخبرة المهنية..... 130
1-5- متغير طبيعة الوظيفة 132
2- عرض وتحليل نتائج المحاور 134
2-1- البعد الاقتصادي 134
2-2- البعد الاجتماعي 135
2-3- البعد البيئي 137
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة 145
1- الفرضية الرئيسية 145

2- الفرضيات الفرعية 145
2-1- الفرضية الفرعية الاولى 145
2-2- الفرضية الفرعية الثانية 147
2-3- الفرضية الفرعية الثالثة 148
الخاتمة 120
قائمة المراجع 148
قائمة الملاحق
ملخص

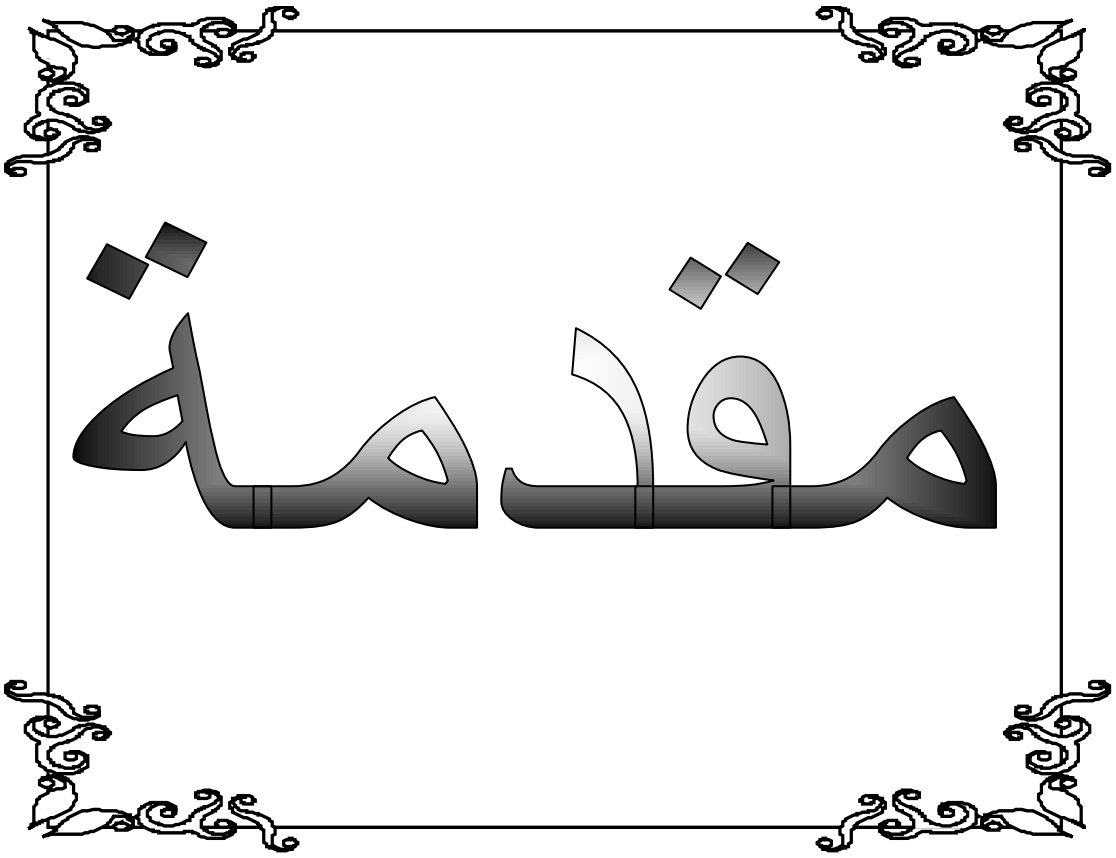
مقدمة

تشهد المؤسسات الناشئة في البيئة الاقتصادية المعاصرة تحولات هيكلية عميقة فرضتها ديناميكية السوق وتطور التكنولوجيا وتزايد حدة المنافسة، الأمر الذي جعل من هذه المؤسسات فاعلاً محورياً في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي. فلم يعد نشاط المؤسسة الناشئة يقتصر على تقديم خدمة أو منتج تقليدي، بل أصبح يقوم على الابتكار، والمرونة، واستغلال الفرص الاقتصادية الجديدة، خاصة في ظل الانتشار الواسع للتقنيات الرقمية وتغير أنماط الاستهلاك والإنتاج. وفي هذا الإطار، برزت المقاولاتية كمدخل استراتيجي يهدف إلى تحفيز المبادرة الفردية والجماعية، وتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتطبيق، بما يسهم في خلق الثروة وتوليد فرص العمل وتعزيز التنمية على المستوى المحلي. ومن هنا، أصبحت العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية علاقة تكاملية قائمة على التأثير المتبادل، حيث تمثل المقاولاتية القوة الدافعة للنمو المحلي، في حين توفر التنمية المحلية البيئة الحاضنة والمحفزة لنجاح واستمرارية المشاريع المقاولاتية.

وتُعد المقاولاتية مفهوماً مركباً يتجاوز مجرد إنشاء المشاريع الاقتصادية، إذ يمكن تفكيكها إلى مجموعة من الأبعاد التي تفسر آليات اشتغالها داخل البيئة الاقتصادية. ويتمثل البعد الاجتماعي في قدرة المقاولاتية على تعزيز الإدماج الاجتماعي، وتمكين الأفراد من المشاركة في النشاط الاقتصادي، وخلق فرص عمل تسهم في تقليص البطالة وتحسين مستوى المعيشة، إضافة إلى تعزيز روح المبادرة والثقافة المقاولاتية داخل المجتمع. أما البعد الاقتصادي فيرتبط بدور المقاولاتية في خلق القيمة المضافة، وتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية، وتحفيز الاستثمار، ودعم الابتكار، بما يساهم في رفع القدرة التنافسية للإقليم. في حين يعكس البعد الشبكي أهمية العلاقات والتفاعلات التي يقيمها المقاول مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين، سواء كانوا مؤسسات تمويل، أو هيئات دعم، أو شركاء اقتصاديين، أو زبائن، حيث تساهم هذه الشبكات في توفير الموارد وتبادل المعلومات والخبرات وتعزيز فرص النجاح والاستمرارية.

وفي المقابل، تُفهم التنمية المحلية باعتبارها عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الإقليم، من خلال استغلال الموارد المحلية بطريقة فعالة ومستدامة. ويمكن تحليلها من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة، يتمثل أولها في البعد التكنولوجي الذي يعكس مستوى إدماج التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في تسيير الخدمات المحلية وتحسين أداء المؤسسات والهياكل الإدارية، بما يضمن رفع الكفاءة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. أما البعد المعرفي فيرتبط بتنمية رأس المال البشري المحلي من خلال التعليم والتكوين المستمر ونشر المعرفة والابتكار، باعتباره عنصراً أساسياً في دعم القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة. في حين يركز البعد البيئي على ضرورة تحقيق التوازن بين النشاط الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال تبني سياسات تنموية تراعي الاستدامة البيئية وتحد من التلوث والاستنزاف غير العقلاني للموارد.

وتنبع أهمية دراسة العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية من كونها تمثل أحد المحاور الأساسية في الفكر التنموي الحديث، حيث أصبحت المقاولاتية أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال دورها في خلق الثروة وتوفير فرص العمل وتحفيز الابتكار. وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة هذا الموضوع، إلا أن أغلبها ركز على أحد المتغيرين بشكل منفصل أو عالج العلاقة بينهما في سياقات عامة دون التعمق في خصوصية البيئات المحلية، وخاصة البيئة الجزائرية التي تتميز بخصوصيات اقتصادية ومؤسساتية واجتماعية تجعل من دراسة هذا الموضوع ضرورة علمية ومنهجية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إضافة علمية نوعية من خلال تحليل العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية في السياق الجزائري، وذلك عبر تفكيك أبعاد المقاولاتية (الاجتماعي، الاقتصادي، الشبكي) وربطها بأبعاد التنمية المحلية (التكنولوجي، المعرفي، البيئي)، بما يسمح بفهم أعمق لطبيعة هذا التفاعل.

ولتحقيق هذا الهدف، سيتم الاعتماد على مجموعة من الإجراءات المنهجية المستمدة من مراحل البحث العلمي، بدءاً بالاستناد إلى التراث النظري والدراسات السابقة لتأطير المفاهيم الأساسية، مروراً بصياغة الإشكالية والفرضيات التي تعكس طبيعة العلاقة بين المتغيرات، ثم اختيار المنهج الملائم للدراسة، وجمع البيانات الميدانية باستخدام أدوات بحث علمية دقيقة، وصولاً إلى تحليل المعطيات إحصائياً واختبار الفرضيات، بهدف التوصل إلى نتائج علمية دقيقة تتيح تفسير العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية في البيئة الجزائرية. كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة تساهم في إثراء الأدبيات العلمية وتقديم توصيات عملية يمكن الاستفادة منها في دعم سياسات التنمية المحلية وتعزيز دور المقاولاتية كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل المنهجي:

للدراسة المقاولاتية والتنمية المحلية

أ- أهمية الدراسة

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها لمتغيرين جوهريين في الأدبيات المعاصرة، وهما المقاولاتية والتنمية المحلية، حيث يُعدّ متغير المقاولاتية من المواضيع الحديثة التي تحظى باهتمام متزايد في الدراسات الاقتصادية والإدارية، لما له من دور في خلق القيمة وتحفيز الابتكار. كما تسعى هذه الدراسة إلى الربط بين هذين المتغيرين، الأمر الذي يساهم في إثراء الإطار النظري وتوسيع قاعدة المعرفة العلمية، من خلال تقديم تحليل يبرز طبيعة العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية، بما يدعم تطوير النماذج التفسيرية في هذا المجال ويفتح آفاقًا لدراسات مستقبلية.

أما من الناحية التطبيقية والعملية، يمكن للبحث في هذا الموضوع أن يساعد صناع القرار والفاعلين المحليين من الاستفادة من نتائج الدراسة، حيث تقدم معطيات وتوصيات من شأنها دعم السياسات التنموية وتعزيز دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية. كما تساعد هذه الدراسة في توجيه البرامج والمبادرات الداعمة للمقاولين، وتحسين بيئة الأعمال على المستوى المحلي، بما يسهم في خلق فرص عمل، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وتحقيق تنمية مستدامة. إضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات المعنية الاستفادة من مخرجات الدراسة في تصميم استراتيجيات فعالة تعزز التكامل بين النشاط المقاولاتي ومتطلبات التنمية المحلية.

ب- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز الدور الذي تؤديه المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية داخل من خلال التعرف والكشف عما يلي:

- محاولة معرفة دور المقاولاتية في تعزيز البعد الاقتصادي.
- محاولة الكشف دور المقاولاتية في تعزيز البعد الاجتماعي.

- محاولة معرفة دور المقاولاتية في تحقيق البعد البيئي.

ج- أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- رغبة الباحث في سد فراغ معرفي في الأدبيات حول العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية.
- ينبع الاهتمام الذاتي للباحث بهذا الموضوع من ميوله العلمية نحو دراسة المقاولاتية، باعتبارها من المواضيع الحديثة التي تحظى باهتمام متزايد في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية، لما لها من دور محوري في تحقيق التنمية وخلق فرص العمل. كما يعكس هذا الاختيار رغبة الباحث في تعميق معارفه النظرية والتطبيقية في هذا المجال، بما يمكّنه من استثمارها مستقبلًا في تجسيد مشروعه الخاص بعد استكمال مساره الدراسي، وبالتالي الانتقال من الجانب النظري إلى الممارسة الفعلية في ميدان المقاولاتية.

يرتبط اختيار هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بتخصص الباحث وميولاته العلمية، حيث يندرج ضمن اهتماماته في مجال العلوم الإدارية والاقتصادية، خاصة ما يتعلق بدراسة الظواهر الحديثة مثل المقاولاتية والتنمية المحلية. ويعكس هذا التوجه رغبة الباحث في التعمق في القضايا المرتبطة بتخصصه، وفهم آلياتها النظرية وتطبيقاتها الميدانية، بما ينسجم مع مساره الأكاديمي ويعزز من قدرته على توظيف معارفه في معالجة إشكالات واقعية ذات بعد اقتصادي وتنموي.

الأسباب الموضوعية:

تزايد الاهتمام بظاهرة المقاولاتية في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تُعدّ من أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المحلية، نظرًا لدورها الفعّال في خلق فرص العمل، وتشجيع الابتكار، وتنويع النشاطات الاقتصادية. كما حظيت المقاولاتية باهتمام متزايد من قبل الحكومات والهيئات الدولية، التي

تسعى إلى دعمها من خلال سياسات وبرامج تمويل ومرافقة، بهدف تعزيز روح المبادرة الفردية ودعم المؤسسات الناشئة. وبالتالي، فإن هذا الاهتمام المتنامي يعكس أهمية دراسة المقاولاتية وتحليل أبعادها المختلفة لفهم مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التزايد الملحوظ للاهتمام بظاهرة المقاولاتية في الوقت الراهن، باعتبارها أحد أهم الآليات الحديثة المعتمدة لتحقيق التنمية المحلية. فقد أصبحت المقاولاتية تحظى بمكانة بارزة في السياسات الاقتصادية للدول، نظرًا لدورها في خلق فرص العمل، وتحفيز الاستثمار المحلي، واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة، إضافة إلى مساهمتها في دعم الابتكار وتنويع النسيج الاقتصادي. كما أن ارتباطها الوثيق بمتطلبات التنمية المحلية يجعلها محورًا أساسيًا للدراسة والتحليل، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تستدعي البحث عن بدائل تنموية فعالة ومستدامة.

الأهمية المتزايدة التي أصبحت تكتسيها المقاولاتية كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المحلية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وتوجه الدول نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يعود اختيار الموضوع إلى الحاجة الملحّة لفهم الدور الفعلي للمقاولاتية في معالجة مشكلات التنمية على المستوى المحلي، مثل البطالة وضعف الاستثمار وعدم التوازن الجهوي، وهو ما يجعل دراستها ضرورة علمية وعملية لفهم آليات تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

د- إشكالية الدراسة:

يشهد موضوع الدراسة اهتماما متزايدا في مختلف التخصصات العلمية، نظرًا لما يحظى به من ثقل علمي وأهمية بحثية متنامية في الأدبيات الحديثة، خاصة في مجالات العلوم الاقتصادية والإدارية والاجتماعية. ويعود هذا الاهتمام إلى كونه يرتبط بمتغيرات ذات طابع استراتيجي تمسّ الواقع التنموي والتنظيمي للمؤسسات والمجتمعات على حد سواء، مما يجعله محورا أساسيا للبحث والتحليل. كما أن

تناول هذا الموضوع يساهم في إثراء الرصيد النظري للتخصص من خلال تعميق الفهم للعلاقات القائمة بين المتغيرات المدروسة، إضافة إلى دعم التوجهات البحثية الحديثة التي تسعى إلى ربط الجانب النظري بالتطبيق العملي، بما يعزز من القيمة العلمية للدراسة ويمنحها بعدًا أكاديميًا رصينًا، لاسيما عندما يتعلق الأمر بمتغير المقاولاتية باعتباره أحد أهم المتغيرات المحورية في الدراسات التنموية المعاصرة.

يعد متغير المقاولاتية من المفاهيم التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والإدارية الحديثة، غير أن تحديد مضمونه وأبعاده لا يزال يطرح بعض التباين بين الباحثين، تبعًا لاختلاف الزوايا النظرية والمقاربات المعتمدة في دراسته. فهو يستخدم أحيانا للإشارة إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي سياقات أخرى يرتبط بروح المبادرة والابتكار أو بقدرة الأفراد على استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة. كما أن تفاعله مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي يجعل من قياس أثره وتحديد مساهمته في المتغيرات التنموية مسألة معقدة نسبيا، الأمر الذي يفتح المجال أمام مزيد من البحث والتحليل العلمي لفهم طبيعته وديناميكياته في سياقات مختلفة.

إضافةً إلى ذلك، يطرح مفهوم المقاولاتية ضمن سياق متعدد الأبعاد، تتداخل فيه عناصر تكنولوجية ومعرفية وشبكية بشكل يصعب معه حصره في تعريف واحد ثابت. فمن جهة، يرتبط البعد التكنولوجي للمقاولاتية بمدى توظيف الوسائل الرقمية والتقنيات الحديثة في إنشاء وتسيير المشاريع، غير أن طبيعة هذا التوظيف تختلف باختلاف السياقات والبيئات الاقتصادية. ومن جهة ثانية، يبرز البعد المعرفي من خلال اعتماد المقاول على الرصيد المعرفي والمهارات والخبرات في اتخاذ القرار واستثمار الفرص، دون أن يكون هناك اتفاق واضح حول حدود هذا الرصيد أو مصادره. أما البعد الشبكي فيتجلى في مدى اعتماد المقاولاتية على العلاقات والتفاعلات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات أو الأفراد أو الهيئات الداعمة، غير أن طبيعة هذه الشبكات ودرجة تأثيرها تختلف من

سياق إلى آخر تبعا للبيئة الاقتصادية والمؤسساتية. ويبرز هذا التداخل بين الأبعاد الثلاثة أن المقاولاتية ليست مفهوماً أحادي البنية، بل ظاهرة مركبة تتشكل وفق تفاعلات متعددة، وهو ما يجعل تحليلها مرتبطا أيضا بسياقات أوسع، من بينها مفهوم التنمية المحلية الذي يُنظر إليه كإطار ديناميكي يعكس تفاعل الموارد والإمكانات والفاعلين على المستوى الإقليمي.

لذا يكتسي مفهوم التنمية المحلية أهمية كبيرة باعتباره إطارا متعدد الأبعاد تتداخل فيه عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية، دون أن يكون هناك اتفاق تام حول حدود كل بعد أو درجة تأثيره. فمن الناحية الاقتصادية، ينظر إلى التنمية المحلية في ارتباطها بمدى استغلال الموارد المتاحة داخل الإقليم وتوجيهها نحو أنشطة إنتاجية وخدمية، غير أن طبيعة هذا الاستغلال تختلف باختلاف الخصوصيات المحلية ومستوى الإمكانات. أما البعد الاجتماعي فيرتبط بدرجة تفاعل الأفراد والجماعات داخل المجتمع المحلي، وبكيفية توزيع الفرص والخدمات، مع ملاحظة تباين القراءات حول معايير هذا التوزيع وآثاره. في حين يتجلى البعد البيئي في العلاقة بين النشاط التنموي والمحيط الطبيعي، بما يشمل إدارة الموارد والحد من التأثيرات المحتملة، إلا أن تقييم هذه العلاقة يظل مرتبطًا بالسياقات المحلية والمعايير المعتمدة في كل دراسة. وعليه، فإن هذا التداخل بين الأبعاد يجعل من مفهوم التنمية المحلية مجالًا مفتوحًا للتأويل والتحليل وفق مقاربات متعددة.

ومن أجل مواكبة التغييرات، تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى إدماج مفهومي المقاولاتية والتنمية المحلية ضمن سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار مساعيها الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على المحروقات. ويتجلى هذا الاهتمام من خلال جملة من البرامج والمبادرات التي تم إطلاقها لدعم المؤسسات الناشئة وتشجيع روح المبادرة لدى الشباب، إضافة إلى إنشاء هيئات وآليات مرافقة وتمويل تهدف إلى تسهيل إنشاء المشاريع على المستوى المحلي. كما سعت الدولة

إلى تعزيز دور الجماعات المحلية في الدفع بعجلة التنمية، من خلال استغلال الموارد والإمكانات المتاحة وفق خصوصيات كل إقليم، غير أن مستويات تطبيق هذه السياسات ونتائجها تبقى مرتبطة بتفاوت الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المناطق. وعليه، فإن هذا التوجه يعكس محاولة لربط المقاولاتية كآلية للتنمية بواقع التنمية المحلية في الجزائر، ضمن إطار ما يزال قيد التطور والتكيف مع التحولات الاقتصادية الراهنة.

وبناءا على ما سبق، وبغية معرفة تجربة المقاولاتية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، يمكن للدراسة الحالية طرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية ؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم المقاولاتية في تعزيز البعد الاجتماعي؟
- ما دور المقاولاتية في تعزيز البعد الاقتصادي؟
- كيف تساهم المقاولاتية في تحقيق البعد البيئي؟

هـ- فرضيات الدراسة

الفرضية العامة:

- تساهم المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية.

الفرضيات الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي للإشكالية الدراسة، وللإجابة عن التساؤلات الفرعية، تم صياغة الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

- تساهم المقاولاتية في تعزيز البعد الاجتماعي.

الفرضية الفرعية الثانية:

- للمقاولاتية دور في تعزيز البعد الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثالثة:

- تساهم المقاولاتية في تحقيق البعد البيئي.

د- نموذج الدراسة:

من خلال هذا يمكن تحديد نموذج الدراسة في الشكل رقم (01)

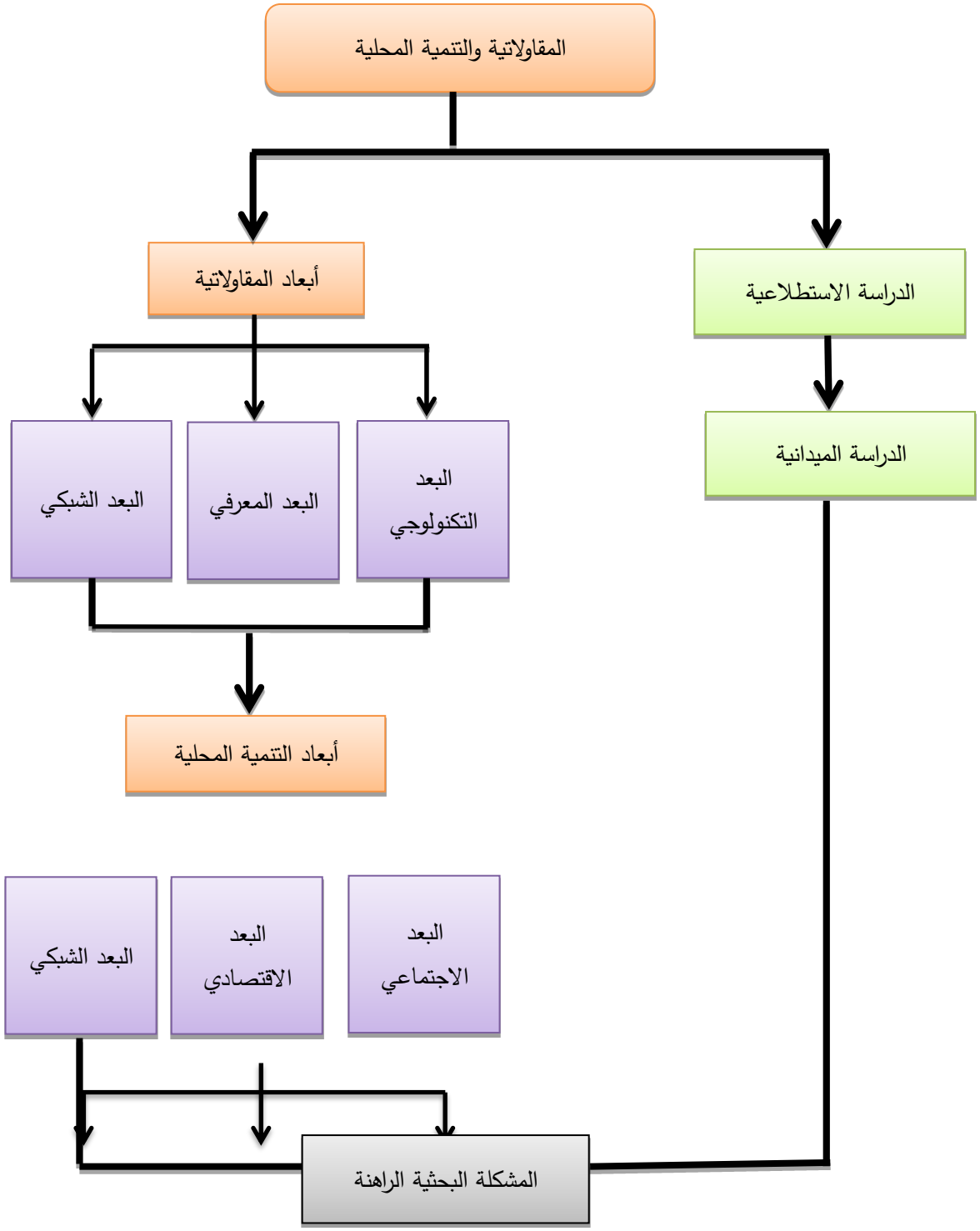

و- تحديد مفاهيم الدراسة:

قبل التطرق إلى مختلف جوانب الدراسة، تبرز أهمية تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث، وذلك بهدف إزالة أي لبس قد ينشأ عن تعدد استعمالاتها واختلاف دلالاتها في الأدبيات العلمية. إذ تُعد عملية تحديد المفاهيم خطوة منهجية ضرورية لضبط الإطار المفاهيمي للدراسة، وتوضيح المقصود بكل متغير، بما يضمن توحيد الفهم ويسهم في تحقيق قدر أكبر من الدقة والانسجام في التحليل. ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا الجزء عرض أهم المفاهيم المعتمدة في الدراسة وتقديم تعريفات إجرائية لها بما يخدم أهداف البحث.

- **مفهوم المقاولاتية**

أصبح مفهوم المقاولة شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والاداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، ويعد بيتر دراكر من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية. (مسعي، 2022، صفحة 142).

عرفها ميشال ايريك وجور ستوف لوي المقاولة "بأنها حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق انشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة المضافة". (برحومة ومهدي، 2012، ص 281).

كما عرفت المقاولة على أنها: "ظاهرة تجمع بين الفرد والمنظمة وكل منهما يأخذ مفهومه من الآخر، على أنها علاقة تكافلية تكاملية بين الطرفين، المقاول يسعى ويتفاعل ويجند محيطه لغايات اجتماعية واقتصادية، وفاعليته تؤدي إلى التغيير وكذا التعديلات الجزئية لوضع قائم". (بوحجر والعكازي، 2023، صفحة 112).

وفي ضوء التعريفات السابقة وبالاستناد الى التراث النظري وطبيعة الدراسة الراهنة، تُعرّف المقاولاتية إجرائيًا في هذه الدراسة على أنها: "**عملية ديناميكية يقوم من خلالها الفرد أو مجموعة من الأفراد باستغلال الفرص المتاحة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إنشاء وتنظيم مشاريع أو منظمات جديدة، بالاعتماد على المبادرة الفردية وتعبئة الموارد المتاحة، بهدف خلق قيمة مضافة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. وتتجسد هذه العملية من خلال ثلاثة أبعاد مترابطة: البعد التكنولوجي الذي يعكس مدى توظيف التقنيات الحديثة والوسائل الرقمية في إنشاء وتسيير المشاريع، والبعد المعرفي الذي يرتبط بالمعارف والمهارات والخبرات التي يعتمد عليها المقاول في اتخاذ القرار وتطوير مشروعه، والبعد الشبكي الذي يتمثل في شبكة العلاقات والتفاعلات التي يقيمها مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لدعم نشاطه المقاولاتي. كما تقاس المقاولاتية من خلال مؤشرات مثل: درجة المبادرة، القدرة على استغلال الفرص، مستوى توظيف التكنولوجيا، حجم المعارف والخبرات المستخدمة، قوة العلاقات الشبكية، إنشاء المشاريع، وتوليد القيمة داخل المحيط المحلي**".

- **مفهوم التنمية المحلية**

يعد مفهوم التنمية المحلية من المفاهيم التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لارتباطه المباشر بتحسين أوضاع المجتمعات على المستوى الإقليمي. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم لا يخلو من التباين في تعريفه وتحديد أبعاده، تبعًا لاختلاف المقاربات النظرية والسياقات التطبيقية التي يدرس في إطارها. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية من خلال عرض مختلف التصورات المرتبطة به، قصد توضيح مضمونه وضبط دلالاته بما يخدم أهداف الدراسة.

تعرف التنمية المحلية على أنها: "هي القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي"، وتعرف أيضا، بأنها: "دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها". (خضر، 2016).

تعرف أيضا بأنها: "استراتيجية تنمية موجهة نحو تقييم الإمكانيات المحلية، قياس قدرة المتعاملين والعوامل المحلية على الاستجابة لمعطيات التنمية المطلوبة وكذا تفعيل البرامج واستنباط الأفضليات التي تتيحها السياسات الحكومية والتعاون الخارجي في مجال التنمية والتطوير". (سحنون، 2019، صفحة 974).

كما عرف علماء الاقتصاد التنمية على أنها: "الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج وقطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك بأن تقترن بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وترتبط التنمية الاقتصادية إلى حد كبير بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعوارض التاريخية". (حجاب، 2017، صفحة 355).

وفي ضوء التعريفات السابقة، وبالرجوع للتراث النظري وطبيعة الدراسة الراهنة تُعرّف التنمية المحلية إجرائيًا في هذه الدراسة على أنها: "**عملية متكاملة تهدف إلى تفعيل واستغلال الإمكانيات والموارد المتاحة على المستوى المحلي، من خلال مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تسعى إلى تحقيق تحسين تدريجي في أوضاع المجتمع. وتتجسد هذه العملية عبر ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي من خلال تنشيط الأنشطة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتحسين مستوى الدخل، والبعد الاجتماعي من خلال تنمية قدرات الأفراد وتعزيز مشاركتهم وتحسين مستوى الخدمات، والبعد البيئي من خلال الحفاظ**

على الموارد الطبيعية وضمان استدامة استغلالها. كما تقاس التنمية المحلية من خلال مؤشرات تعكس تطور هذه الأبعاد مجتمعة داخل الإقليم".

الفصل الأول: الإطار النظري للمقاولاتية والتنمية المحلية

تمهيد:

شهدت الأنساق الاقتصادية العالمية تحولات هيكلية عميقة خلال العقود الأخيرة، أفضت إلى تراجع تدريجي للأدوار المركزية التي كانت تلعبها الدول عبر مؤسساتها الصناعية الكبرى، لصالح تفعيل المبادرات الفردية وتثمين رأس المال البشري. في خضم هذه التحولات، برزت ظاهرة "المقاولاتية" كآلية وظيفية ورافعة استراتيجية تعتمد عليها الاقتصادات الحديثة لتوليد الثروة، وتجديد النسيج المؤسساتي، واستيعاب التدفقات الهائلة لطالبي العمل. لم يعد الفعل المقاولاتي مجرد نشاط تجاري كلاسيكي يهدف إلى تعظيم العوائد المالية الفردية للمقاول، بل ارتقى ليصبح منظومة متكاملة قائمة على الابتكار، اكتشاف الفرص، والمخاطرة المحسوبة، مما يجعله المحرك الأساسي لأي نهضة اقتصادية حقيقية تتجاوز هشاشة الاقتصادات الريعية وتؤسس لخلق قيمة مضافة مستدامة.

وعند إخضاع هذه الحركية الاقتصادية لمشرع التحليل المجالي، نجد أنها تتقاطع عضويا وتكامليا مع متطلبات "التنمية المحلية". إن المقاربات التنموية المعاصرة ترفض التخطيط المركزي الفوقي الذي أثبت في كثير من التجارب قصوره في معالجة التفاوت بين الأقاليم، وتتبنى بدلا من ذلك تنمية تنطلق من القاعدة إلى القمة، تضع الإقليم المحلي كمحور ارتكاز. يتطلب هذا التوجه تضافر الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي مع الدعم الحكومي، من أجل الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية، المادية، والبشرية الكامنة في الإقليم (فالح، 2016، ص 37).

من هذه الزاوية، تتبلور العلاقة التفاعلية الدقيقة بين المتغيرين؛ فالتنمية المحلية لا يمكن أن تتجسد ميدانيا في غياب نسيج مقاولاتي كثيف ونشط يترجم الأهداف التنموية الكلية إلى مشاريع مصغرة ومتوسطة. هذه الكيانات المرنة، وبفضل قدرتها الاستثنائية على التوطن في المناطق الريفية والنائية، تلعب دورا حاسما في تحقيق العدالة المكانية، امتصاص جيوب البطالة، وإدماج الفئات الهشة والمهمشة،

مما يؤسس لحالة من الاستقرار السوسيو–اقتصادي الذي يحد من ظاهرة النزوح الريفي ويحقق توازنا ديموغرافيا للإقليم(نادية، 2012، ص 44)

تأسيسا على ما سبق، يسعى هذا الفصل إلى بناء تأصيل نظري دقيق وتفكيك مفاهيمي لمتغيري الدراسة، بغية توضيح آليات التفاعل بينهما. وللإحاطة الشاملة بهذه الإشكالية، تم تشريح هذا الفصل وهيكلته في ثلاثة مباحث رئيسية: يعالج **المبحث الأول** الإطار المفاهيمي للمقاولاتية من خلال تسليط الضوء على ماهية المقاول، خصائص العمل المقاولاتي، والمفاهيم اللصيقة به. بينما يركز **المبحث الثاني** على تحديد ماهية التنمية المحلية، أبعادها، وتبيان الدور التشغيلي والاقتصادي الذي تلعبه المقاولاتية في تحقيق هذه الأبعاد عبر آليات الدعم والمرافقة. أما **المبحث الثالث،** فقد خصص لاستقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة (العربية والأجنبية) التي قاربت هذا الموضوع، بهدف تحديد الفجوة البحثية وبناء أرضية صلبة تمهد للانتقال إلى الجانب التطبيقي للدراسة.

المبحث الأول: الأسس النظرية للمقاولاتية والتنمية المحلية

شهد الفكر الاقتصادي والتنموي المعاصر تحولات هيكلية وجوهرية، تمثلت أساسا في تراجع النماذج التنموية الكلاسيكية التي كانت تعتمد بشكل مفرط على الاستثمارات الحكومية المركزية والمؤسسات الصناعية الكبرى. وأمام تعقيدات المحيط الاقتصادي وبروز أزمات البطالة والركود، توجهت الأنظار نحو تفعيل المبادرات الفردية وتثمين رأس المال البشري كبديل استراتيجي لإنتاج الثروة. في خضم هذه التحولات، طفت ظاهرة "المقاولاتية" كآلية وظيفية ورافعة حيوية تعتمد عليها الاقتصادات الحديثة لتجديد نسيجها المؤسساتي، واستيعاب التدفقات الهائلة لطالبي العمل بطرق مبتكرة تعتمد على المخاطرة واكتشاف الفرص.

وعند إخضاع هذه الحركية لعدسة التحليل المجالي، نجد أنها تتقاطع بشكل عضوي مع متطلبات ما يُعرف بـ "التنمية المحلية". إن المقاربات التنموية الحديثة ترفض التخطيط الفوقي الذي أثبت قصوره في معالجة التفاوت المجالي، وتتبنى هندسة تنموية تنطلق من القاعدة نحو القمة، جاعلة من الإقليم الجغرافي (البلدية أو الولاية) وحدة ارتكاز أساسية.

هذا التوجه يتطلب تضافرا ذكيا للجهود الذاتية المحلية مع الدعم الحكومي لتحقيق استغلال عقلاني للموارد المتاحة. ومن هذه الزاوية الدقيقة، تبرز العلاقة التفاعلية بين المتغيرين؛ فالتنمية المحلية المستدامة لا يمكن أن تتجسد ميدانيا في غياب نسيج مقاولاتي كثيف، يترجم الأهداف الكلية إلى مشاريع مصغرة ومتوسطة قادرة على التوطن في مختلف الأقاليم، محققة بذلك العدالة المكانية، وممتصة لجيوب البطالة، ومؤسسة لاستقرار سوسيو–اقتصادي يحد من النزوح الريفي.

وللإحاطة الشاملة بهذه الأبعاد، سنعمد في هذا المبحث إلى تفكيك الإطار المفاهيمي للمقاولاتية، متبوعا بتحليل عميق لمفهوم التنمية المحلية، وصولا إلى استقراء مساهمة الفعل المقاولاتي في تفعيل الأبعاد التنموية للمجتمعات المحلية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية

إن الولوج إلى دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للظاهرة المقاولاتية يستوجب، من الناحية المنهجية، إزالة اللبس المفاهيمي الذي يكتنف هذا المصطلح. لا تعتبر المقاولاتية مجرد إجراء إداري بسيط لفتح سجل تجاري، بل هي ديناميكية سلوكية، تنظيمية، واقتصادية بالغة التعقيد. لقد تعددت المقاربات التي حاولت تأطير هذه الظاهرة، فمنها من ركز على البعد السيكولوجي للفاعل (المقاول)، ومنها من ركز على المخرجات الاقتصادية (المؤسسة)، ومنها من اعتبرها سيرورة متكاملة لابتكار القيمة المضافة. بناءً على ذلك، يهدف هذا المطلب إلى تشريح الماهية الدقيقة للمقاولاتية، تحديد خصائصها، وضبط المفاهيم المجاورة لها، لتشكيل أرضية نظرية صلبة نعتمد عليها في التحليلات اللاحقة.

1- تعريف المقاولاتية

تتسم ظاهرة المقاولاتية بمرونة مفاهيمية تجعل من العسير حصرها في زاوية أحادية، فهي تتلون بتغير الأنساق الاقتصادية وزوايا معالجة الباحثين. ولعل هذا التنوع الكبير في تقديم تعريف مانع وجامع يرجع بشكل جوهري إلى تعدد الأنشطة التي تغطيها هذه الظاهرة وتداخلها مع حقول معرفية مختلفة كعلم الاقتصاد، علم الاجتماع، وعلم النفس (الواعر، 2021، ص11) للغوص في عمق هذا المفهوم، يتوجب علينا استقراء التطور اللغوي للمصطلح، ثم تفكيك إسهامات مختلف المدارس الفكرية التي حاولت تأطير الفعل المقاولاتي.

بالعودة إلى التأصيل اللغوي، نجد أن التراث النظري يشير إلى أن مصطلح المقاولاتية ارتبط تاريخيا بكلمة فرنسية تعود إلى القرن السادس عشر، وهي مشتقة من الفعل "Entreprendre" والذي يحمل دلالات عميقة تعني أن يتعهد، يباشر، يلتزم، أو يغامر بالقيام بعمل ما. وقد ترجمت هذه الكلمة لاحقا من طرف الكيبيكيين إلى اللغة الفرنسية بصيغة "Entrepreneuriat" للتعبير عن السيرورة الحركية، وتقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة "Entrepreneurship" (شقرون، 2015، ص 33). أما في القاموس العربي، فقد خضعت الترجمة لعدة تحولات؛ ففي البدايات تُرجمت إلى "المنظم" تأثرا بمدارس الإدارة، ثم استقرت لفترة طويلة على مصطلح "المقاولاتية"، ومع تصاعد الاهتمام الأكاديمي بها مؤخرا، باتت تُعرف أيضا بـ "ريادة الأعمال" للدلالة على روح المبادرة والسبق في تقديم الأفكار (حملات، 2022، ص 207).

بعيدا عن الدلالات اللغوية، فإن المقاربات الأكاديمية الحديثة تجاوزت هذا التوصيف البسيط لتغوص في عمق الظاهرة مقسمة إياها إلى عدة اتجاهات مفسرة. يبرز الاتجاه الأول الذي يقارب المقاولاتية من زاوية "**اكتشاف واستغلال الفرص**". في هذا النسق، قدم الباحثان "شان" و"فانكاتارامان " (Shane et Venkataraman) إسهاما مرجعيا سنة 2000، حيث أطرا المقاولاتية كحقل فحص علمي يبحث في كيفية اكتشاف الفرص، وبواسطة من يتم ذلك، وكيف يتم استغلالها لإنتاج سلع وخدمات مستقبلية. يرى هذا الاتجاه أن المقاولاتية هي بالأساس قدرة فائقة على رصد الاختلالات السوقية والحالات غير المتوازنة التي يغفل عنها الآخرون، ثم تقييمها وتثمينها، ليعمل الفاعل الاقتصادي على جمع الموارد المشتتة وبيع منتجات بأسعار تفوق تكلفة إنتاجها (نادية، 2012، ص 21). يتقاطع هذا الطرح مع رؤية "كاسون (Casson) "الذي اعتبر أن الفرصة هي جوهر العملية، وهي تعني إدخال طرق جديدة في التنظيم للحصول على مكاسب تنافسية.

بانتقالنا إلى المقاربة الهيكلية، نلفي الاتجاه الذي يفسر المقاولاتية كـ **"ظاهرة تنظيمية لإنشاء المؤسسات** ."يتزعم هذا الطرح الباحث "وليام قارتنار(William Gartner) "، الذي أقر بعدم كفاية مدخل السمات الشخصية لتوصيف الظاهرة، مقترحا تعريف المقاولاتية على أنها "عملية إنشاء منظمات جديدة". ولفهم هذه الديناميكية، يتوجب على الباحثين دراسة السيرورة والعمليات المتداخلة التي تؤدي إلى ولادة هذه الكيانات، بمعنى أنها تشمل مجموع النشاطات التي يمارسها الفرد لتعبئة وتنسيق الموارد المختلفة (المعلوماتية، المالية، والبشرية) من أجل تحويل فرصة مجردة إلى مشروع منظم ومهيكل قابل للاستمرار (محمد، 2016، ص 49). لقد نقل هذا التوجه البوصلة من سؤال "من هو المقاول؟" إلى سؤال عملياتي أعمق وهو "ماذا يفعل المقاول؟."

ولم يكتف الفكر الأكاديمي بهذين الاتجاهين، بل تعمق أكثر من خلال طرح **"المقاربة المزدوجة بين الفرد وخلق القيمة"**، والتي أسس لها الباحث "برويات .(Bruyat) "تعتمد هذه النظرة السوسيولوجية والاقتصادية على ربط عضوي لا يمكن فصله بين الفرد (المقاول) والقيمة التي ينشئها. فالفرد هنا يمثل الشرط الأساسي والمحرك الفعلي في عملية توليد القيمة المضافة، وبدونه لا يمكن لهذه القيمة أن تتبلور على أرض الواقع. وفي ذات الوقت، فإن عملية إنشاء المشروع تؤدي إلى خلق قيمة معنوية ومادية تنعكس على الفرد نفسه، حيث يصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بمشروعه لدرجة أنه يعرف به ويشغل مكانة محورية في مسار حياته (دباغين، 2022، ص 31) تتجلى هذه القيمة المنتجة في أبعاد متعددة؛ منها ما هو مالي يرضي طموح المقاول، ومنها ما هو تقني واجتماعي يعود بالنفع المباشر على المجتمع المحلي من خلال تقديم حلول مبتكرة وتوفير مناصب شغل.

ويضيف مفكر الإدارة المعاصرة، "بيتر دراكر(Peter Drucker) "، بعدا تحليليا آخر حين ينفي عن المقاولاتية صفة العلم الدقيق البحت أو الفن المطلق، بل يراها "ممارسة" عملية ترتكز على التخيل،

المرونة، والقدرة العالية على توجيه الموارد في بيئة يطبعها التغيير المستمر. لا تنحصر المقاولاتية عند دراكر في البحث عن التمويل المالي، بل هي في جوهرها القدرة على رؤية التغيير كفرصة حقيقية يجب اقتناصها فورا لتحقيق منفعة اقتصادية (الواعر، 2021، ص 22).

يتطابق هذا المنحى الإداري مع النظرة المؤسساتية الشاملة التي تبناها الاتحاد الأوروبي في وثائقه الصادرة سنة 2003، حيث عرّف المقاولاتية بأنها حزمة من الأفكار والطرق التي تتمركز حول خلق وتطوير نشاط ما، عن طريق هندسة مزيج دقيق يجمع بين المخاطرة، الإبداع، الابتكار، والفاعلية في التسيير، بغض النظر عما إذا تم ذلك ضمن مؤسسة ناشئة حديثة التأسيس، أو داخل مؤسسة كلاسيكية قائمة تبحث عن التجديد (يحيى السيد، 2008، ص 98).

تأسيسا على هذا المسح المعرفي وتعدد زوايا الطرح، يمكننا كباحثين صياغة تعريف تركيبي وإجرائي للمقاولاتية يخدم مسار مذكرتنا ويحاكي أبعاد التنمية المحلية كالآتي :إن المقاولاتية ليست فعلا اقتصاديا ميكانيكيا معزولا، بل هي سيرورة ديناميكية واعية، يتفاعل فيها الإبداع الفردي مع الموارد المجالية المتاحة، وتنطلق من رصد دقيق للفجوات والاختلالات في السوق المحلي لتحويلها إلى فرص استثمارية ملموسة. تتجسد هذه السيرورة عبر تأسيس كيانات مؤسساتية مرنة، تأخذ على عاتقها عبء المخاطرة المحسوبة وحالات عدم اليقين، بغية تقديم سلع أو خدمات ابتكارية تولد قيمة مضافة، محققة بذلك مكاسب مالية للفرد، ومساهمة بشكل عضوي في تفعيل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية في محيطها المحلي.

2- تعريف المقاول

يعتبر المقاول حجر الزاوية والقلب النابض للعملية المقاولاتية برمتها. فإذا كانت المقاولاتية هي "السيرورة" و"المسار"، فإن المقاول هو "المحرك" و"المهندس" الذي يترجم هذه السيرورة من عالم الأفكار المجردة إلى واقع مؤسساتي ملموس يولد القيمة المضافة. إن تتبع التطور التاريخي والمفاهيمي لمصطلح "المقاول (Entrepreneur) "يكشف عن تحولات عميقة في الفكر الاقتصادي؛ فقد ارتبط المفهوم في بداياته المبكرة، خاصة في القرن السادس عشر، بقادة الحملات العسكرية، ليتطور لاحقا في المعاجم الفرنسية للدلالة على الشخص الذي يبرم عقودا لإنجاز مشاريع كبرى متحملا مخاطر التنفيذ. غير أن التأصيل العلمي الحقيقي لهذا الفاعل الاقتصادي قد تبلور لاحقا من خلال إسهامات المدارس الاقتصادية والسلوكية المختلفة.

لقد برز الإسهام التأسيسي الأول مع رائد المدرسة الكلاسيكية "ريتشارد كانتيلون (Richard Cantillon)" في القرن الثامن عشر، والذي كان أول من أدخل مصطلح "المقاول" إلى القاموس الاقتصادي المنهجي. لقد نظر كانتيلون إلى المقاول باعتباره عميلا اقتصاديا يتميز بوظيفة محورية تتمثل في "تحمل المخاطرة". بالنسبة له، المقاول هو ذلك الفرد الذي يقوم بشراء عوامل الإنتاج والسلع بأسعار معلومة في الوقت الحاضر، بهدف إعادة بيعها في المستقبل بأسعار غير مؤكدة تماما. إن هذه الفجوة الزمنية بين الشراء والبيع تضع المقاول في قلب بيئة تتسم بعدم اليقين، وتجعل من الربح الذي يجنيه مكافأة عادلة ومباشرة نظير تحمله لهذه المخاطرة التي يحجم الأفراد العاديون عن خوضها(الواعر، 2021، ص 44).

تطور هذا الطرح لاحقا مع المفكر الفرنسي "جان بابتيست ساي(J.B. Say) "، الذي أضاف بعدا إداريا وتنظيميا مهما. لم يعد المقاول عند "ساي" مجرد مخاطر بأمواله، بل هو "المنظم" الذي يلعب دور

المايسترو في توجيه الموارد. إنه الشخص القادر على جمع وتنسيق عوامل الإنتاج المختلفة (من أرض، وعمل، ورأس مال) ونقلها من مستويات إنتاجية وعوائد اقتصادية منخفضة إلى مستويات أعلى وأكثر كفاءة، مما يجعله الفاعل الأساسي في خلق التوازن داخل الأسواق.

ومع حلول القرن العشرين، أحدث الاقتصادي النمساوي "جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) " ثورة مفاهيمية حقيقية، حيث ربط المقاول حصريا بوظيفة "الابتكار (Innovation) "، وفقا للمقاربة الشومبيترية، لا يعد كل مدير أو صاحب رأس مال مقاولا، بل المقاول هو ذلك الفرد "المبتكر" الذي يمتلك القدرة على كسر حالة الجمود والتوازن الاستاتيكي في السوق عبر ما أسماه بـ "الخلق التدميري .(Creative Destruction) "يرى شومبيتر أن المقاول هو الشخص الذي يقوم بتقديم تركيبات اقتصادية جديدة تتمثل في: ابتكار منتج جديد لم يألفه المستهلكون، إدخال طريقة إنتاج حديثة تخفض التكاليف، فتح أسواق جديدة لم يتم اختراقها من قبل، أو اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية (وسام وآخرون، 2021، ص 24).

إن هذا المقاول المبتكر، وفقا لهذا الطرح، هو القاطرة الحقيقية للنمو، حيث تجبر ابتكاراته المؤسسات القديمة إما على التكيف والتطور أو الخروج من السوق.

وفي ذات الحقبة الزمنية تقريبا، قدم الاقتصادي "فرانك نايت (Frank Knight) "تحليلا أدق لطبيعة البيئة التي ينشط فيها هذا الفاعل. لقد ميز "نايت" بوضوح أكاديمي بين "المخاطرة المحسوبة" التي يمكن التنبؤ بها والتأمين ضدها، وبين "اللايقين المطلق (Uncertainty) "الذي يستحيل إخضاعه للاحتمالات الإحصائية. وبناءً على هذا التمييز، عَرَّف "نايت" المقاولين بأنهم فئة متخصصة ونادرة من الأفراد الذين يمتلكون الشجاعة السيكولوجية والقدرة التحليلية لتحمل صدمات السوق واتخاذ قرارات

استراتيجية حاسمة في ظل غياب المعلومات الكاملة وحالة اللايقين المطلق (وسام وآخرون، 2021، ص 25.)

إلى جانب هذه المقاربات الاقتصادية الوظيفية، برز اتجاه سلوكي ونفسي وازن يركز على شخصية المقاول وسماته .(Traits Approach) فالمقاول الناجح ليس مجرد آلة حاسبة للعوائد، بل هو كيان بشري تسيره دوافع سيكولوجية عميقة. من أهم هذه السمات "الوعي المفرط بمرور الوقت"، فالمقاول يتعامل مع اليوم وكأن الغد قد أتى، ولهذا فهو يتحرك بحس عالٍ من الاستعجال، منتهزا كل لحظة لترجمة أفكاره، إيمانا منه بأن التأخر يعني ضياع الفرصة (طيباوي، 2023، ص 148).

كما يتميز المقاول بـ "الاندفاع القوي نحو العمل(Need for Achievement) "؛ إذ نجده مستعدا لبذل مجهودات بدنية وذهنية شاقة، ومواصلة العمل لساعات طوال دون كلل أو ملل، متجاوزا الإرهاق والصعوبات الصحية من أجل بلوغ هدفه. إن هذا الاندفاع لا يكون عشوائيا، بل يقترن بقدرة عالية على التنظيم والترتيب العقلاني للأولويات (نفس المرجع السابق، ص 150). يُضاف إلى ذلك تمتعه بـ "الواقعية وتقبل المسؤولية"، فالمقاول يدرك تماما حجم المتغيرات الخارجية، ولكنه بدلا من التذمر، يعمل على السيطرة عليها وتوجيهها لصالحه، مع استعداده الكامل لتحمل نتائج قراراته وتقبل المحاسبة بشجاعة، وهو ما يمنحه مرونة فائقة في تجاوز الأزمات والنهوض من حالات الفشل المحتملة للبدء في مشاريع جديدة برؤية أكثر نضجا (طيباوي، 2023، ص 148-149).

ومن زاوية التصنيف الحديث في أدبيات إدارة الأعمال، أصبح الباحثون يقرون بأن المقاولين لا يشكلون كتلة متجانسة ووحيدة النمط، بل يمكن تصنيفهم بناءً على خبراتهم وطبيعة تدخلهم في السوق. فهناك "المقاول المبتدئ (Novice) "الذي يخوض غمار التأسيس لأول مرة، وهناك "المقاول المتسلسل "

(Serial)الذي يؤسس مؤسسة وينميها ثم يبيعها ليؤسس أخرى جديدة مستمتعا بمرحلة الانطلاق حصرا، وهناك "مقاول المحفظة (Portfolio) "الذي يقوم بتأسيس وإدارة عدة مؤسسات في قطاعات مختلفة في آن واحد لتنويع المخاطر المالية وزيادة الأرباح (وسام وآخرون، 2021، ص 27). إن هذا التنوع في أنماط المقاولين يثري النسيج الاقتصادي للإقليم، ويضمن استمرارية الحركية الاستثمارية.

تأسيسا على هذا التشريح الأكاديمي، يمكننا صياغة تعريف تركيبي للمقاول ينسجم مع فلسفة التنمية المحلية: "المقاول هو ذلك الفاعل الاقتصادي والاجتماعي المتميز بتركيبة سيكولوجية مرنة وطموح واقعي، يمتلك قدرة استباقية على اكتشاف الفجوات في محيطه المحلي، فيعمل على توليف الموارد المالية والبشرية المتاحة بأساليب ابتكارية، متخذا قرارات حاسمة في ظل بيئة تتسم باللايقين والمخاطرة، وذلك بغية تأسيس كيان مؤسساتي يضمن له تحقيق الاستقلالية وتوليد الثروة، ويساهم في ذات الوقت في معالجة الاختلالات التنموية لإقليمه عبر خلق مناصب الشغل وتقديم حلول اقتصادية جديدة."

3- أهداف المقاولاتية

إن الولوج إلى عالم الأعمال وتحمل أعباء الابتكار والمخاطرة ليس تحركا عشوائيا أو مجرد استجابة ظرفية لانسداد آفاق التشغيل الكلاسيكي، بل هو سيرورة غائية تحركها جملة من الأهداف الاستراتيجية الدقيقة والمدروسة. لا يمكن مقاربة هذه الأهداف بنظرة أحادية ومسطحة تحصرها في جني الأموال، بل تتشابك فيها الدوافع السيكولوجية العميقة للفرد مع الحتميات الاقتصادية والمجالية للإقليم الذي يحتضن المشروع. ولتفكيك هذه الغايات بشكل منهجي، يمكن تشريح أهداف المقاولاتية عبر أربعة أبعاد مفصلية تتدرج من الفرد لتتسع نحو المجتمع والاقتصاد الكلي.

يبرز البعد الأول من خلال **الأهداف الذاتية والسيكولوجية للمقاول،** تؤكد المقاربات السلوكية الحديثة أن الدافع المحوري الذي يحرك الفاعل الاقتصادي نحو تأسيس كيانه الخاص يكمن في الرغبة العارمة في "تحقيق الذات" وبلوغ الاستقلالية المطلقة. يرفض المقاول بطبعه الانصياع للقيود البيروقراطية أو التراتبية الهرمية التي تفرضها الوظائف المأجورة، ويسعى جاهدا لتحرير طاقاته الكامنة وترجمة أفكاره من مجرد تصورات ذهنية مجردة إلى واقع ملموس. إن هذا المسار يمنحه مساحة حرة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تتوافق مع قناعاته، مما يولد لديه شعورا عميقا بالرضا النفسي، ويضفي على حياته المهنية معنىً يتجاوز مجرد كسب القوت اليومي، ليلامس إثبات القدرة على تحدي الصعاب والنجاح الشخصي.

بانتقالنا إلى البعد الثاني، تتجلى **الأهداف الاقتصادية والمالية** كغايات كلاسيكية وحتمية تضمن بقاء المشروع. لا يمكن لأي مؤسسة مقاولاتية أن تضمن استدامتها في بيئة تنافسية شرسة ما لم تصمم نماذج أعمالها خصيصا لاكتشاف وسد الفجوات السوقية. يتمثل الهدف الاقتصادي المباشر في تعظيم العوائد المالية وتوليد الثروة، ويُعترف بهذا الربح أكاديميا واقتصاديا كونه المكافأة العادلة والمنطقية التي ينالها رائد الأعمال نظير تحمله لصدمات حالة اللايقين ومخاطرته برأس ماله الخاص .غير أن الهدف المالي في الفلسفة المقاولاتية المعاصرة لا يتوقف عند جني الأرباح السريعة، بل يتعداه إلى "ضمان النمو المستمر والتوسع". إن الكيان المقاولاتي يهدف إلى مراكمة الفوائض المالية لإعادة ضخها كاستثمارات جديدة توسع من حصته السوقية، وترفع من قدرته التنافسية، وتحوله تدريجيا من مؤسسة مصغرة هشة إلى مؤسسة متوسطة أو كبرى قادرة على الصمود أمام الهزات الاقتصادية الدورية.

ولعل البعد الثالث هو الأكثر التصاقا بموضوع مذكرتنا، والمتمثل في **الأهداف الاجتماعية والتنموية المحلية** .لقد أثبتت التجارب الاقتصادية أن المقاولاتية هي الأداة الوظيفية الأكثر نجاعة

لتصحيح الاختلالات الهيكلية في الأقاليم. إن الهدف الأسمى الذي تتقاطع فيه مصلحة المقاول مع سياسات الدولة هو "خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة". ونظرا لاعتماد المؤسسات المصغرة على أساليب إنتاجية كثيفة العمالة بتكلفة استثمارية منخفضة، فإنها تنجح في استيعاب شرائح واسعة من طالبي العمل .يتعمق هذا الهدف من خلال السعي نحو إرساء "العدالة المجالية" وتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف الأقاليم.

إن توطين المشاريع المقاولاتية في المناطق الداخلية والريفية يهدف استراتيجيا إلى خلق حركية اقتصادية في عين المكان، وهو ما يساهم في إحداث تنمية شاملة متوازنة تقي المجتمعات المحلية من التهميش. إن توفير فرص العمل وتحسين مستوى الدخل الفردي يؤدي حتما إلى تحقيق توزيع عادل للثروة، ويثبت السكان في مناطقهم الأصلية، مقوضا بذلك ظاهرة النزوح الريفي المدمرة (وسام وآخرون، 2021، ص 27) . ضاف إلى ذلك هدف اجتماعي بالغ الحساسية، وهو المتعلق بـ "الحد من هجرة الأدمغة". فمن خلال توفير بيئة مقاولاتية خصبة تستوعب أفكار النخب الجامعية والكفاءات العلمية، يتم إقناع هذه العقول بالبقاء والاستثمار داخل الوطن، محولة معرفتها الأكاديمية إلى مشاريع ابتكارية تخدم الاقتصاد المحلي بدلا من النزيف نحو الخارج (وسام وآخرون، 2021، ص 26).

أخيرا، يتجسد البعد الرابع في **الأهداف الاستراتيجية والتكنولوجية**، لم تعد المقاولاتية تعتمد حصريا على الأنشطة التجارية التقليدية، بل باتت تهدف إلى كسر الجمود التكنولوجي وإحداث قطيعة مع طرق الإنتاج المتقادمة. في هذا السياق، تهدف المؤسسات المقاولاتية المبتكرة، وخاصة تلك التي تنشط في الأقطاب التكنولوجية، إلى توطين المعرفة ونقل أدوات ووسائل التكنولوجيا المتقدمة من بيئاتها الخارجية أو الأكاديمية ودمجها ضمن النسيج الصناعي والخدمي المحلي. هذا النقل التكنولوجي لا يتم بشكل عشوائي، بل يهدف إلى إيجاد بدائل مستدامة تلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان بفعالية أكبر وتكلفة أقل. كما

تستهدف هذه الحركية استغلال الموارد المحلية (سواء كانت فلاحية، منجمية، أو طاقوية) بطرق ذكية وغير تقليدية، مما يولد قيمة مضافة عالية تساهم في تحقيق ما يُعرف بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتي تحفظ حقوق الأجيال القادمة في الموارد وتحمي البيئة من الاستنزاف المفرط (وسام وآخرون، 2021، ص 20.)

خلاصة القول في هذا المطلب، إن أهداف المقاولاتية تشكل نسيجا مترابطا، حيث تغذي الرغبة الفردية في تحقيق الذات والربح المالي محركا اقتصاديا أوسع، يصب في النهاية في وعاء التنمية المحلية من خلال التشغيل، التوازن المجالي، والارتقاء بالتكنولوجيا، لتصبح المبادرة الفردية هي الضامن الحقيقي للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للإقليم.

4- أهمية المقاولاتية

تتبوأ المقاولاتية في الهندسة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة مكانة مركزية تتجاوز بكثير النظرة الكلاسيكية التي كانت تحصرها في خانة الأنشطة التجارية الهامشية أو الحلول الترقيعية المؤقتة. لقد أثبتت التحولات الهيكلية العالمية أن الاقتصادات التي تعتمد حصريا على الريع أو على المؤسسات الصناعية الحكومية الكبرى تتسم بهشاشة بالغة أمام الصدمات الدورية. في المقابل، برز الفعل المقاولاتي كالرافعة الاستراتيجية الأكثر صلابة ومرونة لامتصاص هذه الصدمات، وإعادة هيكلة الأنساق المجتمعية بشكل يضمن الاستدامة. إن تفكيك الأهمية البالغة لهذه الظاهرة يستوجب منا قراءة متأنية لإسقاطاتها المتعددة الأبعاد، والتي يمكن بلورتها في المحاور الاستراتيجية الآتية:

تتجلى أولى مؤشرات الأهمية، والأكثر التصاقا بالتحليل الماكرو-اقتصادي، في دور المقاولاتية كـ **محرك عضوي لتوليد الثروة وتجديد النسيج المؤسساتي** .إن الأسواق بطبيعتها تميل مع مرور الوقت إلى

الركود والتشبع نتيجة سيطرة الكيانات الاحتكارية الكبرى التي تفرض أنماطا استهلاكية نمطية. هنا، تبرز المؤسسات المقاولاتية الناشئة كمحفز حيوي يضخ دماء جديدة في جسد الاقتصاد المحلي والوطني. من خلال تبنيها لآليات "التدمير الخلاق"، تقوم هذه المؤسسات بإزاحة المنتجات والخدمات المتقادمة وتعويضها ببدائل ابتكارية تتوافق مع التطور التكنولوجي. هذا التجديد المستمر لا يرفع فقط من الإنتاجية الكلية، بل يخلق حالة من التنافسية الإيجابية الشرسة التي تجبر كافة الفاعلين الاقتصاديين على تحسين جودة مخرجاتهم وتخفيض التكاليف، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على تنمية الناتج المحلي الإجمالي للإقليم، وتوسيع الوعاء الضريبي الذي تعتمد عليه الجماعات المحلية في تمويل مشاريعها التنموية (دباح، 2012، ص 24).

وعلى الصعيد السوسيو–اقتصادي، تبرز الأهمية القصوى والحتمية للمقاولاتية في دورها الوظيفي **كأداة استراتيجية لخلق مناصب الشغل وامتصاص جيوب البطالة**، خاصة في الاقتصادات النامية كالجزائر التي تشهد نموا ديموغرافيا متسارعا يقابله عجز هيكلي في القطاع العمومي عن توفير فرص العمل الكافية. تتفرد المشاريع المصغرة والمتوسطة بقدرة استثنائية على تبني أساليب إنتاجية كثيفة العمالة، مما يجعل تكلفة خلق منصب الشغل الواحد فيها منخفضة جدا مقارنة بما تتطلبه الصناعات الثقيلة. إن هذا الاستيعاب لا يقتصر على النخب الجامعية، بل يمتد ليشمل شريحة واسعة من العمالة نصف الماهرة أو تلك التي تجد صعوبة في اختراق سوق العمل الكلاسيكي. ولا يتوقف الأثر عند حدود التوظيف المباشر، بل يتعداه إلى إحداث مضاعف اقتصادي محلي؛ فالدخل الذي يجنيه العمال يتم إعادة ضخه في السوق المحلي عبر الاستهلاك، مما يولد طلبا فعالا يحفز بدوره إنشاء مشاريع جديدة لتلبية هذا الطلب (وسام وآخرون، 2021، ص 28).

ومن الزاوية المجالية والجغرافية، تكتسي المبادرات المقاولاتية أهمية بالغة الدقة في **إرساء دعائم العدالة المكانية وتحقيق التنمية المحلية المتوازنة** تاريخيا، عانت العديد من الدول من تركز الاستثمارات الضخمة في الشريط الساحلي أو المدن المركزية، مما أدى إلى تهميش الأرياف والمناطق الداخلية. إن مرونة المؤسسات المقاولاتية وصغر حجمها يسمحان لها بالتوطن في هذه الأطراف والمناطق النائية بكل سهولة. إن توفير سلع وخدمات محلية، وفتح ورشات ومصانع مصغرة في هذه الأقاليم، يساهم بشكل مباشر في تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية، ويقضي على مبررات الهجرة والنزوح الريفي. إن المواطن الريفي حين يجد منصب عمل مستقر وخدمات قريبة منه، يستعيد ثقته في مجاله الجغرافي، مما يخلق توازنا ديموغرافيا يريح البنية التحتية للمدن الكبرى، ويحول الأقاليم المعزولة إلى أقطاب نمو مصغرة تعتمد على مقدراتها الذاتية (بوصالح، 2015، ص 82).

إلى جانب ذلك، تستمد المقاولاتية أهميتها من قدرتها الفائقة على **تحقيق التوازن في الأسواق وتلبية الاحتياجات المجتمعية الدقيقة** .إن المؤسسات الإنتاجية العملاقة، وبسبب جمودها التنظيمي وسعيها وراء الإنتاج النمطي الواسع (Mass Production) لخفض التكاليف، تعجز غالبا عن الاستجابة للطلبات المخصصة والاحتياجات المحلية المتغيرة. تتدخل المبادرة المقاولاتية لسد هذه الفجوات الحرجة، حيث يمتلك المقاول قدرة سريعة على المناورة وتعديل خطوط إنتاجه لتلائم رغبات المستهلكين المباشرة. هذا الدور التكميلي يجعل من المؤسسات الصغيرة حلقة وصل لا غنى عنها؛ فهي تلبي طلبات الأفراد من جهة، وتلعب دور المُناول (Subcontractor) الذي يزود الشركات الكبرى بالمواد الوسيطية وخدمات الصيانة والنقل من جهة أخرى، مما يخلق نسيجا صناعيا متشابكا يعزز من مناعة الاقتصاد المحلي ضد تقلبات الاستيراد (شقرون، 2015، ص 15).

ولا يمكن إغفال البعد الإنساني والسلوكي حين نتحدث عن أهمية المقاولاتية، إذ تعتبر الأداة الأرقى **لتحقيق الإدماج الاجتماعي وترقية مستوى المعيشة.**، لقد وفرت الثقافة المقاولاتية مدعومة بأجهزة المرافقة الحكومية، منصات حقيقية لدمج الفئات الهشة والمهمشة في الدورة الاقتصادية الرسمية. إن تشجيع النساء الماكثات في البيت على تأسيس تعاونيات حرفية، ودفع الشباب الفاقد للأمل نحو إنشاء مؤسسات خدماتية، يسحب هذه الفئات من دائرة الاتكال على الإعانات الاجتماعية، ويحولهم إلى طاقات منتجة تتمتع بالاستقلالية المالية والكرامة. هذا التحول السلوكي يقلص من الفوارق الطبقية الحادة، ويقضي على بؤر الإحباط التي قد تولد آفات اجتماعية خطيرة. إن المجتمع الذي يعج بالرواد والمقاولين هو بالضرورة مجتمع يتسم بالاستقرار، الحيوية، والمشاركة الفاعلة في تسيير الشأن المحلي، حيث يصبح الفرد شريكا في صناعة القرار التنموي لإقليمه (الواعر، 2021، ص 8).

وأخيرا، وفي سياق التحولات الراهنة، باتت المقاولاتية تمثل الجسر الحقيقي **لتوطين التكنولوجيا والمعرفة** .لقد أصبحت الجامعات ومراكز البحث العلمي بمثابة حواضن تولد مئات الأفكار المبتكرة سنويا، غير أن هذه المعرفة تظل حبيسة الأدراج ما لم تتلقفها مؤسسات ناشئة (Start-ups) تحولها إلى قيمة اقتصادية. إن المقاولين الشباب هم من يأخذون على عاتقهم مخاطرة تطبيق هذه التكنولوجيات الحديثة في قطاعات حيوية كالطاقة المتجددة، الفلاحة الذكية، والخدمات الرقمية. هذا التوجه لا يعصرن الاقتصاد المحلي فحسب، بل يحد بشكل جذري من ظاهرة هجرة الأدمغة(Brain Drain) ، حيث تجد الكفاءات العلمية في بيئة ريادة الأعمال فضاءً أرحب يغنيها عن البحث عن فرص وظيفية خارج الوطن، لتساهم بذلك إبداعاتهم في بناء اقتصاد وطني مبني على المعرفة والاستدامة.

5- المفاهيم المرتبطة بالمقاولاتية

يقتضي الضبط المنهجي والأكاديمي لأي ظاهرة اقتصادية ضرورة رسم حدودها المفاهيمية بدقة، وعزلها عن المصطلحات اللصيقة بها والتي قد تشترك معها في بعض الخصائص، غير أنها لا تحمل نفس الماهية أو الأبعاد الوظيفية. إن الحقل المعرفي للمقاولاتية يتسم بكثافة المصطلحات التي تدور في فلكه، مما يولد أحيانا ضبابية في الاستخدام. ولتأسيس أرضية نظرية صلبة لمذكرتنا، يتوجب علينا تفكيك وتشريح أبرز هذه المفاهيم المحورية، وتبيان طبيعة العلاقة العضوية أو الهيكلية التي تربطها بالفعل المقاولاتي الشامل، وذلك وفق التدرج التحليلي الآتي:

- **الإبداع والابتكار**(Creativity and Innovation)

يعد الخلط بين الإبداع والابتكار من أكثر الإشكاليات المفاهيمية شيوعا في أدبيات إدارة الأعمال. لتفكيك هذه الجدلية، يمكن تعريف "الإبداع" على أنه عملية ذهنية وسيكولوجية بحتة، تتمثل في القدرة العقلية للفرد على توليد أفكار جديدة، غير مألوفة، ومغايرة للأنماط السائدة. الإبداع يقف عند حدود "التصور الذهني" للحلول أو المنتجات، ولا يتطلب بالضرورة ترجمة هذه الأفكار إلى واقع اقتصادي يدر عوائد مالية. قد يمتلك الفرد قدرات إبداعية هائلة في هندسة فكرة معينة، لكن هذه الفكرة تظل حبيسة الأدراج إذا لم تقترن بآليات التنفيذ الميداني (وسام وآخرون، 2021، ص 24).

بالمقابل، يمثل "الابتكار" التجسيد المادي والاقتصادي لذلك الإبداع، إن الابتكار وفقا للمقاربة الشومبيترية(Joseph Schumpeter) ، هو عملية اقتصادية وتنظيمية معقدة تقوم على تبني الفكرة الإبداعية وتحويلها إلى منتج قابل للتسويق، أو تقنية إنتاج حديثة، أو طريقة جديدة في التوزيع تخترق الأسواق. بعبارة أدق، المقاولاتية لا تكتفي بوجود شخص مبدع يمتلك أفكارا نيرة، بل تشترط وجود المقاول "المبتكر" الذي يأخذ على عاتقه تحويل تلك الشحنة الذهنية الإبداعية إلى كيان مؤسساتي يولد قيمة

مضافة ملموسة ويسد فجوة حقيقية في السوق. وعليه، فإن الإبداع هو الشرارة الأولى والمادة الخام، في حين أن الابتكار هو الأداة المقاولاتية التي تترجم هذا الإبداع إلى "خلق تدميري" يكسر رتابة الأسواق الكلاسيكية ويؤسس لمنحنى نمو جديد(وسام وآخرون، 2021، ص 24).

ترتبط هذه الديناميكية بشكل وثيق بقدرة المقاول على الاستباقية. إن الابتكار المقاولاتي ليس حدثا معزولا، بل هو تفاعل مستمر مع معطيات المحيط، حيث يعمد الفاعل الاقتصادي إلى إعادة هيكلة وتوليف الموارد المتاحة بطرق غير تقليدية لتقديم عروض استهلاكية تتجاوز توقعات الزبائن، مما يمنحه ميزة تنافسية استراتيجية يصعب على المؤسسات التقليدية مجاراتها في الأمد القصير.

- **المخاطرة واللايقين** :(Risk and Uncertainty)

يمثل هذان المتغيران البيئة الطبيعية والمناخ الحتمي الذي تتنفس فيه المبادرات المقاولاتية. غير أن التحليل الاقتصادي الدقيق يفرض علينا التمييز الجوهري بينهما. تُعرف "المخاطرة" بأنها وضعية يمكن فيها التنبؤ بالنتائج المحتملة لقرار ما، وحساب احتمالات وقوعها رياضيا أو إحصائيا بناءً على بيانات تاريخية سابقة. في ظل المخاطرة، يمكن للمقاول اتخاذ تدابير وقائية كالتأمين، أو تنويع محفظة الاستثمار لتقليل الخسائر المحتملة، فهي باختصار مخاطرة "محسوبة ومدروسة" تدخل ضمن أدبيات الإدارة الكلاسيكية (وسام وآخرون، 2021، ص 25).

بانتقالنا إلى مفهوم "اللايقين (Uncertainty) "الذي أسس له المفكر الاقتصادي "فرانك نايت " (Frank Knight)، نجد أنفسنا أمام وضعية أكثر تعقيدا وغموضا. اللايقين هو بيئة تنعدم فيها المعلومات الكافية، وتستحيل معها عملية حساب الاحتمالات أو التنبؤ الدقيق بردود أفعال السوق. المقاولاتية الحقيقية تنطلق من رحم هذا اللايقين المطلق، لأن المقاول يقدم ابتكارا جديدا كليا لم يتم

اختباره مسبقا من قبل المستهلكين، مما يجعله عاجزا عن التنبؤ بحجم الطلب الفعلي أو بتكلفة الإنتاج النهائية بدقة متناهية (دباح، 2012، ص 21).

تتجلى عبقرية الفعل المقاولاتي هنا في قدرة رائد الأعمال على اقتحام هذه العتمة الاقتصادية، متسلحا بقدرات تحليلية استشرافية ومرونة سيكولوجية عالية تتقبل احتمالات الإخفاق. إن الربح الاقتصادي الفائض الذي يجنيه المقاول لاحقا لا يُعتبر مجرد عائد على استثمار رأسماله، بل هو "المكافأة العادلة" نظير شجاعته في اتخاذ قرارات حاسمة ضمن بيئة اللايقين التي يتهرب منها المستثمرون العاديون.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :(SMEs)

كثيرا ما يتم الخلط المنهجي بين المقاولاتية كـ "سيرورة" والمؤسسات المصغرة كـ "هيكل تنظيمي". إن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة هي في واقع الأمر الوعاء القانوني والتنظيمي الذي يحتضن الفعل المقاولاتي في بداياته. لا يمكن للمقاول أن يمارس نشاطه في فراغ، بل هو يحتاج إلى منصة مادية وإدارية تتمثل في هذه الكيانات المرنة لترجمة خطة عمله وتوظيف الموارد البشرية والمالية.

تتميز هذه المؤسسات بخصائص هيكلية تجعلها البيئة الأنسب لنمو الابتكار؛ فهي تفتقر إلى التعقيد البيروقراطي والتراتبية الهرمية الطويلة التي تميز الشركات الكبرى، مما يمنحها سرعة فائقة (Agility)في الاستجابة لتقلبات السوق وتعديل خطوط إنتاجها في وقت قياسي لتلبية الطلبات المحلية المخصصة. ولذلك، تُجمع السياسات العامة الحديثة، بما فيها السياق الجزائري، على توجيه أجهزة الدعم مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لتمويل وتأطير هذه المؤسسات المصغرة، باعتبارها المترجم الفعلي والميداني للطموح المقاولاتي، والأداة العملية التي تساهم في امتصاص البطالة وتحقيق التوازن المجالي الذي يعد عصب التنمية المحلية، ومع ذلك يجب التأكيد على أن ليس كل

مؤسسة صغيرة هي بالضرورة مشروع مقاولاتي حقيقي، فالمؤسسات التي تعتمد على استنساخ أنشطة تجارية روتينية ومستهلكة (كفتح محل تجاري كلاسيكي لبيع السلع الجاهزة) تندرج ضمن الاستثمار البسيط. أما المؤسسة المقاولاتية، فتلك التي تحمل في حمضها النووي جينات "الابتكار" والسعي الدؤوب نحو النمو وتغيير بنية القطاع الذي تنشط فيه.

- **الروح والثقافة المقاولاتية** (Entrepreneurial Spirit and Culture)

تتجاوز المقاربات الحديثة النظرة المادية الضيقة لتركز على النسق القيمي والسوسيولوجي الحاضن للأعمال. يُقصد بـ "الروح المقاولاتية" تلك الرغبة الداخلية المتوهجة، والاستعداد النفسي العميق الذي يدفع الفرد لكسر قيود التبعية والمبادرة بتأسيس مشروعه الخاص. إنها طاقة سيكولوجية تتسم بالشغف، الاندفاع نحو العمل، والقدرة على رؤية المشكلات المجتمعية كفرص استثمارية يجب استغلالها. هذه الروح ليست فطرية بالضرورة، بل يمكن صقلها وبناؤها عبر أنساق التنشئة الاجتماعية (الواعر، 2021، ص 6).

أما "الثقافة المقاولاتية"، فهي المظلة المجتمعية الأوسع. إنها تمثل المنظومة المتكاملة من القيم، المعتقدات، والعادات التي يتبناها مجتمع محلي معين تجاه ممارسة الأعمال وتحمل المخاطرة. في البيئات التي تتسم بثقافة مقاولاتية قوية، يُنظر إلى المقاول على أنه بطل اجتماعي وقاطرة للنهضة، وينظر إلى الفشل المالي في أول مشروع على أنه محطة تعليمية وليس وصمة عار. تعمل هذه الثقافة على تغيير الذهنيات بشكل جذري، خاصة لدى الشباب ونخب الجامعات، لتنقلهم من عقلية "الانتظار والاتكال" على التوظيف الحكومي المأجور، إلى عقلية "المبادرة وصناعة الثروة" (حملات، 2022، ص 209). لذلك تتدخل مؤسسات التنشئة كالجامعات ومراكز التكوين المهني لزرع هذه الثقافة في عقول الأجيال الصاعدة، إيمانا منها بأن إرساء تنمية محلية مستدامة لا يبدأ فقط بضخ الأموال والقروض، بل يبدأ بتهيئة بيئة سوسيولوجية حاضنة، تحفز على الإبداع، تحترم المبادرة الحرة، وتسهل على الفواعل الاقتصادية عملية

الاندماج في ديناميكية السوق. إن تكاتف هذه المفاهيم معا يؤسس لنسق اقتصادي متماسك قادر على تصحيح الاختلالات الهيكلية للإقليم.

المطلب الثاني: ماهية للتنمية المحلية

لا يمكن للظاهرة المقاولاتية أن تؤتي أكلها وتترجم أهدافها الابتكارية والاقتصادية إذا ظلت معزولة في حيز التجريد النظري أو محصورة ضمن اهتمامات الفرد الواحد. إن البيئة الحاضنة، والمجال الجغرافي، والمجتمع المحيط، تمثل جميعها المسرح الفعلي الذي تتفاعل فيه هذه المبادرات وتترك أثرها. من هنا، يبرز مفهوم "التنمية المحلية" كوعاء استراتيجي يستوعب هذه الديناميكية ويحولها إلى مكتسبات مجتمعية ملموسة. لم يعد هذا المفهوم ترفا أكاديميا، بل أضحى حتمية هيكلية فرضتها إخفاقات نماذج التخطيط المركزي التي عجزت عن تحقيق العدالة المجالية .بناءً على هذا الترابط العضوي، يهدف هذا المطلب إلى تشريح الماهية العميقة للتنمية المحلية، وتتبع تطورها المفاهيمي، وصولا إلى تفكيك أبعادها ومقوماتها الأساسية، لنؤسس بذلك أرضية علمية صلبة تمكننا لاحقا من ربطها بفعالية مع حركية المؤسسات المصغرة والمبادرات المقاولاتية.

1- ماهية التنمية والتنمية المحلية

إن الخوض في غمار دراسة الشأن المحلي يستوجب ابتداءً إجراء حفرية معرفية لتتبع التطور الدلالي والاقتصادي لمفهوم "التنمية" كإطار كلي، قبل إسقاطه على الحيز الجغرافي المصغر المتمثل في "المحلية". تتسم هذه المفاهيم بكثافة الطرح وتعدد المقاربات، نظرا لتداخلها مع حقول علم الاقتصاد، السوسيولوجيا، والتخطيط العمراني.

1-1- الإطار الفلسفي والاقتصادي لمفهوم التنمية

لقد ارتبط مفهوم التنمية في بداياته الكلاسيكية بالنظرة المادية البحتة، حيث كان يُرادف غالبا مصطلح "النمو الاقتصادي .(Economic Growth) "كانت الدول والهيئات تقيس نجاحها حصريا بحجم الزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد. غير أن التحليل النقدي العميق الذي برز في النصف الثاني من القرن العشرين، أثبت قصور هذه المقاربة؛ فالنمو قد يتحقق نتيجة طفرة في مبيعات الموارد الطبيعية (كالريع البترولي)، دون أن يرافقه أي تغيير حقيقي في جودة حياة الأفراد أو في البنية الصناعية للدولة.

استجابة لهذا القصور، تبلورت المقاربة الحديثة للتنمية (Development) كظاهرة سوسيو-اقتصادية مركبة. لم تعد التنمية مجرد تراكم كمي للثروة، بل أصبحت سيرورة من التغييرات الهيكلية، التنظيمية، والسلوكية العميقة التي تمس كافة قطاعات المجتمع. إنها عملية إرادية وواعية تهدف إلى الارتقاء بالقدرات الإنتاجية، مع ضمان التوزيع العادل للعوائد بما يحقق الرفاهية الاجتماعية. وفي هذا السياق، تطور المفهوم ليتبنى "البعد الإنساني"، أين أصبح الإنسان ليس فقط صانعا للتنمية وأداتها الفعالة، بل هو الغاية القصوى والمحور الأساسي الذي تُبنى من أجله السياسات والاستراتيجيات، بغية تحريره من التبعية والفقر، وتوفير بيئة تضمن كرامته واستقراره (غريبي، 2010، ص 4).

1-2- الانتقال من التخطيط المركزي إلى حتمية "التنمية المحلية"

أمام تعقيدات الأزمات الاقتصادية وتنامي الظواهر الديموغرافية الحادة، اصطدمت نماذج التنمية الوطنية المركزية (Top-Down Approach) بجملة من الإخفاقات الهيكلية. إن التخطيط الفوقي، الذي يدار من العواصم والوزارات، أثبت عجزه المتكرر عن فهم الخصوصيات الدقيقة والموارد الكامنة لكل إقليم على حدة. لقد أفرزت هذه السياسات تفاوتا صارخا؛ ففي حين ازدهرت المدن المركزية والشريط الساحلي

واستحوذت على حصة الأسد من الاستثمارات والمرافق، عانت الأطراف والمناطق الداخلية من التهميش، مما أدى إلى نزيف ديموغرافي خطير تمثل في النزوح الريفي نحو الحواضر.

من رحم هذا التفاوت، وفي النصف الثاني من القرن العشرين، برزت "التنمية المحلية" كأداة استراتيجية وبديل حتمي لمعالجة هذه التشوهات. لقد أضحت هذه المقاربة تمثل أداة هامة وأساسية لتطوير المناطق والأقاليم، بغية امتصاص بؤر الإقصاء وتخفيف حدة الفقر المتزايد في المجتمعات، ناهيك عن دورها المحوري في تصحيح موازين التنمية الجغرافية والحد من التفاوت العميق الذي استنزف قدرات المناطق الداخلية (غريبي، 2010، ص 1).، إن فلسفة التنمية المحلية تقوم على عكس المسار الكلاسيكي لتتبنى مقاربة تنطلق من القاعدة نحو القمة(Bottom-Up Approach) ، جاعلة من الإقليم، البلدية، أو الولاية الخلية الأساسية للتخطيط وبناء الثروة.

1-3- تحديد الماهية الدقيقة للتنمية المحلية

تتعدد تعاريف التنمية المحلية باختلاف زوايا النظر الأكاديمية. من المنظور المجالي والاقتصادي، تُعرّف على أنها تلك السيرورة الديناميكية التي تقوم أساسا على الاستغلال العقلاني والمكثف للموارد والثروات التي تزخر بها المنطقة. إنها تهدف إلى استثمار كل ما هو متاح محليا، سواء تعلق الأمر بالقطاع الزراعي، المواد الخام المنجمية، أو حتى المهارات الحرفية والبشرية المستقرة في الإقليم.

يتطلب هذا الاستغلال بيئة حاضنة تتمثل في "بناء الهياكل". إن التنمية المحلية الحقيقية تعتمد بشكل جوهري على هندسة البنى التحتية الداعمة للاستثمار، وتوفير التجهيزات الأساسية التي من شأنها تسهيل حياة الفاعلين الاقتصاديين والسكان على حد سواء. إن توفير هذه المرافق وتهيئة المناخ الملائم يسمح باستقطاب رؤوس الأموال الفردية والمؤسساتية، مما يمكن من خلق فرص العمل والمحافظة على

وتيرة نشاط مستمرة تقي المجتمع المحلي من الركود، وتحول الأقاليم المهمشة إلى أقطاب جذب قادرة على تثبيت ساكنتها بدلا من طردهم (غريبي، 2010، ص 4).

لا تقف حدود التنمية المحلية عند استغلال الموارد المادية، بل تتوسع لتأخذ طابعا تنظيميا وتشاركيا. إنها تعني تفعيل لامركزية القرار الاقتصادي، حيث يُمنح الفاعلون المحليون (من سلطات منتخبة كالبلديات، ومقاولين، وجمعيات مجتمع مدني) مساحة واسعة من الاستقلالية لصياغة خطط تنموية تتوافق مع احتياجاتهم الحقيقية. يتطلب هذا المسار تضافرا وثيقا بين الجهود الذاتية للأفراد (عبر تأسيس المؤسسات المصغرة والمقاولات) وبين الدعم الذي تقدمه الإدارة العامة، من أجل خلق نسيج إنتاجي محلي قوي يعتمد على الذات ويقلص من الارتهان للإعانات المركزية المتقلبة.

1-4- البعد الإدماجي والسوسيو-اقتصادي للتنمية المحلية

تكتسي التنمية المحلية ماهيتها الحقيقية حين نُخضعها للتحليل السوسيو-اقتصادي، أين يبرز دورها البنيوي في معالجة أعمق الجراح المجتمعية. إن نجاح هذه السيرورة يقاس بمدى قدرتها على تحفيز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تتسم بها المنطقة. فمن خلال تثمين الموارد الذاتية، تتمكن المشاريع المقاولاتية المتوطنة في الإقليم من إحداث حركية توظيفية هائلة، قادرة على استيعاب شرائح واسعة من طالبي العمل وامتصاص جيوب البطالة التي تنخر استقرار الشباب.

ولا يتوقف الأثر عند هذا الحد، بل يمتد إلى توفير وتوزيع المنتجات والخدمات التي تلبي الرغبات المباشرة للاستهلاك المحلي (غريبي، 2010، ص 4). إن توفير السلع محليا يخفض من التكاليف، ويرفع من القدرة الشرائية للمواطن، مما يعيد توزيع الثروة بشكل يحد من الفوارق الطبقية داخل الإقليم الواحد. وعلاوة على ذلك، فإن نجاح المقاربة المحلية في الأقاليم الداخلية، وخاصة في الدول النامية كالجزائر،

يتطلب حتمية التنسيق والتكامل بين مختلف البلديات والمناطق؛ إذ لا يمكن تحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة بمعزل عن إرساء علاقات تبادل تجاري ومعرفي تضمن تدفق الموارد وتكامل الجهود بين الأقاليم المتجاورة، مما يحصنها من الهشاشة الاقتصادية ويضمن ديمومتها (غريبي، 2010،.ص 2).

تأسيسا على هذا المسح المفاهيمي، يمكننا استخلاص تعريف إجرائي للتنمية المحلية في سياق مذكرتنا يتمثل في: "سيرورة تشاركية متكاملة، تهدف إلى إحداث تغيير هيكلي وإيجابي داخل حيز جغرافي محدد، بالاعتماد على الاستغلال الذكي للموارد المادية والبشرية المتاحة محليا، عبر تشجيع المبادرات المقاولاتية وبناء البنية التحتية اللازمة، وذلك بغية خلق الثروة، امتصاص البطالة، وتحقيق رفاهية مستدامة تعيد الاعتبار للفرد كعنصر فاعل وكغاية نهائية للجهد التنموي."

2- أبعاد التنمية المحلية

لا يمكن مقاربة التنمية المحلية من زاوية أحادية تعتمد على مؤشرات النمو الكمي فحسب، بل هي سيرورة نسقية معقدة تتطلب تدخلا متزامنا ومتقاطعا عبر مستويات متعددة. إن نجاح أي استراتيجية تنموية على مستوى الإقليم الجغرافي (كالولاية أو البلدية) مشروط بمدى قدرتها على إحداث توازن هيكلي بين متطلبات توليد الثروة، وبين حتمية الارتقاء بالواقع الإنساني والبيئي للسكان. لتفكيك هذه الديناميكية وتوضيح آليات عملها، يتوجب علينا تشريح التنمية المحلية وفق أبعادها الاستراتيجية الأربعة المترابطة عضويا:

2-1- البعد الاقتصادي :(The Economic Dimension)

يمثل البعد الاقتصادي المحرك الأساسي والقاعدة المادية التي تبنى عليها باقي الأبعاد التنموية الأخرى. ينطلق هذا البعد من فلسفة براغماتية تتمثل في التثمين الأقصى والاستغلال العقلاني للموارد

المتاحة محليا، وتحويلها من حالة الركود الكامن إلى تدفقات إنتاجية تخلق القيمة المضافة. لا يقتصر هذا الاستغلال على الموارد الطبيعية أو المواد الخام، بل يمتد ليشمل تعبئة المدخرات المالية المحلية وتوجيهها نحو استثمارات منتجة داخل نفس الإقليم، مما يمنع تسرب الكتلة النقدية نحو المراكز الحضرية الكبرى أو الخارج.

يتجسد هذا البعد عمليا من خلال سياسات توزيع المشاريع الاقتصادية، وخاصة المشاريع المصغرة والمتوسطة، بشكل عادل عبر مختلف المناطق والمقاطعات لتطويرها وتحريرها من التبعية للخزينة المركزية. إن التركيز على الإنتاج المحلي وتطوير النسيج المقاولاتي يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل النمو الاقتصادي للإقليم، وزيادة مساهمة القطاعات المحلية (كالفلاحة، الخدمات، والصناعات التحويلية الخفيفة) في الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، يهدف البعد الاقتصادي إلى إحداث تنويع هيكلي يقي الإقليم من الصدمات المرتبطة بتقلبات أسعار قطاع واحد (كالاعتماد المفرط على المحروقات)، مؤسسا بذلك لاقتصاد محلي مرن قادر على تمويل مشاريعه وتلبية احتياجاته الذاتية بشكل مستدام (كورتل وطوبال، 2022، ص 130).

2-2- البعد الاجتماعي والسلوكي :(The Social Dimension)

إذا كان البعد الاقتصادي هو الأداة، فإن البعد الاجتماعي هو الغاية المطلقة والمنتهى الحقيقي لأي فعل تنموي. ترفض الأدبيات الحديثة تلك النماذج التي تحقق تراكما رأسماليا على حساب إفقار الطبقات الكادحة. إن التنمية المحلية تكتسب شرعيتها من قدرتها على إرساء دعائم العدالة الاجتماعية وإحداث أثر ملموس في جودة الحياة اليومية للأفراد. وتبرز معالجة اختلالات سوق العمل كأولى أولويات هذا البعد، حيث تعمل المشاريع المتوطنة محليا على خلق مناصب شغل قارة تمتص التدفقات الهائلة للعاطلين، وتحرر طاقات الشباب من دائرة اليأس والاتكال على الإعانات.

يتعمق هذا البعد ليعالج إشكالية بالغة الحساسية في الاقتصادات النامية، والمتمثلة في "توزيع الدخل". إن خلق فرص العمل محليا يضمن تحقيق عدالة نسبية في متوسط الدخل الفردي، مما يسهم في توسيع حجم الطبقة المتوسطة التي تعد صمام الأمان لأي استقرار مجتمعي. هذا الاستقرار المادي والنفسي يفرز نتائج سوسيولوجية حاسمة؛ أبرزها توفير بيئة ملائمة وحاضنة لإرساء أسس مجتمع محلي متماسك، ووضع أفضل للسكان يضمن كرامتهم. كما يلعب هذا البعد دورا جوهريا في الحد من "هجرة الأدمغة" والنزيف الديموغرافي؛ فعندما يجد الشاب أو الكفاءة الجامعية فرصة لتحقيق ذاته وتجسيد مشروعه في إقليمه الأصلي، تتلاشى لديه دوافع الهجرة، ليتحول إلى فاعل إيجابي يساهم في الارتقاء بمحيطه (كورتل وطوبال، 2022، ص 130).

2-3- البعد المجالي والجغرافي :(The Spatial/Geographical Dimension)

يتعلق هذا البعد بإعادة هندسة الخريطة الاستثمارية والديموغرافية للدولة بغية تصحيح التشوهات التاريخية التي أفرزتها سياسات التخطيط الفوقي. لقد عانت العديد من الدول، ومنها الجزائر، من ظاهرة استقطاب السواحل والمدن الكبرى لجل التجهيزات والمشاريع، مما خلف هوة تنموية سحيقة بين المركز والأطراف (المناطق الداخلية والريفية). يتدخل البعد المجالي للتنمية المحلية لكسر هذه العزلة من خلال إقرار تنمية شاملة ومتوازنة بين مختلف الأقاليم والمقاطعات، رافضا منطق تهميش أي رقعة جغرافية.

يعتمد هذا البعد عملياتيا على بناء وتطوير البنية التحتية الأساسية في المناطق المعزولة، من طرقات، شبكات طاقة، مرافق صحية وتعليمية، لتصبح هذه الأقاليم بيئات جاذبة للاستثمار ومستقطبة للفواعل الاقتصادية. إن توطين الأنشطة الخدمية والإنتاجية في المناطق النائية لا يحقق التوازن الاقتصادي فحسب، بل يمثل الاستراتيجية الأنجع لـ "تقويض النزوح الريفي" العشوائي الذي أثقل كاهل المدن الكبرى وأدى إلى ترييفها. إن إحساس المواطن بالانتماء إلى مجال جغرافي يوفر له سبل العيش

الكريم والمرافق الضرورية، يعمق من ارتباطه بأرضه ويدفعه للمشاركة بقوة في إدارة الشأن المحلي بعيدا عن التهميش (كورتل وطوبال، 2022، ص 130).

2-4- البعد التكنولوجي والمؤسساتي :(The Technological and Institutional Dimension)

لم تعد التنمية المحلية في العصر الراهن تعتمد حصريا على الأنشطة الكلاسيكية التقليدية، بل اقتحمت بقوة ميدان اقتصاد المعرفة. يبرز هذا البعد كحتمية استراتيجية لربط الإقليم المحلي بمفرزات التطور العلمي عبر الاعتماد على "الأقطاب التكنولوجية". يتجلى هذا التوجه من خلال إحداث دمج تكاملي بين الجامعة كمنتج للمعرفة وبين المحيط الاقتصادي المحلي كمستهلك ومستفيد من هذه المعرفة. إن تواجد الجامعة في إقليم معين يجب أن يُترجم إلى نقل للأدوات التكنولوجية وتوطين للكفاءات التي تقود قاطرة الابتكار (كورتل وطوبال، 2022، ص 130).

لقد باتت المقاربات التنموية الحديثة تصمم استراتيجياتها بناءً على الخصوصية الجغرافية والاقتصادية لكل منطقة لتحقيق "تخصص إقليمي" مبني على التكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، يتم توجيه الاستثمارات والمشاريع المقاولاتية في المناطق الجنوبية نحو تطوير تكنولوجيا الطاقات المتجددة والزراعة الصحراوية، بينما تُوجه الأقطاب في مناطق أخرى كـ (سيدي بلعباس أو وهران) نحو تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الإلكترونيك، أو الصناعات البتروكيماوية بحسب طبيعة كل إقليم(كورتل وطوبال، 2022، ص 131). إن هذا البعد يضمن الاستخدام الأمثل للقدرات الابتكارية، ويمنح الأقاليم ميزات تنافسية تجعلها غير قابلة للاستنساخ، كما يساهم بشكل قوي في دعم مسار التنمية المستدامة من خلال تبني طرق إنتاج حديثة تحافظ على النظم البيئية وترشد استهلاك الموارد المتاحة.

خلاصة القول، إن التنمية المحلية ليست قرارا إداريا يُتخذ في المكاتب، بل هي نتاج تفاعل دقيق بين هذه الأبعاد الأربعة. فلا يمكن الحديث عن تنمية مجالية دون نمو اقتصادي يمولها، ولا قيمة للنمو الاقتصادي إن لم ينعكس إيجابا على الرفاه الاجتماعي والتقليص من هجرة الكفاءات، وكل ذلك يتطلب وعاءً تكنولوجيا ومؤسساتيا يضمن كفاءة التنفيذ وديمومة المكتسبات.

3- أهداف التنمية المحلية

لا تمثل السيرورة التنموية على المستوى المحلي مجرد استجابة عفوية لضغوطات المحيط أو رد فعل إداري لامتصاص الاحتقان، بل هي هندسة غائية محكمة، تنطلق من رؤية استراتيجية تروم تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الأقاليم. إن تجاوز المقاربات المركزية الفوقية وتبني خيار التنمية المجالية المصغرة يفرض بالضرورة تسطير حزمة من الأهداف المتقاطعة التي تتدرج من الغايات الإنسانية البحتة لتشمل الأبعاد الاقتصادية، الجغرافية، والبيئية. وللإحاطة المعرفية الدقيقة بهذه الشبكة المعقدة من الغايات، يتوجب علينا تفكيكها إلى فئات محورية تعكس الفلسفة الحقيقية للعمل التنموي.

تتموضع **الأهداف الاجتماعية والإنسانية** في قمة الهرم الغائي للتنمية المحلية، حيث تُجمع الأدبيات الحديثة على أن الإنسان هو الغاية المطلقة لأي مجهود استثماري أو تخطيطي. تسعى الإدارات المحلية من خلال تفعيل المبادرات الاقتصادية إلى إحداث أثر ملموس وفوري في الإطار المعيشي للسكان. يتحقق هذا الهدف المحوري من خلال توفير الشروط المادية والنفسية التي تضمن كرامة الفرد، وفي طليعتها تحسين ظروف المعيشة، الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية، وسن التشريعات الصارمة التي تحمي صحة الإنسان من التلوث الهوائي ومختلف الإفرازات السلبية للنشاط الصناعي العشوائي (حاجي، 2008، ص 102).، إن توفير بيئة حضرية أو ريفية لائقة، مزودة بالمرافق الحيوية، ينعكس إيجابا على الاستقرار السيكولوجي للساكنة ويقوض الشعور بالدونية والتهميش.

وضمن هذا النسق الاجتماعي، يبرز هدف استراتيجي بالغ الدقة والحساسية، والمتمثل في محاربة ظاهرة "النزيف الديموغرافي والمعرفي". لقد عانت العديد من الأقاليم الداخلية من هجرة نخبها وشبابها نحو المراكز الحضرية الكبرى أو نحو الخارج بحثا عن فرص الارتقاء المهني. تتدخل آليات التنمية المحلية لتقويض هذه الظاهرة عبر توفير بيئة حاضنة تستقطب الكفاءات العلمية وتثبتها في أقاليمها الأصلية. إن السعي نحو تقليل هجرة الأدمغة يمثل هدفا جوهريا، حيث يُعول على هذه الطاقات الشبانية لإحداث الفارق التكنولوجي وإدارة المشاريع الاقتصادية المبتكرة التي تعتمد على المعرفة بدلا من الجهد العضلي البسيط (حاجي، 2008، ص 107). فعندما يجد المتخرج الجامعي الدعم المالي والمرافقة لتجسيد مؤسسته الناشئة في مدينته، فإنه يتحول آليا من مشروع مهاجر إلى فاعل محلي يصنع الثروة ويساهم في ترقية مجتمعه.

بانتقالنا إلى **الأهداف الاقتصادية والتنظيمية**، نلفي أن التنمية المحلية تسعى جاهدة لكسر حالة التبعية المالية والإدارية التي تربط الأقاليم بالخزينة المركزية للدولة. إن الهدف الاقتصادي الأسمى يتجسد في تحقيق "الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد والكفاءات المتاحة محليا". لا يقتصر هذا الاستخدام على المواد الخام الباطنية أو الفلاحية، بل يمتد ليشمل تثمين المهارات الحرفية، المعالم السياحية، وحتى المدخرات المالية المكدسة لدى الأفراد. إن تعبئة هذه الموارد وتوجيهها نحو قنوات استثمارية منتجة (كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) يضمن توليد قيمة مضافة محلية ترفع من الجدوى الاقتصادية للمقاطعة، وتخلق حالة من التكامل الذاتي الذي يحمي الإقليم من تقلبات الأسواق العالمية للأسعار.

ارتباطا بتوليد الثروة، تضع الخطط التنموية المحلية نصب عينيها هدفا كلاسيكيا يتسم بالاستعجال الدائم، وهو "خلق مناصب الشغل وامتصاص جيوب البطالة". غير أن المقاربة هنا تتجاوز مجرد التوظيف العددي لتستهدف إرساء العدالة في توزيع المداخيل. إن تشجيع إنشاء مشاريع اقتصادية موزعة

بشكل دقيق على كامل التراب المحلي يؤدي ميكانيكيا إلى رفع معدل التوظيف، وهو ما يضمن بدوره تحقيق عدالة نسبية في متوسط الدخل الفردي بين القاطنين. إن هذا التوزيع العادل للعوائد المالية يقضي على الفوارق الطبقية الحادة، ويرفع من القدرة الشرائية الشاملة، مما يولد طلبا داخليا قويا يحفز الدورة الإنتاجية من جديد، ويضمن استمرار دوران عجلة الاقتصاد المحلي.

أما على الصعيد **المجالي والجغرافي**، فإن الغاية المركزية للتخطيط المحلي تتمثل في إعادة رسم الخريطة التنموية للدولة بطريقة تلغي مفهوم "المركز والأطراف". تهدف التنمية المحلية بشكل صريح إلى إحداث تنمية شاملة ومتوازنة بين مختلف الأقاليم والمقاطعات، رافضةً تركز التجهيزات والبنى التحتية في أشرطة جغرافية محددة على حساب باقي المناطق. هذا الهدف التوازني يتحقق عبر التوزيع العادل للمشاريع الاقتصادية والخدماتية، وتوطين الاستثمارات في المناطق المعزولة، مما يحولها إلى أقطاب جذب مصغرة قادرة على احتواء تمدد الساكنة وتقويض ظاهرة النزوح الريفي التي أدت تاريخيا إلى ترييف المدن وتشويه النسيج العمراني (حاجي، 2008، ص 107).

ولا يمكن عزل الأهداف المجالية عن **الغايات التكنولوجية والابتكارية** في ظل التوجهات المعاصرة. لم تعد السلطات المحلية تطمح فقط لفتح محلات تجارية أو ورشات كلاسيكية، بل باتت تستهدف إرساء قواعد "اقتصاد المعرفة المحلي". يتحقق هذا العبور التكنولوجي من خلال هندسة مراكز بحث وحاضنات أعمال تتوافق مع التخصص الجغرافي لكل إقليم. تهدف التنمية المحلية في هذا المستوى إلى دمج الجامعة ضمن محيطها الاقتصادي، بحيث تُنقل التكنولوجيا وتُطوع لتلبية الاحتياجات التنموية الخاصة بكل منطقة؛ كأن تُطور تكنولوجيات الطاقات المتجددة في الأقاليم الجنوبية، أو تكنولوجيات الصناعات الغذائية في الأقاليم الزراعية. هذا التوجه يخلق "ميزة تنافسية حصرية" لكل منطقة، ويمنع التكرار والاستنساخ العشوائي للمشاريع بين الولايات (حاجي، 2008، ص 108).

وتتوج هذه المصفوفة من الأهداف بـ **الهدف البيئي والاستدامة** .استجابةً للتحذيرات العالمية حول استنزاف كوكب الأرض، لم تعد التنمية المحلية تقاس بحجم الإسمنت المسلح أو عدد المصانع الملوثة المنجزة، بل بمدى انسجام هذه الإنجازات مع النظم البيئية. تهدف المقاربات التنموية المحلية المعاصرة إلى إرساء نموذج "التنمية المستدامة"، الذي يفرض عقلنة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، التوجه نحو الطاقات البديلة، والتشجيع المالي للمؤسسات المقاولاتية التي تنشط في مجالات الرسكلة والاقتصاد الأخضر. إن الهدف يتمثل في تلبية احتياجات الجيل الحاضر من الرفاهية والنمو، دون المساومة أو الجور على حقوق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة سليمة وموارد كافية.

مما تقدم، يتأكد لنا بوضوح أكاديمي أن أهداف التنمية المحلية لا تعمل في جزر معزولة، بل تشكل نسيجا شبكيا شديد الترابط. إن محاربة البطالة (هدف اجتماعي) لا تتحقق إلا بالاستغلال الأمثل للموارد (هدف اقتصادي)، وهذا الأخير يتطلب توطين المعرفة (هدف تكنولوجي) مع الحفاظ التام على التوازن الجغرافي وحماية الطبيعة (أهداف مجالية وبيئية). إن نجاح هذا الخليط المتجانس هو ما يضمن في النهاية ارتقاء المجتمعات المحلية وانتقالها من دائرة الاستهلاك والاتكال إلى دوائر المبادرة والتصدير.

4-مقومات التنمية المحلية

لا تنشأ الديناميكية التنموية في الفراغ، ولا تتجسد بمجرد إصدار قرارات إدارية فوقية، بل تستوجب توفر بيئة حاضنة تتشكل من حزمة متكاملة من العناصر والركائز الأساسية التي تتفاعل فيما بينها بشكل نسقي. تُعرف هذه الركائز بـ "المقومات"، وهي تمثل المدخلات الاستراتيجية والوقود الحقيقي الذي يضمن انطلاق واستمرارية عجلة الاقتصاد المحلي. إن نجاح أي إقليم جغرافي في تجاوز حالة الركود وتحقيق الاستقلالية التنموية يرتبط ارتباطا شرطيا بمدى قدرته على تعبئة، تنظيم، وتثمين هذه المقومات وفق

مقاربة عقلانية. وللإحاطة المعرفية الدقيقة بهذه البنية، يقتضي التحليل الأكاديمي تشريح مقومات التنمية المحلية إلى أربعة محاور هيكلية متداخلة:

4-1- المقومات البشرية والمعرفية (الرأسمال الفكري المحلي)

تجمع المدارس الاقتصادية والسوسيولوجية الحديثة على أن العنصر البشري لم يعد مجرد عامل إنتاج تقليدي، بل هو "المقوم الأول والمحرك الأساسي" لأي نهضة مجالية. لا يقصد بالمقوم البشري هنا مجرد الوفرة الديموغرافية أو الحجم الكمي للكتلة العاملة، بل يُقصد به "النوعية المعرفية والابتكارية" التي يمتلكها سكان الإقليم. إن التنمية المحلية المعاصرة تتطلب يدا عاملة مؤهلة، كفاءات علمية متخصصة، ونخبا جامعية قادرة على هندسة أفكار غير مسبوقة.

وضمن هذا السياق، تبرز "الجامعة الجزائرية" ومراكز البحث العلمي كأهم روافد هذا المقوم البشري. إن تواجد المؤسسات الأكاديمية ضمن النسيج المحلي يلعب دورا رياديا في توفير كفاءات عالية التأهيل، قادرة على استيعاب التكنولوجيا وتطويعها لخدمة الاقتصاد الإقليمي. لقد انتقلت الجامعة من دورها الكلاسيكي كفضاء للتعليم النظري المحض، إلى كيان فاعل يسعى إلى "إخراج المعارف" وتوجيهها نحو الاستغلال الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الباحثين الجامعيين والطلبة على اقتحام عالم الأعمال وتأسيس مشاريعهم المقاولاتية المستقلة (كورتل، طوبال، 2022، ص 140). إن هذا التحول يحقق هدفا تنمويا مزدوجا؛ فهو يولد مؤسسات ناشئة (Start-ups) مبنية على أسس علمية صلبة من جهة، ويمثل استراتيجية فعالة لترقية الكفاءات المحلية وتوفير ظروف عمل ملائمة تضمن بقاء هذه "الأدمغة" في أقاليمها الأصلية، مما يحد من النزيف الديموغرافي وهجرة العقول نحو الخارج (كورتل، طوبال، 2022، ص 138).

4-2- المقومات المادية والمجالية (التخصص الجغرافي)

تتأسس التنمية المحلية في جوهرها على التثمين الأقصى لما تزخر به الرقعة الجغرافية من ثروات باطنية، سطحية، وتجهيزات قاعدية. يمثل هذا المقوم القاعدة الفيزيائية والمادية التي يبني عليها المقاولون مشاريعهم. إن كل إقليم يمتلك "ميزة نسبية" تختلف عن الأقاليم الأخرى؛ فقد تكون هذه الميزة عبارة عن أراضٍ زراعية خصبة، موارد منجمية وطاقوية، واجهات بحرية سياحية، أو حتى تراثا حرفيا متجذرا في تاريخ المنطقة. إن المقاربة التنموية الرشيدة تقتضي حصر هذه الموارد بدقة وتوجيه الاستثمارات المقاولاتية لاستغلالها محليا، بدلا من تصديرها كمواد خام بأسعار زهيدة.

ولترجمة هذا المقوم ميدانيا، تبنت السياسات التنموية الحديثة نموذج "الأقطاب التكنولوجية والإقليمية" الذي يعتمد على التخصص المجالي. لقد تم تقسيم الأقاليم بناءً على مقوماتها المادية لخلق تكتلات اقتصادية متجانسة؛ فنجد على سبيل المثال أن الأقاليم الغربية (كوهران، مستغانم، وسيدي بلعباس) قد وُجهت مقوماتها نحو التخصص في تكنولوجيا الإلكترونيك، الطاقة، والالمؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية، لتكون حاضنة لمؤسسات مصغرة تخدم هذه الصناعات. في حين تعتمد الأقاليم الشرقية (كعنابة، قسنطينة، وسكيكدة) على مقوماتها في الميكانيك والتعدين لتأسيس نسيج من المناولة الصناعية. أما مناطق الجنوب (كغرداية، ورقلة، وحاسي مسعود)، فقد ارتكزت مقوماتها التنموية على الفلاحة الصحراوية، الطاقات المتجددة، والخدمات البترولية (كورتل، طوبال، 2022، ص 141). إن هذا التوزيع الاستراتيجي يمنع التكرار العشوائي للمشاريع، ويضمن استغلالا أمثل للمقومات المادية بما يخدم التنمية الشاملة والمتوازنة بين كافة الأجزاء الترابية للدولة.

4-3- المقومات التنظيمية والمؤسساتية (اللامركزية والبيئة الحاضنة)

لا يمكن للموارد المادية والبشرية أن تتلاقى وتنتج ثروة في ظل غياب هياكل تنظيمية ترعى هذا التفاعل. يبرز المقوم المؤسساتي كشرط حتمي لنجاح التنمية المحلية، ويتجسد بالدرجة الأولى في إرساء مبدأ "اللامركزية الإدارية". إن تحرير المبادرات يتطلب منح السلطات المحلية (كالبلديات والمجالس الولائية) صلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات الاستثمارية التي تتوافق مع الاحتياجات الحقيقية لساكنتها، بعيدا عن التعقيدات البيروقراطية للإدارة المركزية.

يضاف إلى ذلك مقوم "البيئة الحاضنة للأعمال"، والمتمثل في شبكة الوكالات وصناديق الدعم الحكومية التي ترافق رواد الأعمال. تُعد الهيئات الداعمة (مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM من أهم المقومات المؤسساتية في البيئة الجزائرية. إن توفير التمويل الميسر، القروض البنكية المدعمة، ونسب الفائدة المنخفضة أو المعدومة، فضلا عن الامتيازات الضريبية والجمركية (خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا التي تستفيد من إعفاءات قد تصل نسبتها إلى مستويات محفزة جدا لإنشاء المؤسسات)، يمثل رافعة حقيقية تذلل العقبات المالية أمام حاملي المشاريع (وسام وآخرون، 2021، ص 58) كما لا نغفل هنا الدور المحوري لـ "حاضنات الأعمال" وواجهات الربط بين الجامعة والقطاع الصناعي؛ فهذه الكيانات التنظيمية تلعب دور الوسيط الذي يخلق فضاءً تفاعليا مفتوحا يسمح بنقل الأفكار التكنولوجية من المخابر الأكاديمية إلى عالم الإنتاج الفعلي بأقل التكاليف الممكنة، مما يوفر للمقاول الناشئ حماية فنية ومالية خلال سنوات التأسيس الأولى والأكثر هشاشة (كورتل، طوبال، 2022، ص 139).

4-4- المقومات التكنولوجية والابتكارية (اقتصاد المعرفة)

في ظل عولمة الأسواق وشراسة المنافسة، لم يعد الاعتماد على الموارد الطبيعية الكلاسيكية كافيا لخلق تنمية محلية مستدامة. لقد أضحى المقوم التكنولوجي هو الفيصل بين الأقاليم النامية والأقاليم الراكدة. يتلخص هذا المقوم في قدرة النسيج المحلي على تبني الابتكار، ورقمنة العمليات الإنتاجية، واستحداث مسالك توزيع حديثة تلبي متطلبات عصر السرعة.

إن التنمية المحلية الفعالة تستلزم توفر بنية تحتية رقمية قوية تُسهل تدفق المعلومات والبيانات بين مختلف الفواعل الاقتصاديين. عندما تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الموزعة في الإقليم، من دمج أدوات تكنولوجية متقدمة في خطوط إنتاجها، فإنها لا تقتصر على تلبية الطلب المحلي بجودة أعلى وأسعار تنافسية فحسب، بل تصبح قادرة على اختراق الأسواق الدولية. إن اكتشاف تكنولوجيات جديدة من خلال الشراكة مع مراكز البحث العمومية، وتأسيس شبكة من العلاقات العضوية بين المتدخلين المحليين، يحول الإقليم من مجرد مستهلك للتكنولوجيا المستوردة إلى "قطب جاذب" للاستثمارات الخارجية ومُولّد للمعرفة التطبيقية التي تخدم رفاهية المجتمع (كورتل، طوبال، 2022، ص 140).

خلاصة القول، إن مقومات التنمية المحلية تشبه في بنيتها تروس الآلة المعقدة؛ فالرأسمال البشري هو المحرك، والموارد المادية هي الوقود، والمؤسسات هي الهيكل الضامن للتوازن، في حين تمثل التكنولوجيا بوصلة التوجيه نحو المستقبل. إن غياب أو ضعف إحدى هذه الركائز يؤدي حتما إلى تعثر السيرورة التنموية، مما يفرض على صانع القرار المحلي العمل بمنطق "النسق المتكامل" لضمان إقلاع اقتصادي سليم ومستدام.

5- الدور التفاعلي للمقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية (طبيعة العلاقة)

إن التفكيك الأكاديمي لمفهومي المقاولاتية والتنمية المحلية يقودنا حتما إلى الإقرار بوجود علاقة عضوية وتفاعلية معقدة تتجاوز حدود التأثير السطحي لتبلغ مستوى "الارتباط الشرطي". لا يمكن مقاربة التنمية المحلية في الفكر الاقتصادي المعاصر على أنها مجرد سياسات حكومية لتوزيع الريع أو بناء الهياكل الخرسانية، بل هي ديناميكية مجتمعية حية تستمد طاقاتها من المبادرات الفردية. في هذا النسق التحليلي، تتموضع المؤسسات المقاولاتية، بمرونتها وقدرتها على الابتكار، كأداة عملياتية وحيدة قادرة على ترجمة الأهداف التنموية الكلية إلى واقع اقتصادي معاش يلامس الحياة اليومية للفرد في إقليمه. وللغوص في طبيعة هذا الدور التفاعلي، يتوجب تشريحه وفق مسارات متقاطعة تبرز كيف تعيد المقاولاتية هندسة المجال المحلي.

يتبلور المسار الأول من خلال القدرة الفائقة للمقاولاتية على الاستغلال الأمثل وتثمين الموارد المجالية المعطلة. يمتلك الإقليم الجغرافي، سواء كان حضريا أو ريفيا، حزمة من المقومات الباطنية والسطحية التي تظل عديمة الجدوى ما لم تتدخل "الروح الاستباقية" للمقاول لاكتشافها وتحويلها إلى سلع وخدمات ذات قيمة مضافة. إن هندسة مشاريع مصغرة تعتمد على المواد الخام المحلية تمنع تسرب هذه الثروات خارج الإقليم بأسعار زهيدة، وتؤسس لحالة من التكامل الاقتصادي الذي يحول المنطقة من مجرد سوق استهلاكي لمنتجات المركز، إلى قطب إنتاجي مستقل. تتجسد هذه الحركية بشكل جلي من خلال آليات التمويل المتنوعة التي تدعم الأنشطة القاعدية، حيث تتدخل صناديق متخصصة كمؤسسات الإقراض الزراعي، وبرامج دعم الأسر المنتجة، وصناديق التنمية والتشغيل، لتقديم قروض فردية وجماعية تهدف أساسا إلى تثبيت السكان في مناطقهم الريفية وتحويل مهاراتهم التقليدية إلى نشاط مقاولاتي مهيكل

يدر دخلا مستداما ويحمي الإقليم من الركود (وكالة Anade (وثيقة جداول التمويل ومؤسسات الإقراض)، ص 2).

يأخذ هذا الدور التفاعلي أبعادا أكثر عمقا حين نسلط الضوء على "قطاع الخدمات"، والذي يُعد العصب الحيوي لأي تنمية محلية حديثة. يغفل الكثيرون عن أن التنمية لا تقتصر على الصناعات الثقيلة، بل ترتكز جوهريا على الخدمات التي تسهل حياة المواطن وتحسن مناخ الأعمال. لقد أثبتت الدراسات الميدانية أن المقاولاتية تلعب دورا استراتيجيا في ترقية هذا القطاع، حيث تتجه الغالبية العظمى من المشاريع الممولة محليا نحو الخدمات، الالمؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية، الصحة، والنقل، نظرا لسرعة دوران رأس المال فيها وقدرتها الفورية على تلبية الاحتياجات المتشعبة للسكان (وسام وآخرون، 2021، ص 48).

إن توفير خدمات صيانة متطورة، شبكات نقل فعالة، وخدمات رقمية داخل الإقليم، يقلص من تكاليف الإنتاج للمؤسسات الكبرى العاملة في نفس الحيز، ويخلق بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية، مما يؤكد صراحة أن قطاع الخدمات المدار مقاولاتيا يمثل المحرك الصامت الذي يضمن استدامة الدورة الاقتصادية ويحقق رفاهية المجتمع المحلي (بوصالح، عبد الناصر، 2015، ص 82).

ولا تتوقف مفاعيل هذا التدخل عند حدود الإنتاج، بل تمتد لتلامس البناء السوسيولوجي من خلال إعادة هندسة سوق العمل المحلي. تواجه الأقاليم الداخلية والنائية تحديات ديموغرافية قاسية تتمثل في ارتفاع نسب البطالة بين أوساط الشباب والخريجين الجامعيين، وهو ما يولد احتقانا اجتماعيا يهدد استقرار الإقليم. تتدخل الوكالات الداعمة (مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE) لكسر هذه الحلقة المفرغة عبر تمويل حاملي الأفكار، مما يساهم بشكل مباشر وفعال في خلق آلاف مناصب الشغل

الدائمة والمؤقتة (وسام وآخرون، 2021، ص 55). إن الميزة الاستثنائية للمشاريع المقاولاتية تتمثل في تبنيها لأساليب إنتاجية كثيفة العمالة، مما يسمح بامتصاص اليد العاملة المحلية بمختلف مستوياتها الأكاديمية والمهنية. هذا التوظيف المكثف يؤدي آليا إلى تحسين القدرة الشرائية للسكان، توسيع الوعاء الضريبي للبلديات لتمويل مشاريعها التحتية، وإعادة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، مما يقوض مبررات النزوح الريفي نحو الشريط الساحلي.

من زاوية أخرى، تصطدم هذه الحركية الإيجابية بواقع بيئة الأعمال التي تتسم بالهشاشة وشراسة المنافسة، مما يفرض ضرورة التدخل المؤسساتي لحماية الكيانات الناشئة في سنواتها الأولى. هنا يبرز دور "حاضنات الأعمال" كأحد أهم الميكانيزمات التي تضمن استمرارية الدور التنموي للمقاولاتية وتمنع إفلاس المشاريع وتبديد الموارد العامة. تلعب المحاضن دورا استراتيجيا في تأطير المقاولين الشباب، توفير الفضاءات المادية المجهزة، وتقديم الاستشارات القانونية والمالية التي تجنبهم صدمات اللايقين المطلق. إن نجاح التنمية المحلية في أي ولاية يشترط بالضرورة وجود شبكة من هذه الحاضنات التي تتكامل مع جهود الجامعة وهيئات الدعم لضمان نقل التكنولوجيا وتوطين الابتكار ضمن النسيج الاقتصادي الإقليمي، محولة الأفكار الخام إلى مؤسسات قادرة على الصمود (قرود، 2018، ص 1)

إن التقييم الميداني الدقيق لفعالية هذا الدور التفاعلي يستدعي إسقاط هذه النظريات على أقاليم جغرافية محددة لقياس الأثر الفعلي. يتضح جليا من خلال دراسة وتقييم آليات دعم المقاولاتية في بعض الولايات الداخلية المحددة (كولاية تبسة على سبيل المثال)، أن حجم التمويلات الممنوحة عبر الأجهزة الحكومية يعكس توجها مركزيا نحو تحقيق العدالة المجالية والحد من تهميش الأطراف. غير أن هذا التقييم يكشف في ذات الوقت عن تباينات ملحوظة في نسب نجاح المشاريع واستمراريتها، مما يطرح تساؤلات حتمية حول جودة المرافقة البعدية، طبيعة المحيط التنافسي المحلي، ومدى ملاءمة المشاريع

الممولة للخصوصيات المادية والبشرية التي يزخر بها الإقليم (زغلامي، أكتوبر 2018، ص1). إن هذا التباين يؤكد أن ضخ الأموال وحده لا يصنع تنمية، بل يجب أن يقترن بنسق مقاولاتي واعٍ، ومحيط مؤسساتي داعم يتميز بالشفافية واللامركزية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

خلاصة هذا التحليل تفرز حقيقة ساطعة مفادها أن المقاولاتية والتنمية المحلية يمثلان وجهين لعملة واحدة؛ فالتنمية المحلية هي الرؤية الفلسفية والمظلة الاستراتيجية التي تنشد الاستقرار والعدالة، في حين تمثل المقاولاتية عبر مؤسساتها المصغرة والمتوسطة الساعد العملياتي الذي يترجم هذه الرؤية على أرض الواقع. إن أي إقليم يطمح للتحرر من تبعية المركز لا بد له من إرساء بيئة حاضنة تستقطب كفاءاته، تحفز روح المبادرة لدى شبابه، وتؤسس لثقافة إنتاجية ترفض الركود وتؤمن بقدرتها الذاتية على صناعة الثروة.

6- أبعاد التنمية المحلية

تتأسس المقاربة المعاصرة للتنمية المحلية على قطيعة إبستيمولوجية ومنهجية مع النماذج التنموية الكلاسيكية التي كانت تختزل تقدم الأقاليم في مؤشرات النمو الكمي الأحادي. إن التنمية في حقيقتها ليست كتلة صماء، بل هي سيرورة نسقية معقدة تتطلب تدخلا متزامنا ومتقاطعا عبر مستويات متعددة. إن نجاح أي استراتيجية تنموية على مستوى الإقليم الجغرافي (كالولاية أو البلدية) مشروط بمدى قدرتها على إحداث توازن هيكلي بين متطلبات توليد الثروة، وحتمية الارتقاء بالواقع الإنساني، مع الاحترام الصارم للحدود الإيكولوجية. ولتفكيك هذه الديناميكية وتوضيح آليات عملها، يقتضي التحليل الأكاديمي تشريح التنمية المحلية وفق أبعادها الاستراتيجية الثلاثة المترابطة عضويا:

6-1- البعد الاقتصادي (المحرك المادي وتوليد القيمة)

يمثل البعد الاقتصادي القاعدة المادية الصلبة التي تُبنى عليها باقي الأبعاد التنموية الأخرى. ينطلق هذا البعد من فلسفة براغماتية تتمثل في التثمين الأقصى والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة محليا، وتحويلها من حالة الركود الكامن إلى تدفقات إنتاجية تخلق القيمة المضافة. لا يقتصر هذا الاستغلال على الموارد الطبيعية أو المواد الخام فقط، بل يمتد ليشمل تعبئة المدخرات المالية المحلية، الكفاءات، وتوجيهها نحو استثمارات منتجة داخل نفس الإقليم، مما يمنع تسرب الكتلة النقدية نحو المراكز الحضرية الكبرى أو نحو الخارج .يتجاوز هذا البعد النظرة المحاسبية الضيقة للنمو ليطرح مسألة الكفاءة في استخدام رأس المال وتطوير التقنيات الصناعية. إن تحقيق تنمية محلية ذات بعد اقتصادي مستدام يتطلب إيقاف تبديد الموارد، وتوسيع قاعدة اتخاذ القرار الاقتصادي للسماح للفاعلين المحليين بالمشاركة الفعالة في هندسة المشاريع(العذاري، 2014، ص 38). ويتجسد هذا عمليا من خلال إرساء سياسات توزيع عادلة للاستثمارات، وخاصة تشجيع المؤسسات المصغرة والمتوسطة التي تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للسوق المحلي.

علاوة على ذلك، يهدف البعد الاقتصادي إلى إحداث تنويع هيكلي يقي الإقليم من الصدمات المرتبطة بتقلبات الأسعار العالمية لقطاع واحد (كالاعتماد المفرط والهش على المحروقات في الحالة الجزائرية). إن التركيز على الإنتاج المحلي يخلق اقتصادا مرنا قادرا على الصمود، ويسهم في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع التركيز على دمج التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية للمشاريع لضمان عدم تحقيق أرباح وهمية على حساب استنزاف المجال (العذاري، 2014، ص 39).

6-2- البعد الاجتماعي والسلوكي (الغاية الإنسانية والعدالة التوزيعية)

إذا كان البعد الاقتصادي هو الأداة ووسيلة التمويل، فإن البعد الاجتماعي هو الغاية المطلقة والمنتهى الحقيقي لأي مجهود تنموي. ترفض الأدبيات الاقتصادية الحديثة تلك النماذج المشوهة التي تحقق تراكما رأسماليا عاليا على حساب إفقار الطبقات الكادحة وتوسيع الهوة بين شرائح المجتمع. إن التنمية المحلية تكتسب مشروعيتها وشرعيتها من قدرتها الفعلية على إرساء دعائم العدالة الاجتماعية، وإحداث أثر ملموس في جودة الحياة اليومية للأفراد، محولة المواطن من مجرد رقم إحصائي إلى محور تدور حوله كل السياسات.

تبرز معالجة اختلالات سوق العمل كأولى أولويات هذا البعد، حيث تعمل الحركية التنموية المحلية على خلق مناصب شغل قارة تمتص التدفقات الهائلة لطالبي العمل، وتحرر طاقات الشباب من دائرة اليأس والاتكال على الإعانات الحكومية. إن خلق فرص العمل محليا يضمن تحقيق عدالة نسبية في توزيع الدخول، مما يسهم في توسيع حجم الطبقة المتوسطة التي تُعد صمام الأمان لضمان الاستقرار السوسيولوجي لأي إقليم (عماري، 2008، ص 11). ويقتضي البعد الاجتماعي في هذا الإطار ضرورة دعم الخطط والبرامج الرامية للتخفيف من حدة الفقر، تعزيز دور المرأة الريفية والماكثة في البيت وإدماجها في الدورة الإنتاجية، وبناء قدرات الشباب من خلال مؤسسات التعليم والتكوين. كما يتجلى هذا البعد في تحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، مما يولد حراكا اجتماعيا إيجابيا وتماسكا يحد بشكل جذري من ظواهر النزيف الديموغرافي والنزوح نحو المدن الكبرى هربا من التهميش (غريبي، 2010، ص 4).

6-3- البعد البيئي والإيكولوجي (الاستدامة وتأمين المستقبل)

خلافا للمقاربات التنموية الكلاسيكية التي كانت تتعاطى مع البيئة كخزان لا ينضب للموارد ومكب مفتوح للنفايات، يطرح البعد البيئي نفسه كصمام أمان يحمي الحيز الجغرافي من الانهيار. إن الاستغلال المفرط وغير العقلاني للمجال المحلي، سعيا وراء تعظيم العوائد المالية السريعة، أدى تاريخيا إلى تدمير النظم الإيكولوجية وتصحر الأراضي الزراعية. من هنا، يركز هذا البعد على إرساء تنمية محلية لا تجور على حقوق الأجيال القادمة، وتضمن تجديد حيوية الطبيعة وقابليتها للتكيف المستمر.

يدعو البعد البيئي بشكل صريح إلى دمج الاعتبارات الإيكولوجية في صلب المخططات التنموية، واعتماد أساليب إنتاج نظيفة تقلل من استهلاك الطاقة وتعتمد على الموارد المتجددة متى أمكن ذلك. إن هذا التحول يستوجب تسخير السياسات المحلية للحد من تدهور التربة، حماية الغطاء النباتي، صيانة الموارد المائية من الاستنزاف والتلوث، وإدخال ثقافة "الاقتصاد الأخضر" وإعادة التدوير (الرسكلة) في الممارسات اليومية للمنتج والمستهلك على حد سواء (ديب، مهنا، 2009، ص 9).

ولتحقيق هذه الغايات، يبرز مبدأ "الملوث يدفع" كآلية ردع اقتصادية تُحمل المؤسسات المتسببة في الأضرار البيئية تكلفة معالجة هذه التجاوزات، مما يجبرها على تبني سلوكيات تحترم السالمة البيئية كجزء من مسؤوليتها المجتمعية. إن المحافظة على التنوع البيولوجي والقدرة على التكيف لم تعد ترفا، بل باتت شروطا صارمة تفرضها مؤشرات التنمية المستدامة لقبول أو رفض أي مشروع اقتصادي يوطن في الإقليم (عماري، 2008، ص 12).

6-4- التفاعل النسقي بين الأبعاد الثلاثة (شجرة التنمية المستدامة)

إن التشريح الانفرادي لهذه الأبعاد لا ينبغي أن يحجب عنا حقيقة تداخلها العضوي الوثيق. في الفكر التنموي الحديث، يتم تصوير هذه الأبعاد عبر نموذج يُعرف بـ "شجرة التنمية المستدامة"، حيث تمثل القيم والعلوم جذور هذه الشجرة، بينما يشكل المبدأ الإيكولوجي المستدام جذعها الصلب، لتتفرع منها الأغصان المتمثلة في الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية (عبادلي، 2018، ص 950).

لا يمكن إحداث تنمية محلية حقيقية بالتركيز على غصن وقطع الآخر؛ فالتقاطع بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي يفرز ما يُعرف بـ "التنمية العادلة(Equitable) "، أين توزع الثروات بانصاف. والتقاطع بين البعدين الاقتصادي والبيئي يفرز "التنمية القابلة للحياة(Viable) "، أين يكون النمو مرشدا ولا يدمر بيئته الحاضنة. أما التقاطع بين البعدين الاجتماعي والبيئي فينتج "التنمية المحتملة أو المعيشية " (Bearable)، أين ينعم الإنسان ببيئة نظيفة ومستقرة. وعندما تتشابك وتتكامل هذه الأبعاد الثلاثة في نقطة مركزية واحدة، نكون أمام "تنمية محلية مستدامة" حقيقية، قادرة على تحصين الإقليم من الهشاشة، وتوفير إطار معيشي راقٍ يدمج بين كفاءة الأداء الاقتصادي، سمو الرعاية الاجتماعية، ونقاء المحيط البيئي (غريبي، 2010، ص 55).

المطلب الثالث: أثر المقاولاتية في تحقيق أبعاد التنمية المحلية

يمثل الانتقال من الطرح المفاهيمي المجرد إلى قياس الأثر الميداني خطوة حاسمة في التحليل الاقتصادي الدقيق. إن التنمية المحلية لا تتجسد بمجرد صياغة سياسات فوقية بل تستوجب وجود محرك ديناميكي يحول المقدرات المجالية إلى قيم مضافة فعلية. تبرز المقاولاتية في هذا السياق كأداة عملياتية تتدخل بشكل مباشر في إعادة هندسة الواقع الإقليمي عبر مستويات متقاطعة. سنعمد في هذا المبحث إلى تشريح هذا التدخل التفاعلي من خلال قياس ارتدادات الفعل المقاولاتي على الأبعاد الثلاثة للتنمية. يشكل

هذا الفحص الميداني القاعدة التي سنبني عليها لاحقا تقييمنا المعمق لأجهزة الدعم والمرافقة في الجانب التطبيقي. إن إدراك آليات هذا الأثر يمنحنا رؤية واضحة حول قدرة المبادرة الحرة على تحصين الأقاليم ضد صدمات الركود والتبعية.

1- الأثر الاقتصادي للمقاولاتية على التنمية المحلية

يشكل البعد الاقتصادي القاعدة المادية الصلبة والمحرك الأساسي الذي تتأسس عليه كافة السياسات التنموية الإقليمية. إن تحقيق استقلالية الأقاليم وتحريرها من الارتهان للخزينة المركزية يستوجب بناء نسيج إنتاجي محلي يعتمد على تثمين المقدرات المجالية المعطلة. تتدخل المبادرة المقاولاتية بقوة في هذا البعد عبر حزمة من الطرق العميقة التي تتجاوز مجرد تحقيق العوائد المالية الفردية لتلامس البناء الهيكلي لاقتصاد المنطقة، محولة المجتمع المحلي من كتلة مستهلكة تابعة إلى قاعدة إنتاجية نشطة ومولدة للثروة. وللإحاطة الدقيقة بهذا التدخل، يقتضي التحليل حصر الأثر الاقتصادي للمقاولاتية في المسارات الهيكلية التالية:

2- الرفع من مستويات الإنتاج وتعبئة المدخرات المحلية

تتجلى أولى الارتدادات الاقتصادية للمقاولاتية في قدرتها الفائقة على تعبئة الموارد المالية الكامنة داخل الإقليم الجغرافي. تعاني الكثير من الاقتصادات المحلية النامية من ظاهرة اكتناز الأموال أو توجيهها الحصري نحو الاستهلاك الترفيهي غير المنتج، وهنا تبرز الديناميكية المقاولاتية كأداة فاعلة لكسر هذا الركود عبر توفير قنوات استثمارية مهيكلة وجاذبة. إن تشجيع الأفراد على تأسيس مؤسساتهم المصغرة يؤدي ميكانيكيا إلى سحب المدخرات الصغيرة والمشتتة وضخها في الدورة الاقتصادية لتشكيل تكوين رأسمالي ثابت.(بن عمارة، 2012، ص 45).

يقترن هذا التحول المالي بالاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والمواد الخام المتاحة محليا، مما يرفع من مستويات الكفاءة والإنتاجية. يؤدي الدمج المباشر بين الرأسمال المحلي والموارد المجالية إلى زيادة حجم المعروض السلعي والخدمي داخل المقاطعة، ملبيا بذلك الطلب الداخلي المتزايد ومقلصا من فاتورة استيراد السلع من الأقاليم الأخرى، وهو ما ينعكس في المحصلة النهائية على تعظيم الناتج المحلي الإجمالي للإقليم وتوسيع الوعاء الضريبي الممول لميزانيات البلديات.

3- امتصاص البطالة وخلق ديناميكية تشغيلية

يمثل سوق العمل المؤشر الفعلي لقياس كفاءة الأداء الاقتصادي لأي قطاع إقليمي. أثبتت النماذج التنموية الكلاسيكية قصور المؤسسات الصناعية الكبرى، ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية العالية، عن استيعاب التدفقات الديموغرافية المتسارعة لطالبي العمل. توفر المقاولاتية عبر كياناتها المصغرة حلا اقتصاديا مستداما نظرا لاعتمادها جوهريا على أساليب إنتاجية وخدمية كثيفة العمالة. إن تكلفة استحداث منصب شغل واحد في هذه المشاريع تعد منخفضة جدا مقارنة بالقطاعات الثقيلة، مما يمنحها مرونة استثنائية لدمج شرائح واسعة من اليد العاملة المحلية، بدءا من العمالة غير الماهرة وصولا إلى الكفاءات الجامعية (بن قطاف، 2021، ص 188).

يتعمق هذا الأثر التشغيلي ليتجاوز المعالجة الإحصائية لنسب البطالة، فارزا حركية اقتصادية تعرف بآلية المضاعف الاقتصادي الكينزي. إن إدماج العاطلين في الدورة الإنتاجية يضمن حصولهم على أجور منتظمة ترفع فورا من قدرتهم الشرائية وتوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي داخل الحيز الجغرافي. يولد هذا الإنفاق طلبا محليا فعالا يجبر الكيانات القائمة على مضاعفة طاقاتها الإنتاجية لتغطيته، مما يستدعي حتما توظيف عمالة إضافية جديدة. تتشكل وفق هذه الميكانيزمات حلقة تنموية دائرية تتغذى

ذاتيا، تضمن استمرار دوران السيولة النقدية وتقي الإقليم من صدمات الركود وتجفف منابع الفقر المدقع (الفقي، 2018، ص 223).

4- التنويع الاقتصادي وترقية اقتصاد المناولة:

يعتبر الارتهان لقطاع اقتصادي أحادي أو تصدير مورد استخراجي وحيد من أخطر الاختلالات الهيكلية التي تهدد مناعة الأقاليم. يمارس العمل المقاولاتي دورا استراتيجيا في فك هذا الارتباط من خلال توجيه المبادرات نحو قطاعات إنتاجية بديلة ومتشعبة كالفلاحة الصناعية، الصناعات التحويلية الخفيفة، وتكنولوجيا الالمؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية . يسمح هذا التنويع القطاعي بامتصاص الصدمات الخارجية ويمنح الاقتصاد المحلي مرونة فائقة في مواجهة تقلبات الأسعار العالمية. تعمد الكيانات المصغرة إلى استغلال الفجوات السوقية التي تترفع عنها الشركات الكبرى، لتقدم منتجات تلبي احتياجات دقيقة للساكنة وتخلق سلسلة قيمة متكاملة تمنع تبديد الموارد.

تتجسد فاعلية هذا التنويع ميدانيا عبر تنشيط قطاع المناولة أو ما يعرف بالمقاولة من الباطن. تتدخل المؤسسات الناشئة والمصغرة لتموين الصناعات الكبرى بالمواد الوسيطية وخدمات الصيانة واللوجستيك. يفرز هذا التفاعل العضوي تخفيضا حقيقيا في تكاليف الإنتاج الإجمالية، ويسرع من نقل وتوطين التكنولوجيا، محوال المنطقة من سوق استهلاكي مغلق إلى قطب صناعي تنافسي قادر على تصدير الفوائض للأسواق المجاورة وتعزيز الاستقلالية المالية للمجال الإقليمي.

5- تحقيق التوازن المجالي وفك العزلة الإقليمية

يتركز التشوه التنموي في دول العالم الثالث في التوزيع غير العادل للاستثمارات والبنى التحتية، والتي تتكدس عادة في المدن المركزية أو الأشرطة الساحلية، تاركة الأقاليم الداخلية فريسة للتهميش. تبرز

المقاولاتية هنا كأداة هندسية لتصحيح هذا الاختلال الجغرافي بناء على خصائصها التأسيسية. إن المشاريع المصغرة لا تتطلب في مراحلها الأولى بنية تحتية ضخمة أو مجمعات صناعية معقدة للانطلاق، وهو ما يمنح المقاولين قدرة عالية على التوطن والانتشار في المناطق الريفية والمعزولة (مرسي، 2003، ص 45).

يساهم هذا الانتشار الكثيف في إعادة رسم الخريطة الاستثمارية للدولة، حيث يتم تفعيل الميزات التنافسية لكل منطقة لخلق أقطاب نمو مصغرة ومستقلة. يؤدي توطين الأنشطة الاقتصادية بعيدا عن المركز إلى توفير الخدمات والسلع للسكان في أماكن تواجدهم، ويفرض على السلطات العمومية مرافقة هذه الحركية بتوفير شبكات الطرق والطاقة، مما يفك العزلة نهائيا عن هذه المقاطعات.

6- تحفيز الابتكار ورفع القدرة التنافسية المحلية

تتموضع المقاولاتية في الفكر الاقتصادي الحديث كحاضنة طبيعية للابتكار. لا يقتصر الأثر هنا على التوسع الكمي للمؤسسات، بل يمتد للتحسين النوعي في أساليب الإنتاج. يسعى رواد الأعمال باستمرار لابتكار عمليات إنتاجية أقل تكلفة وتقديم سلع غير مسبوقة استجابة للمتطلبات المعقدة للمستهلك. إن تبني المؤسسات الناشئة لتقنيات الاقتصاد الرقمي يجبر كافة الفاعلين الاقتصاديين في الإقليم على تحديث أساليبهم الإدارية والتجارية تفاديا للخروج من دائرة المنافسة. تولد هذه الديناميكية التنافسية بيئة أعمال محلية تتسم باليقظة الاستراتيجية وتدفع بالإقليم نحو الانخراط القوي في اقتصاد المعرفة. التنمية الاقتصادية المحلية لا تستورد، بل تصنع داخليا عبر سواعد المقاولين.

7- الأثر الاجتماعي للمقاولاتية على التنمية المحلية

تتجاوز المقاربة الاقتصادية المعاصرة للمؤسسات المصغرة والمتوسطة حدود تعظيم الأرباح المالية لتطرح مفهوم "المنفعة الاجتماعية الكلية" كمعيار حاسم لتقييم كفاءة المشاريع. يبرز الأثر الاجتماعي للمقاولاتية في قدرتها الهيكلية على إعادة هندسة النسيج السوسيولوجي للأقاليم عبر آليات تشغيلية وتوزيعية تضمن الاستقرار وتكافح الهشاشة.

8- محاربة الإقصاء المهني والآفات الاجتماعية

تمثل البطالة المولد الرئيسي للاختلالات الاجتماعية في الأقاليم، حيث يؤدي تهميش الطاقات الشبانية ونقص فرص العمل الإنتاجي إلى دفع فئات واسعة نحو حافة الفقر، مما يرفع من معدلات الجريمة ويهدد التماسك المجتمعي. تتدخل الكيانات المقاولاتية لمعالجة هذا الخلل من خلال قدرتها العالية على استيعاب اليد العاملة المحلية بفضل اعتمادها على أساليب إنتاجية كثيفة العمالة. إن توفير مناصب شغل مستقرة يضمن للمورد البشري دخلا منتظما يرفع من مستواه المعيشي، ويحول الشباب من حالة الاتكال السلبي إلى الانخراط الإيجابي في مسار بناء الثروة الإقليمية (عالم، 2016، ص 95).

لا يقتصر هذا الإدماج على الخريجين الجامعيين، بل يمتد ليشمل الفئات الأكثر عرضة للهشاشة، وعلى رأسها المرأة. توفر المبادرات المقاولاتية منصات عمل مرنة تتناسب مع الخصوصيات الاجتماعية للمرأة، مما يسمح بإدماجها الفعلي في الدورة الإنتاجية الرسمية. يولد هذا التمكين الاقتصادي النسوي ارتدادات اجتماعية إيجابية تتجلى في تحسين القدرة الشرائية للأسر وتوسيع قاعدة الطبقة المتوسطة التي تعتبر صمام الأمان لأي إقليم (الجودي، 2015، ص 48).

9- العدالة التوزيعية وتثبيت الساكنة

يرتبط الأثر الاجتماعي ارتباطا وثيقا بالانتشار الجغرافي للمشاريع. عانت الأقاليم الداخلية طويلا من نزيف ديموغرافي حاد نحو الأشرطة الساحلية والمدن الكبرى بحثا عن فرص العيش الكريم. تعمل المقاولاتية على عكس هذا المسار من خلال توطين الأنشطة الاقتصادية والخدماتية في المناطق الريفية والمعزولة. يضمن هذا التوطين تحقيق عدالة نسبية في توزيع الدخل الوطني، ويزيل الفوارق الطبقية والمجالية الناتجة عن التمركز العشوائي للاستثمارات الكبرى. إن خلق بيئة أعمال محلية توفر الخدمات الأساسية والسلع الاستهلاكية يرفع من جودة الحياة اليومية، ويخلق لدى الفرد انتماء عميقا لمجاله الجغرافي، مما يثبت الساكنة ويقوض مبررات النزوح والهجرة الداخلية الاستقرار المجتمعي في الأقاليم هو النتيجة التراكمية الحتمية لنجاح السياسات المقاولاتية في ضمان العدالة التوزيعية للثروة (الفقي، 2018، ص 223).

10- الأثر البيئي (المقاولاتية المستدامة) والتوازن الإقليمي

ارتبط النمو الاقتصادي الكلاسيكي تاريخيا باستنزاف مفرط للموارد الطبيعية وتدمير للنظم الإيكولوجية، وهو ما فرض حتمية التحول نحو المقاربات المستدامة. يبرز الأثر البيئي للمقاولاتية من خلال تبني نماذج أعمال تدمج الاعتبارات الإيكولوجية في صلب استراتيجياتها الإنتاجية، محولة حماية المحيط من مجرد التزام قانوني إلى ميزة تنافسية إقليمية.

11- الابتكار الأخضر ونموذج الخط المرجعي الثلاثي

تتأسس المقاولاتية المستدامة على القطيعة مع النماذج الأحادية الساعية للربح المادي الصرف، لتتبنى نموذج الخط المرجعي الثلاثي الذي يفرض توازنا صارما بين الأداء المالي للمؤسسة، التزاماتها

الاجتماعية، وحمايتها للبيئة. يترجم هذا المفهوم ميدانيا عبر ظهور جيل جديد من المقاولين البيئيين الذين يوجهون ابتكاراتهم نحو استغال الاختلالات الإيكولوجية كفرص استثمارية. تعمد هذه المؤسسات الناشئة إلى تصميم خطوط إنتاج تعتمد على الطاقات المتجددة، تقليص الانبعاثات الملوثة، وتفعيل تقنيات إعادة التدوير لتحويل النفايات الصناعية إلى مواد وسيطية قابلة للاستخدام. إن هذا الابتكار الأخضر يقلص من التكاليف البيئية الباهظة التي تتحملها الجماعات المحلية، ويحمي مقدرات الإقليم الطبيعية من التدهور لضمان حقوق الأجيال اللاحقة (Izaidin and Wei-Loon, 2012, p 301 .)

12- التوازن الإقليمي والاستغلال العقلاني للمجال

يمثل التوازن الإقليمي المحصلة المكانية لنجاح المشاريع الصديقة للبيئة. يتطلب البناء السليم لاقتصاديات الأقاليم تجنب استنساخ المشاريع كثيفة الاستهلاك للمياه أو الطاقة في مناطق تعاني من الإجهاد البيئي. تتدخل المبادرة المقاولاتية الواعية لضبط هذا المسار عبر تكييف طبيعة النشاط التجاري أو الصناعي مع القدرة الاستيعابية للحيز الجغرافي. إن توطين مشاريع فلاحية تحويلية في مناطق السهوب، أو مشاريع طاقوية في الجنوب، مع الالتزام بمبدأ المحاسبة البيئية، يمنع التصحر وانجراف التربة ويحافظ على التنوع البيولوجي. يولد هذا النسق من الاستغلال العقلاني تكاملا بين مختلف الأقاليم، حيث ينمو النسيج المؤسساتي بشكل يحترم الحدود الفيزيائية للطبيعة ويعزز مناعة الاقتصاد المحلي ضد الصدمات المناخية والاقتصادية (طامشة، 2014، ص 45).

لا يمكن إرساء تنمية محلية فعلية خارج إطار الحوكمة البيئية التي تفرضها المؤسسات المقاولاتية الحديثة.

في ختام هذا المطلب تفرز القراءة التحليلية العميقة لتقاطع المقاولاتية مع التنمية المحلية حقيقة هيكلية مفادها أن استقلالية الأقاليم لا تتأتى بقرارات إدارية مركزية، بل تبنى عبر ديناميكية مؤسساتية قاعدية. تمثل الكيانات المصغرة والمتوسطة الأداة العملياتية الوحيدة القادرة على صهر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بوتقة واحدة. إن هذا الاندماج النسقي يضمن توليد ثروة مادية مرنة، يوزع عوائدها بعدالة لامتصاص بؤر الهشاشة، ويحصن المجال الجغرافي من الاستنزاف، ليؤسس في المحصلة النهائية لإقلاع محلي مستدام يحقق الاستقرار الشامل.

المبحث الثاني: دور المقاولاتية في تحقيق أبعاد التنمية المحلية

يمثل الانتقال من التنظير المفاهيمي إلى رصد الآثار الميدانية محطة بالغة الأهمية في التحليل الاقتصادي. إن المقاولاتية لا تكتسب قيمتها الاستراتيجية من مجرد هندسة الأفكار، بل من قدرتها الفعلية والمباشرة على اختراق الهيكل السوسيو–اقتصادي للإقليم وتعديل مساراته عبر التدخل المباشر في المتغيرات الكلية والجزئية. تتفرع هذه التأثيرات لتشمل أبعاداً اقتصادية، اجتماعية، وبيئية، تتضافر جميعها لتحقيق الاستدامة التنموية.

المطلب الأول: دور المقاولاتية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية

يشكل البعد الاقتصادي القاعدة الصلبة والمحرك المادي الذي تتأسس عليه كافة السياسات التنموية. إن تحقيق استقلالية الأقاليم وتحريرها من الارتهان للخزينة المركزية يستوجب بناء نسيج إنتاجي محلي يعتمد على تثمين المقدرات المجالية. وتتدخل المبادرة المقاولاتية بقوة في هذا البعد عبر حزمة من الآليات الاقتصادية، يتصدرها امتصاص البطالة، تنويع قاعدة الإنتاج، وتحفيز الدورة الاستثمارية.

1- خلق مناصب الشغل

تعتبر معالجة اختلالات سوق العمل المؤشر الاقتصادي الأول الذي تقاس به كفاءة وجدوى أي سياسة تنموية محلية. تاريخيا، ركزت النماذج الاقتصادية الكلاسيكية على الاستثمارات الحكومية الكبرى والصناعات الثقيلة كقاطرة للتشغيل، غير أن الواقع الميداني أثبت محدودية هذه المقاربة وعجزها الهيكلي عن استيعاب التدفقات الديموغرافية الهائلة لطالبي العمل.

يعود هذا القصور بالأساس إلى طبيعة هذه الصناعات التي تعتمد بشكل مفرط على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة، مما يقلص من حاجتها لليد العاملة البشرية. في مقابل هذا الانسداد الهيكلي،

تبرز المؤسسات المقاولاتية المصغرة والمتوسطة كأداة عملياتية بديلة وحتمية، حيث تعتمد في استراتيجياتها الإنتاجية والخدمية على كثافة العمل البشري.

إن هذه الميزة التنافسية تجعل من تكلفة استحداث منصب الشغل الواحد داخل الكيان المقاولاتي منخفضة جدا مقارنة بالقطاعات الصناعية الكبرى، وهو ما يمنح هذه المؤسسات مرونة فائقة وقدرة استيعابية عالية لامتصاص شرائح واسعة من اليد العاملة بمختلف مستوياتها، بدءا من العمالة البسيطة وصولا إلى الإطارات المتخصصة، لتشكل بذلك صمام أمان اقتصادي يقي الأقاليم من الركود والتبعية (علوين، 2010، ص 176).

تكتسي هذه الحركية التشغيلية أبعادا جغرافية وديموغرافية حاسمة في هندسة التنمية المحلية. إن تركز الأنشطة الاقتصادية في الشريط الساحلي والمدن الكبرى أفرز تهميشا مناطقيا دفع بآلاف الشباب إلى الهجرة الداخلية. تتدخل المقاولاتية لكسر هذا الخلل المجالي عبر توطين المشاريع في المناطق الداخلية والأرياف، مستفيدة من التسهيلات القانونية والضريبية التي تمنحها أجهزة الدعم الحكومية.

إن إنشاء مؤسسة مصغرة في إقليم معزول لا يوفر فقط مناصب شغل مباشرة لمؤسسيها، بل يخلق شبكة من الوظائف غير المباشرة المرتبطة بسلاسل التوريد والتوزيع المرافقة للنشاط. يؤدي هذا التوطين الاقتصادي إلى تثبيت الساكنة في أقاليمها الأصلية، ويقوض بشكل جذري ظاهرة النزوح الريفي التي استنزفت البنى التحتية للمراكز الحضرية، ليتحول الإقليم المحلي من مجرد فضاء طارد للكفاءات إلى بيئة مستقطبة ومنتجة للثروة تعتمد على سواعد أبنائها في تسيير شأنها الاقتصادي (قوجيل، 2016، ص 47).

يتعمق التحليل الاقتصادي لآلية التشغيل المقاولاتي حين نربطه بما يسمى بآلية المضاعف الاقتصادي الكينزي. إن توفير مناصب الشغل لا ينحصر أثره في الجانب الإحصائي للبطالة، بل يمتد لإحداث صدمة إيجابية في حركية السوق المحلي. إن الأجور والمداخيل التي يتلقاها العمال المدمجون في هذه الكيانات يتم إعادة ضخها فوريا في الدورة الاقتصادية المحلية على شكل إنفاق استهلاكي لتلبية الاحتياجات اليومية. هذا التحسن الفعلي في القدرة الشرائية يولد طلبا محليا فعالا، يجبر بدوره المؤسسات القائمة على الرفع من طاقاتها الإنتاجية لتغطية هذا الطلب، مما يستدعي توظيف عمالة إضافية جديدة. تتشكل وفق هذه الميكانيزمات حلقة اقتصادية حميدة تتغذى ذاتيا، تساهم في توسيع الوعاء الضريبي للبلديات عبر الرسوم والضرائب المحصلة من هذه النشاطات والرواتب، مما يمنح الجماعات المحلية استقلالية مالية وموارد حقيقية يعاد استثمارها في صيانة وتطوير البنية التحتية للإقليم، مرسخة بذلك المعنى الحقيقي للتنمية المستقلة (العنزي وجالب دهش، ص 147).

تتأكد نجاعة هذا الطرح النظري من خلال استقراء المؤشرات الإحصائية والقياسية التي تعكس واقع بيئة الأعمال في الجزائر. تشير البيانات القطاعية الدقيقة إلى مساهمة محورية وعضوية للكيانات المقاولاتية في الرفع من مستويات التشغيل الإجمالية. لقد سجلت الإحصائيات الرسمية قفزات نوعية في عدد مناصب العمل المستحدثة، حيث بلغ حجم التوظيف في قطاع المؤسسات المصغرة والمتوسطة ما يقارب 3,114,860 منصب شغل مستقر خلال سنة 2021. ومع استمرار سياسات الدعم والمرافقة، ارتفع هذا المؤشر الوظيفي ليبلغ 3,288,213 منصب شغل بنهاية سنة 2022، مسجلا بذلك نسبة نمو إيجابية تجاوزت عتبة الخمسة بالمائة. تتمركز الأغلبية الساحقة من هذه المناصب ضمن قطاعات الخدمات القاعدية، النقل، الصناعات التحويلية الخفيفة، والأشغال العمومية، وهي قطاعات ترتبط ارتباطا لصيقا ومتزامنا بالاحتياجات اليومية المباشرة للمواطن، مما يثبت القدرة الفائقة للعمل المقاولاتي على

الترجمة الفورية للاستثمار الرأسمالي إلى مناصب عمل ميدانية تخفف العبء المالي والوظيفي عن كاهل الإدارة المركزية (بوزيان، 2020، ص 15).

ولضمان عدم هشاشة هذه الوظائف، استهدفت التشريعات الاقتصادية الحديثة ربط الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للمشاريع المقاولاتية بمدى التزامها الفعلي بإنشاء مناصب عمل دائمة. فالإعفاءات الضريبية التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة والمصغرة، خاصة تلك الممولة عبر أجهزة الدعم، تخضع لشرط توفير عدد أدنى من الوظائف وتأمينها اجتماعيا، مما يحول التشغيل من مجرد خيار استثماري إلى التزام قانوني يضمن ديمومة واستقرار اليد العاملة داخل الإقليم، ويحمي هذه الفئة من تقلبات السوق غير الرسمي (يعقوبي، 2006، ص 126).

يمثل التشغيل المقاولاتي الآلية المادية والاقتصادية الأكثر فاعلية لترجمة خطط التنمية المحلية من نصوص تشريعية مجردة إلى واقع معيشي يحقق الاستقرار الإقليمي ويؤسس لعدالة توزيعية مستدامة.

2- تنويع النشاط الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي الخيار الاستراتيجي الحتمي لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات الريعية المعتمدة على تصدير مورد استخراجي وحيد. تتجسد فاعلية المقاولاتية في هذا المضمار من خلال قدرة المؤسسات المصغرة والمتوسطة على اختراق قطاعات اقتصادية متعددة ومتباينة كالفلاحة، الصناعات التحويلية الخفيفة، الخدمات، وتكنولوجيا المعلومات. إن هذه الحركية تكسر الاحتكار وتنهي حالة التركيز القطاعي، لتؤسس نسيجا اقتصاديا محليا متشابكا يعتمد على التكامل الاستراتيجي بين مختلف الفروع الإنتاجية. تعتمد الكيانات المقاولاتية على استغلال الفجوات السوقية التي تتجاهلها المؤسسات الكبرى، مما يسمح ببروز أنشطة اقتصادية جديدة تلبي احتياجات دقيقة للمجتمع

المحلي، وتخلق سلسلة قيمة متكاملة تضمن مرونة الاقتصاد الإقليمي وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات الأسواق الدولية (قاسم، 2015، ص 45).

تأخذ هذه الآلية بعدا عمليا من خلال تفعيل مبدأ المقاولة من الباطن، حيث تلعب المؤسسات المقاولاتية دورا محوريا في تزويد الصناعات الكبرى بالمواد الوسيطية والخدمات المرافقة. يؤدي هذا الترابط العضوي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وتسريع الدورة الاقتصادية، وتوجيه مسار التنمية المحلية نحو بناء ميزة تنافسية مستدامة تعتمد على الكفاءة والابتكار بدلا من الاعتماد الحصري على النفقات الحكومية المتقلبة. إن الانتقال من نمط اقتصادي وحيد البعد إلى نمط متعدد الأقطاب يتطلب بالضرورة توطين مشاريع تعتمد على الخامات المحلية، كتحويل المنتجات الزراعية إلى سلع مصنعة قابلة للاستهلاك، وهو ما يربط قطاع الفلاحة بقطاع الصناعة ويحقق استقلالية غذائية واقتصادية للمقاطعة (الداهري، 2011، ص 211).

تبرز هنا الأهمية البالغة لسياسات الأقطاب التكنولوجية في توجيه هذا التنوع. إن التوزيع العقلاني للمشاريع بناء على الميزة التنافسية لكل إقليم جغرافي يمنع الاستنساخ العشوائي للمؤسسات ويضمن تخصصا إنتاجيا يحقق الجدوى المالية. تتجه المقاولاتية الحديثة نحو الصناعات المعرفية والخدمات الرقمية التي تتطلب رأسمالا فكريا عاليا وتكاليف مادية أقل، مما يسرع من وتيرة التحول نحو اقتصاد المعرفة الذي يمثل الركيزة الهيكلية للتنمية الإقليمية الفعالة.

3- زيادة الانتاج المحلي

ترتبط حركية التنويع الاقتصادي ارتباطا شرطيا بالرفع من مستويات الإنتاج المحلي، وهو ما يمثل الغاية العملية المباشرة للتدخل المقاولاتي في الإقليم. تقوم الفلسفة المقاولاتية على التثمين الأقصى للموارد

المجالية الكامنة، وتحويلها عبر عمليات ابتكارية إلى سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية. إن توطين المشاريع الإنتاجية داخل الحيز الجغرافي المحلي يسمح بتلبية الطلب الداخلي المتزايد، وتقليص فاتورة الاستيراد عبر تقديم بدائل استهلاكية محلية الصنع تتوافق مع القدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما يندرج ضمن سياسات إحلال الواردات التي تعزز مناعة الاقتصاد الوطني انطلاقا من القاعدة الإقليمية (عزام وآخرون، 2008، ص 250).

تفرز هذه الديناميكية الانتاجية نتائج ماكرو–اقتصادية حاسمة تتجلى في الرفع من إجمالي الناتج المحلي للإقليم. إن تحول المجتمع المحلي من مجرد كتلة ديموغرافية مستهلكة للريع إلى قاعدة إنتاجية نشطة يضمن تحقيق وفرة في المعروض السلعي والخدمي، وهو ما يساهم في كبح الضغوط التضخمية وتصحيح ميزان المدفوعات المحلي. كما أن التركيز على الجودة والابتكار في المخرجات الإنتاجية للمؤسسات المصغرة يمنحها القدرة الاستراتيجية على اختراق الأسواق المجاورة وتوسيع حصصها السوقية، وصولا إلى التوجه نحو التصدير الخارجي، مما يعزز الاستقلالية المالية للإقليم. إن القرب الجغرافي من المستهلك النهائي يمنح المقاول مرونة فائقة في تعديل خطوط إنتاجه لتتواءم مع التفضيلات المتغيرة للسوق المحلي، مما يخفض من تكاليف التخزين والنقل ويرفع من الهوامش الربحية التي يعاد ضخها لتوسيع الطاقات الإنتاجية (العطية، 2009، ص 77).

يمثل الإنتاج المحلي المتصاعد الدرع الواقي ضد التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، إذ يضمن استمرارية الدورة المعيشية للسكان بعيدا عن صدمات سلاسل التوريد.

4 – تشجيع الاستثمار المحلي

يمثل التحفيز الاستثماري الحلقة المركزية التي تضمن ديمومة الفعل التنموي داخل الأقاليم وتحوله إلى سلوك مجتمعي ثابت. تعمل المقاولاتية على خلق بيئة اقتصادية جاذبة من خلال تعبئة المدخرات المالية المحلية التي غالبا ما تكون مكتنزة خارج التداول البنكي أو موجهة نحو الاستهلاك الترفيهي، وإعادة ضخها في قنوات استثمارية مهيكلة. إن نجاح التجارب المقاولاتية الأولى في الإقليم يولد أثرا سلوكيا إيجابيا يعيد تشكيل الذهنية الاقتصادية للسكان، حيث يشجع أصحاب رؤوس الأموال المحليين على تحمل المخاطرة وتأسيس مشاريعهم الخاصة، مما يرفع من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للمقاطعة.

إن وجود نسيج كثيف من المؤسسات الناشئة يعطي إشارات إيجابية حقيقية لواقع السوق، ويخفض من حالة اللايقين التي تعرقل عادة المبادرات الاستثمارية الجديدة، دافعا بالأفراد نحو الانخراط في صناعة الثروة (قوجيل، 2016، ص 47).

تؤدي هذه الحركية الاستثمارية المستمرة إلى دمقرطة رأس المال وتوسيع قاعدة الملكية، لتتجاوز احتكار النخب المالية المركزية. إن الانتشار الجغرافي العادل للمشاريع الممولة محليا يعيد صياغة الخريطة الاستثمارية للدولة، ويفك العزلة التنموية عن المناطق النائية عبر توطين أنشطة اقتصادية تستلزم توفير بنية تحتية قاعدية ترافق هذه المشاريع. يساهم الاستثمار المقاولاتي الكثيف في خلق بيئة أعمال تتميز بالديناميكية، مما يسهل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو إرساء شراكات استراتيجية مع كيانات اقتصادية وطنية ضخمة، ليصبح الاستثمار المحلي المرتكز الأساسي لتوليد الموارد الجبائية التي تمول ميزانيات الجماعات المحلية (العلاق، 2009، ص 139).

يتعزز هذا المسار الفعال من خلال الدور المحوري الذي تلعبه هيئات المرافقة المؤسساتية وحاضنات الأعمال في تذليل العقبات البيروقراطية وتقليص تكاليف التأسيس الأولية. إن إقرار التشريعات لآليات التمويل الميسر، الإعفاءات الضريبية الموجهة نحو المناطق المحرومة، والمرافقة التقنية اللصيقة، يحول قرار الاستثمار من مغامرة مالية عمياء إلى مسار اقتصادي محمي قانونيا ومدروس العواقب. إن بناء ثقافة استثمارية محفزة يعتمد كليا على إرساء مناخ ثقة يجعل الأفراد يدركون أن توطين أموالهم في مشاريع محلية يمثل الضمانة الوحيدة للارتقاء بمحيطهم السوسيو–اقتصادي، وخلق بيئة استقرار حضرية تخدم التنمية المستدامة للإقليم (العنزي وجلاب، 2002، ص 147).

المطلب الثاني: دور المقاولاتية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المحلية

تتجاوز المقاربات التنموية المعاصرة النظرة المحاسبية البحتة لعملية توليد الثروة، لتضع البعد الاجتماعي كمعيار حاسم ونهائي في تقييم كفاءة السياسات الاقتصادية. إن المؤشرات الكلية للنمو لا تكتسب شرعيتها الميدانية إلا إذا انعكست ارتداداتها الإيجابية مباشرة على البنية المجتمعية، وتحديدا من خلال معالجة التشوهات الهيكلية التي تنخر استقرار الأقاليم. وفي هذا النسق التحليلي، تتدخل المقاولاتية كآلية وظيفية لإعادة هندسة النسيج الاجتماعي عبر احتواء التدفقات الديموغرافية، تفكيك بؤر التهميش، وتحويل الموارد البشرية المعطلة إلى قوى فاعلة تصنع الاستقرار المجالي.

1- تقليص البطالة

تتصدر معالجة اختلالات سوق العمل سلم الأولويات في أي خطة تستهدف التنمية المحلية، لكون البطالة تمثل العائق البنيوي الأول الذي يعطل اندماج الأفراد في مجتمعاتهم. تاريخيا، ركزت النماذج التخطيطية الكلاسيكية على ضخ الاستثمارات الحكومية الضخمة وبناء الصناعات الثقيلة كقاطرة وحيدة

للتشغيل، غير أن الواقع العملي أثبت القصور الهيكلي لهذه المقاربة عن استيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة. يرجع هذا العجز إلى الطبيعة التقنية لهذه الصناعات، والتي تعتمد بصفة مفرطة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة والأتمتة، مما يقلص تدريجيا من حاجتها للتدخل البشري. استجابة لهذا الانسداد، تبرز المؤسسات المقاولاتية المصغرة والمتوسطة كأداة عملياتية حتمية، حيث تتأسس استراتيجياتها الإنتاجية والخدمية على أساليب "كثيفة العمالة". تعني هذه الميزة الهيكلية أن التكلفة الرأسمالية المخصصة لاستحداث منصب شغل واحد داخل الكيان المقاولاتي تعتبر منخفضة جدا وتكاد تكون زهيدة مقارنة بما تتطلبه القطاعات الكبرى. تمنح هذه المرونة للمقاولات قدرة استيعابية استثنائية لدمج شرائح واسعة ومختلفة من اليد العاملة المحلية، مستقطبة بذلك العمالة البسيطة ونصف الماهرة جنبا إلى جنب مع الإطارات المتخصصة، مما يخفف العبء المالي والوظيفي عن الإدارة المركزية (العبادي، 2012، ص 17).

تتخذ حركية التشغيل المقاولاتي أبعادا أكثر حساسية عند إسقاطها على فئة الشباب والخريجين الجامعيين، والذين يشكلون الكتلة الديموغرافية الأكبر والأكثر تضررا من تقلص فرص التوظيف في القطاع العام. إن توجيه آليات الدعم نحو هذه الشريحة تحديدا يكسر النمطية السلوكية القائمة على انتظار الوظيفة الإدارية المأجورة، ويؤسس لثقافة المبادرة الذاتية في صناعة الثروة. تعمل الكيانات المقاولاتية الناشئة على استقطاب هؤلاء الشباب وتوظيف قدراتهم الأكاديمية في مشاريع خدماتية وتكنولوجية مبتكرة تستجيب لاحتياجات السوق المحلي. هذا التحول ينقل الفرد من خانة المطالبة بالحق في التوظيف إلى موقع الشريك الفاعل الذي يوفر مناصب عمل إضافية لأقرانه في نفس الإقليم، مما يحول مسار البطالة من تهديد أمني واجتماعي إلى فرصة استثمارية تبني اقتصادا محليا قائما على المعرفة واستغلال الموارد البشرية الكامنة (العطية، 2009، ص 17).

تتجاوز المقاربة المقاولاتية في معالجتها لظاهرة البطالة مجرد التدخل التوظيفي الكمي، لتستهدف تصحيح جودة ونوعية مناصب الشغل المستحدثة داخل الحيز الجغرافي. تعاني الكثير من الاقتصادات المحلية النامية من تفشي ظاهرة العمل غير الرسمي وتمدد السوق الموازي، والذي يمتص نسبا هامة من اليد العاملة المحلية في ظروف تفتقر لأدنى معايير الحماية القانونية والتأمين الصحي. يتدخل العمل المقاولاتي المهيكل، والمدعوم من طرف أجهزة الدولة، لاحتواء هذه التشوهات من خلال سحب الأفراد من دائرة الاقتصاد الخفي وإدماجهم في المنظومة الاقتصادية الرسمية. إن تأسيس مؤسسة مصغرة أو ناشئة خاضعة لإطار قانوني يفرض تلقائيا التصريح بالعمال وتأمينهم اجتماعيا كشرط مسبق للاستفادة من الامتيازات الضريبية والتمويلية. يضمن هذا الإجراء الانتقال النوعي للمورد البشري من حالة الهشاشة والاستغلال إلى حالة الاستقرار المهني الفعلي، وهو ما يحفظ كرامة الفرد ويؤمن حقوقه المستقبلية، مؤسسا بذلك لبيئة عمالية صحية تخدم الأهداف البعيدة للتنمية (الفقي، 2018، ص 223).

يمتد الأثر التشغيلي للمشاريع المقاولاتية ليعالج بصفة جذرية إحدى أخطر الظواهر الديموغرافية المهددة للتماسك السوسيولوجي للأقاليم، والمتمثلة في الهجرة الداخلية والنزوح الريفي العشوائي. أدى التركيز التاريخي للاستثمارات والتجهيزات الكبرى في الأشرطة الساحلية والمدن المركزية إلى إفراغ المناطق الداخلية والريفية من ساكنتها وكفاءاتها الشابة التي تبحث عن فرص عمل لائقة. تتدخل المقاولاتية لتقويض هذا الخلل المجالي عبر قدرتها العالية على التوطن والانتشار الجغرافي في الأطراف والمناطق النائية والمهمشة، مستفيدة من عدم حاجتها لبنية تحتية ضخمة للبدء في ممارسة نشاطها. إن خلق مناصب عمل مستقرة ومرتبطة باستغلال الموارد الخام المتاحة في هذه الأقاليم يثبت الساكنة المحلية في مناطقها الأصلية، وينهي مبررات الهجرة. يؤدي هذا التوطين الوظيفي إلى خلق توازن ديموغرافي عادل يريح البنية التحتية للمراكز الحضرية من الضغط المتزايد، ويحول البلديات المعزولة إلى أقطاب نمو

مصغرة تعتمد على سواعد أبنائها في تحقيق اكتفائها المعيشي (زواركي موزاوي موزاوي، 2020، ص 55).

تكتمل هندسة محاربة البطالة حين نربطها بميكانيزم المضاعف الاقتصادي والاجتماعي. لا تتوقف ارتدادات التوظيف المقاولاتي عند حدود تقليص نسب العاطلين إحصائيا، بل تمتد لإحداث حركية عميقة في بنية السوق المحلي. إن إدماج العاطلين في الدورة الإنتاجية يضمن ضخ مداخيل مالية منتظمة في جيوبهم، وهو ما يرفع آليا من قدرتهم الشرائية. يوجه هذا الدخل المكتسب مباشرة نحو تلبية الاحتياجات الاستهلاكية داخل الإقليم، مما يولد طلبا محليا فعالا. هذا الطلب الاستهلاكي المتزايد يجبر المؤسسات المقاولاتية القائمة على الرفع من طاقاتها الإنتاجية لتغطيته، وهو ما يستدعي حتما فتح مناصب شغل إضافية لامتصاص عمالة جديدة (صندوق النقد العربي، 2022، ص 302).

تتشكل وفق هذه الآلية حلقة تنموية مترابطة تتغذى ذاتيا، تضمن دوران السيولة النقدية داخل الإقليم، وترسخ قواعد السلم الاجتماعي عبر تجفيف منابع الفقر والتهميش.

تمثل المقاولاتية الأداة العملياتية الأكثر نجاعة لتحرير المجتمعات المحلية من قيود البطالة، محولة الفضاء الإقليمي من عبء ديموغرافي إلى نسق حيوي يدمج طاقاته البشرية في مسار إنتاجي يحصن استقراره.

2- تحسين المستوى المعيشي

يرتبط التقييم الفعلي والواقعي لنجاعة أي سياسة تنموية محلية بمدى قدرتها على إحداث تغيير مادي إيجابي ومباشر في يوميات المواطن، وهو ما يترجم اقتصاديا واجتماعيا بمؤشر المستوى المعيشي.

تتدخل المؤسسات المقاولاتية كرافعة هيكلية لتحقيق هذا الهدف عبر آليات خلق الثروة وتوزيعها العادل داخل الإقليم. إن توطين المشاريع المصغرة والمتوسطة يضمن تحويل الموارد الخام إلى سلع وخدمات متاحة بأسعار تنافسية تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان من سكن، صحة، ونقل، مما يقلص من تكاليف استيرادها أو جلبها من أقاليم مركزية بعيدة. يقترن هذا الوفر السلعي والخدمي بضخ مستمر للسيولة النقدية في جيوب العاملين ضمن هذه المشاريع، ليؤدي ارتفاع الدخل الفردي ميكانيكيا إلى تعزيز القدرة الشرائية وتوسيع نطاق الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد. يمثل هذا الانتقال من حالة التبعية والعوز إلى حالة الاستقلالية والوفرة تجسيدا حقيقيا للارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية للمجتمع المحلي، حيث يتخلص الأفراد من قيود الارتهان للإعانات الحكومية المتقلبة ليصبحوا فواعل نشطة ومؤثرة في تحديد مسارات استهلاكهم وإنتاجهم المستقبلي (البياتي، 2015، ص 176).

تكتسي هذه الديناميكية التنموية أهمية بالغة عند رصد مؤشرات جودة الحياة، حيث يعتمد صانع القرار المحلي على توجيه المبادرات المقاولاتية نحو القطاعات الخدمية الأكثر نقصا في الإقليم لضمان تصميم بيئة حضرية أو ريفية لائقة تستجيب للتطلعات المتزايدة للساكنة. إن امتلاك قواعد بيانات دقيقة حول الاحتياجات المحلية يسمح بتمويل مشاريع تستهدف مباشرة ترقية الإطار المعيشي، كإنشاء مؤسسات لرسكلة النفايات، أو خدمات التوصيل، أو الرعاية الصحية الجوارية، وهو ما ينعكس بشكل فوري على مؤشرات الرفاه العام.

يمثل الارتقاء المعيشي الغاية المطلقة والمؤشر الحاسم لنجاح أي جهد استثماري محلي (البنك الدولي، 2021، ص 157).

3- إدماج الفئات الهشة

تفرز الاختلالات الهيكلية للأنماط الاقتصادية المركزية ظواهر إقصاء حادة تمس شرائح مجتمعية محددة، تتمثل أساسا في الشباب خريجي الجامعات الذين يصطدمون بانسداد آفاق التوظيف، النساء الماكثات في البيت، وسكان المناطق الريفية والمعزولة. تعجز آليات التوظيف الكلاسيكية والإدارية عن استيعاب هذه الفئات، مما يدفع بها قسرا نحو دائرة الهشاشة الاقتصادية ويوسع من فجوات عدم المساواة المجالية والطبقية. تبرز المقاولاتية في هذا السياق كأداة تصحيحية ووظيفية بامتياز، حيث تعتمد فلسفتها على دمقرطة الوصول إلى رأس المال عبر أجهزة الدعم الحكومية وصناديق التمويل المصغر، والتي تمنح قروضا ميسرة وامتيازات جبائية لا تتطلب ضمانات عينية تعجيزية. يسمح هذا التوجه المؤسساتي بدمج هذه الطاقات البشرية المعطلة وتحويلها من عبء ديموغرافي يقتات على المساعدات إلى قوة إنتاجية مهيكلة تساهم بنشاط في صناعة الثروة الإقليمية وتجديد النسيج الاقتصادي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تقرير التنمية البشرية:، 2020، ص 210).

من خلال تفعيل المبادرات التعاونية وتوجيه برامج القرض المصغر، تمنح السياسات التنموية المحلية قدرة فعلية لهذه المجموعات لتحويل مهاراتها الحرفية ورساميلها البسيطة إلى مشاريع مهيكلة تدر عوائد مالية مستقرة. يغير هذا الانتقال الوظيفي المركز القانوني والاقتصادي للفرد من حالة الاتكال السلبي على الإعانات الحكومية إلى فاعل إيجابي يساهم في تغطية الاحتياجات الأساسية لمحيطه، مما يثبت الساكنة في أقاليمها ويضمن الاستغلال الأقصى للقدرات الكامنة (دباش، 2021، ص 539).

تتجاوز عملية الإدماج المقاولاتي البعد المالي المحض لتلامس إعادة الهيكلة السيكولوجية والمهنية للفرد المهمش. إن التركيز على دعم الأنشطة الحرفية، الزراعية، والخدماتية المصغرة يوفر منصات عمل مرنة تتوافق مع القدرات الفنية والتنظيمية لهذه الفئات الهشة، ليتحول العمل الحر أو العمل من المنزل إلى

مسار قانوني منظم يحميها من الاستغلال البشع في الأسواق الموازية والاقتصاد الخفي، ويضمن لها في ذات الوقت تغطية تأمينية واجتماعية مستدامة. إن تأسيس كيان مقاولاتي يمنح الفرد شعورا بالاستقلالية والكرامة، ويكسر حواجز التهميش المجالي من خلال تثبيت الساكنة الريفية في أقاليمها الأصلية وتشجيعها على استغلال وتثمين مواردها المحلية بدلا من النزوح العشوائي. يساهم هذا التوطين الاقتصادي في تقليص معدلات الفقر المدقع ورفع مستويات الانخراط الإيجابي في الشأن العام المحلي، مما يفرز نسيجا مجتمعيا متضامنا يرفض الإقصاء ويؤسس لتنمية شاملة تدمج كافة المكونات الديموغرافية بعدالة وفعالية (عالم، 2016، 95).، العمل المقاولاتي يشكل الجسر المؤسساتي الآمن للعبور من الهشاشة والإقصاء إلى التمكين الاقتصادي الشامل.

4-تحقيق الاستقرار الاجتماعي

يمثل الاستقرار الاجتماعي المحصلة الحتمية والنتيجة التراكمية للمعالجات الاقتصادية الناجحة داخل الحيز الإقليمي. يستحيل تصور سلم مجتمعي دائم في ظل تفشي ظواهر البطالة، تآكل القدرة الشرائية، واتساع بؤر الفقر المدقع. تتدخل المؤسسات المقاولاتية لهندسة هذا الاستقرار عبر تفكيك المسببات الجذرية للاحتقان، حيث يعمل التوزيع العادل للمشاريع المصغرة والمتوسطة عبر مختلف المقاطعات والبلديات على امتصاص الغضب الشبابي وتوجيه الطاقات الكامنة نحو مسارات البناء والانتاج. إن توفير بدائل مهنية حقيقية تقي الأفراد من مخاطر الانحراف أو التوجه نحو الآفات الاجتماعية الناجمة عن الفراغ، يؤسس لبيئة إقليمية آمنة وجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. يقترن هذا المعطى الحيوي بتوسيع حجم الطبقة المتوسطة التي تعتبر الركيزة الأساسية وصمام الأمان لأي هيكل مجتمعي حديث، حيث تضمن المداخيل المتولدة عن النشاط المقاولاتي تقليص الفوارق الطبقية الحادة وتخفيف التوترات السوسيولوجية الناتجة عن سوء وتمركز توزيع الثروة (عالم، 2016، ص 95).

ويمثل الاستقرار السوسيولوجي المخرجة التراكمية النهائية لنجاح السياسات التنموية المحلية، مشكلا الجدار الواقي ضد تفكك البنى المجتمعية للإقليم. يفرز الارتفاع الحاد في معدلات البطالة والإقصاء الاقتصادي أزمات اجتماعية خانقة، تدفع بالكتلة الشبانية نحو مجتمعات غير مستقرة تفتقر للحد الأدنى من مقومات الحياة، مما يغذي ظواهر الانحراف، الإدمان على المخدرات، والهجرة السرية. يتدخل الانتشار الكثيف للمشاريع المقاولاتية لتحييد هذه التهديدات عبر توفير إدماج مهني فعلي يخلق شعورا عميقا بالانتماء والمكانة. إن نجاح الشباب في تأسيس كياناتهم الاقتصادية داخل بلدياتهم الأصلية يبني شبكة مجتمعية متماسكة تفرض ضبطا اجتماعيا إيجابيا، يقوض مسارات الجريمة ويرسخ ثقافة المبادرة المنتجة، مبعدا الإقليم عن الهشاشة البنيوية المرتبطة بالركود (ساحي، 2018، ص 17).

يضمن التوزيع العادل لفرص المبادرة الاقتصادية الحفاظ التام على الحقوق الإنسانية للسكان، محولا الحيز المحلي إلى كيان قادر على إدارة تنمية مستدامة تحمي المكتسبات الحالية دون المساس بمقدرات الأجيال اللاحقة (الهيثي، 2002، ص 4).

يعمق التحليل السوسيولوجي لهذه الظاهرة الاقتصادية إدراكنا للدور المحوري الذي تلعبه المقاولاتية في إرساء دعائم الضبط الاجتماعي الطوعي. عندما يلمس المواطن ميدانيا أن مجاله الجغرافي يحتضن طموحاته الاستثمارية ويوفر له أسباب العيش الكريم والمرافق الخدماتية المرافقة، يتولد لديه انتماء عميق للأرض وحرص شديد على حماية المكتسبات التنموية لإقليمه. تتشابك المصالح الاقتصادية بين مختلف الفاعلين المحليين من موردين، منتجين، ومستهلكين لخلق شبكة علاقات عضوية ترفع من منسوب التضامن والتعاون البيني، مما يجنب المجتمع الهزات والانتكاسات العنيفة التي عادة ما ترافق الأزمات الاقتصادية الكلية المستوردة. إن تكريس ثقافة المبادرة الحرة يساهم بقوة في ترقية السلوكيات الحضارية وتغليب منطق العمل وتوليد القيمة على منطق الاتكال السلبي على الريع الحكومي، ليتحول الإقليم

المحلي إلى وحدة تنظيمية متجانسة قادرة على التكيف مع التغيرات والمنافسة بمرونة عالية، وهو ما يضمن استمرارية الدورة التنموية ويحصن الجبهة الداخلية ضد أي اختلالات هيكلية مهددة للسلم العام (البياتي، 2015، ص 176).

الاستقرار المجتمعي يمثل الدرع الواقي لحماية مقدرات التنمية المحلية وضمان استدامة نموها.

المطلب الثالث: آليات دعم وتمويل ومرافقة المقاولاتية لتحقيق التنمية المحلية

يستوجب الانتقال بالمبادرة المقاولاتية من حيز التصور الذهني المجرد إلى واقع اقتصادي منتج، وجود بيئة مؤسساتية ومالية حاضنة تتكفل بتذليل العقبات المادية والتنظيمية. إن تجسيد الأبعاد التنموية على المستوى المحلي لا يتحقق بقرارات إدارية منفردة، بل يستند إلى شبكة معقدة من الآليات التي تضمن ولادة، نمو، واستمرارية الكيانات الاقتصادية، وهو ما يفرض علينا تشريح الإطار القانوني لهذه المؤسسات، وتفكيك مصادر تمويلها الذاتية قبل الغوص في آليات الدعم الخارجي.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يطرح التحديد المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالية أكاديمية وتنظيمية معقدة نظرا لاختلاف المعايير المعتمدة بين المدارس الاقتصادية وتباين مستويات النمو بين الدول. يتأرجح التصنيف المنهجي لهذه الكيانات بين اتجاهين رئيسيين؛ يعتمد الاتجاه الأول على المحددات الكمية القابلة للقياس المباشر، والمتمثلة أساساً في حجم رأس المال المستثمر، عدد العمال الدائمين، والحد الأقصى لرقم الأعمال السنوي. يركز الاتجاه الثاني على المحددات الوصفية والنوعية، والتي تبرز استقلالية الإدارة والملكية، حيث ينفرد مالك المشروع باتخاذ القرارات الاستراتيجية بعيداً عن سيطرة الكيانات الاحتكارية، مع تميز المؤسسة بقدرتها العالية على المرونة، والتكيف السريع مع التقلبات غير الطبيعية للسوق المحلي،

وامتلاكها لحصة سوقية محدودة تمنعها من التأثير المنفرد على مستويات الأسعار (العبادي، 2012، ص 17).

في السياق التشريعي والاقتصادي الجزائري، تدخل المشرع لإنهاء حالة التداخل المفاهيمي عبر صياغة تأصيل قانوني دقيق يضبط الهوية المؤسساتية لهذه الكيانات، باعتبارها الأداة العملياتية المعتمدة لتحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات. يتجسد هذا الضبط من خلال أحكام القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01، الذي ألغى وصحح الترسانات القانونية السابقة. وفقاً لهذا الإطار، تُعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن طبيعتها القانونية، على أنها كل مؤسسة تنتج سلعاً أو خدمات، وتشغل يداً عاملة يتراوح عددها من عامل واحد إلى مائتين وخمسين شخصاً. كما يشترط المشرع ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عتبة الأربعة ملايير دينار جزائري، أو ألا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية وميزانيتها سقف المليار دينار جزائري، مع الالتزام التام باستيفاء معيار الاستقلالية الذي يمنع الشركات الكبرى من الاستحواذ على أغلبية أسهمها أو توجيه قراراتها المركزية (بوالطين، 2020، ص 150).

يمثل هذا الضبط القانوني الصارم العتبة الإجبارية التي تسمح للفاعل الاقتصادي بالولوج إلى منظومة الامتيازات الجبائية والتمويلية التي تتيحها أجهزة الدعم الحكومية للإقليم.

2- مصادر التمويل الذاتي الداخلي

تتأسس الانطلاقة الفعلية لأي مشروع مقاولاتي على قدرة المؤسس في تدبير الكتلة النقدية الأولى التي تضمن تغطية تكاليف التأسيس المبدئية. تمثل مصادر التمويل الذاتي الداخلي حجر الأساس في الهيكل المالي للمؤسسات الناشئة والمصغرة، وتُعرّف اقتصادياً على أنها تلك الأموال والموارد المادية التي يعبئها المقاول من محيطه المغلق دون اللجوء إلى أسواق المال الرسمية أو الاستدانة المصرفية. تفرض بيئة الأعمال حتمية الاعتماد على هذا النمط التمويلي في المراحل الجنينية للمشروع، نتيجة لظاهرة "عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) "بين المقاول والمؤسسات المصرفية. تعاني المشاريع حديثة النشأة من غياب السجل الائتماني التاريخي وعدم قدرتها على توفير الضمانات العينية والعقارية الكافية التي تشترطها البنوك التجارية لتغطية مخاطر القروض، مما يجعل المقاول مجبراً على الاعتماد الكلي على مدخراته الشخصية، أو اللجوء إلى التمويل العائلي وشبكة الأصدقاء لتأمين التدفقات النقدية اللازمة لاقتناء المعدات الأولية وبدء النشاط التشغيلي (العطية، 2009، ص 77).

يكتسي التمويل الذاتي أهمية استراتيجية بالغة تتجاوز مجرد سد العجز المالي المؤقت، لتمتد إلى حماية الاستقلالية الإدارية والتنظيمية للكيان المقاولاتي. إن الاعتماد على المدخرات الداخلية يجنب المؤسسة المصغرة الدخول المبكر في دوامة الديون مرتفعة التكاليف، ويحمي تدفقاتها النقدية المستقبلية من أعباء تسديد الفوائد البنكية وأقساط القروض التي قد تعصف بالسيولة وتؤدي إلى الإفلاس السريع في حال تباطؤ المبيعات. يسمح هذا التحرر المالي للمقاول بتوجيه الفوائض المالية المكتسبة وإعادة استثمارها مباشرة في صلب العملية الإنتاجية، وهو ما يُعرف بتراكم رأس المال الداخلي الذي يقوي المركز التنافسي للمؤسسة. ترتبط هذه الآلية التمويلية بشكل وثيق مع قدرة المشروع على التوطن في أقاليم جغرافية تنخفض فيها تكاليف التأسيس والإنتاج، مما يجعل من التمويل المحدود رافعة حقيقية لاستغال الموارد

المحلية وتوليد القيمة المضافة بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية للقطاع المصرفي (جمعي، 2011، ص 42).

تفرض محدودية هذه الكتلة النقدية الذاتية حتمية الانتقال، في مراحل التوسع اللاحقة، نحو آليات الدعم والتمويل المؤسساتي لضمان استدامة النمو الإقليمي.

3- مؤسسات التمويل (البنوك، أجهزة الدعم، صناديق التمويل)

ترتكز الهندسة المالية للمشاريع المقاولاتية على شبكة مؤسساتية متداخلة الاختصاصات، تهدف إلى معالجة العجز الهيكلي في تمويل الكيانات الناشئة. تمثل البنوك التجارية القناة الكلاسيكية للتمويل، غير أن تدخلها يخضع لصرامة قواعد الحيطة والحذر المرتبطة بالخطر الائتماني. تصطدم المشاريع المقاولاتية في مراحلها الجنينية بظاهرة عدم تماثل المعلومات وعجز المقاولين عن تقديم الضمانات العينية والعقارية التي تشترطها المنظومة المصرفية، مما يخلق فجوة تمويلية حادة تعرقل تحول الأفكار إلى كيانات اقتصادية منتجة. هذا القصور البنيوي فرض حتمية التدخل الحكومي المباشر عبر هندسة أجهزة الدعم، كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والتي تتجاوز منطق الربحية المصرفية لتتبنى مقاربة تنموية إدماجية. توفر هذه الأجهزة هياكل تمويلية مرنة تعتمد على القروض غير المكافئة (بدون فوائد) والامتيازات الضريبية، مما يذلل العقبات النقدية أمام حاملي المشاريع ويخفض تكلفة الاستثمار الأولي.

ولتحقيق التكامل في هذه الترسانة التمويلية، برز دور صناديق التمويل والضمان كآلية لامتصاص صدمات المخاطرة. يتدخل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) بصفته شريكا استراتيجيا يحل محل المقاول في تقديم الضمانات للبنوك المقرضة. يغطي هذا الصندوق نسبا

مرتفعة من المخاطر المالية الناجمة عن منح القروض في إطار عمليات الإنشاء أو التوسيع، وهو ما يشجع المنظومة المصرفية على الانخراط في تمويل المشاريع المقاولاتية بمرونة أكبر، مؤسسا بذلك لبيئة ائتمانية مستقرة تحمي البنوك من الإفلاس وتضمن للمقاولين حق الولوج إلى رأس المال (بن طلحة وبوعالم معوشي، 18/17 أفريل 2006، ص 357).

4-المرافقة المقاولاتية

يقتضي التأسيس الفعلي للمشاريع تجاوز البعد المالي المحض نحو إرساء منظومة تأطير شاملة تضمن ديمومة الكيانات المستحدثة.

تعرف المرافقة المقاولاتية على أنها إجراء عملي منظم في شكل مواعيد متتابعة، يهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم الدقيق في إجراءات الإسقاط الميداني، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المرتبطة بالمشروع. إنها سيرورة ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال التي تمر بمرحلة التأسيس وبداية النشاط، وتسعى لكسر العزلة الإدارية للمقاول عبر توفير حزمة متكاملة من الخدمات التقنية، التكوينية، والقانونية التي تضمن تحول الفكرة الاستثمارية إلى مشروع قابل للاستمرار والنمو في ظل بيئة اقتصادية شديدة التنافسية (عمامرة، بوعالق، صاطوري الجودي، ديسمبر 2017، ص 95).

تتفرع هندسة هذه المرافقة إلى ثلاث مراحل استراتيجية متسلسلة ترتبط بدورة حياة المشروع. تتمثل المرحلة الأولى في المرافقة قبل الإطلاق، وتكتسي طابعا إعالميا وتوجيهيا عبر الاستقبال الفردي والجماعي. يتم في هذه المحطة إجراء تقييم أولي لكفاءة المقاول وطبيعة المشروع، تليها المساعدة المباشرة في بناء خطة العمل وتشكيل الملف التقنو-اقتصادي. تشمل هذه العملية هيكلة المعطيات

المتعلقة بالسوق، تحديد التجهيزات الضرورية، ورسم خطة التمويل وجدول حسابات النتائج التقديرية، لتتوج باختيار الشكل القانوني الأنسب للمؤسسة وتوجيه المقاول نحو خيارات جبائية عقلانية.

بانتقال المشروع إلى مرحلة التجسيد، تبدأ المرافقة أثناء التنفيذ والتي ترتكز على تذليل العقبات الإدارية والمالية. يتدخل المرافقون لتسهيل إجراءات التأسيس القانوني الفعلي، وتنشيط العالقات مع المؤسسات المصرفية لضمان تحرير القروض. تقترن هذه المرحلة ببرامج تكوينية إلزامية يتلقى فيها المقاول مبادئ تقنيات التسيير، المحاسبة، وتخطيط الموارد البشرية، مما يمنحه الاستقلالية الإدارية ويؤهله لقيادة مشروعه بعيدا عن الاتكال المفرط على أجهزة الدعم.

تشكل المرافقة بعد التأسيس المرحلة الأكثر تعقيدا وحساسية في مسار المشروع. تعتمد هذه المرحلة على الرصد الميداني لتطور نشاط المؤسسة من خلال جداول القيادة المالية وتحليل وضعية الخزينة. يتكفل المرافقون بتشخيص الاختلالات التشغيلية والتجارية في بداياتها الأولى، وتصحيح الرؤية الاستراتيجية للمقاول عند مواجهة تقلبات السوق أو تعثر تسديد مستحقات الزبائن، مما يجعل من هذه المتابعة البعدية جدار الصد الأول ضد إفلاس المؤسسات الحديثة (قوجيل، 2016، ص 49).

يبرز دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كفاعل مركزي في تجسيد هذه السيرورة عبر إجراءات تنظيمية صارمة. تنطلق آلية الوكالة من جلسات التحسيس بالفكر المقاولاتي والتوجيه، لتنتقل إلى اللقاءات الفردية التي تهدف إلى تأكيد المعارف المهنية للشاب المبادر. تتكفل الوكالة بجمع البيانات وصياغة الملف التقني وعرضه على لجان الانتقاء والاعتماد. عقب الموافقة، تفرض الوكالة نظاما تدريبيا صارما لتأهيل المقاول، وترافقه خطوة بخطوة في استخراج السجل التجاري والبطاقة الضريبية وتوقيع العقود البنكية. ولا ينتهي دور الوكالة عند صرف الشيكات للموردين واقتناء المعدات، بل يستمر عبر

الزيارات الميدانية الفجائية والدورية التي ينفذها مفتشو الوكالة لضمان استقرار العمالة واستمرار النشاط الاقتصادي وتفادي تبديد المال العام (قوجيل، 2016، ص 50).

المرافقة ليست خيارا تكميليا، بل هي الشرط القانوني والميداني الوحيد لتحويل التمويل المالي إلى استثمار منتج.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول موضوع المقاولاتية والتنمية المحلية

تمثل مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة محطة منهجية حتمية في مسار البحث الأكاديمي، حيث تسمح للباحث بالتموقع المعرفي داخل الحقل المدروس، وتحديد الفجوات البحثية التي لم تنل حظها من التحليل الدقيق. يكتسي موضوع المقاولاتية وارتباطه العضوي بالتنمية المحلية أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي الحديث، مما جعله محور اهتمام العديد من الباحثين الأكاديميين في البيئة العربية والجزائرية على وجه الخصوص. بناء على هذا المعطى، سنعمل في هذا المطلب على استقراء وتشريح أبرز الدراسات الأكاديمية التي قاربت هذا الموضوع، مع تصنيفها منهجيا وفقا للزاوية التحليلية التي تبنتها كل دراسة، وذلك لتأسيس قاعدة مرجعية صلبة ننطلق منها في معالجة إشكاليتنا.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية حول المقاولاتية والتنمية المحلية

بغرض تحقيق إحاطة منهجية دقيقة بمختلف المساهمات الأكاديمية التي عالجت الظاهرة المقاولاتية في السياق العربي والجزائري، قمنا بتصنيف هذه الدراسات وتوزيعها على ثلاثة محاور فرعية، يعكس كل محور منها توجها بحثيا محددا في مقاربة العلاقة بين العمل المقاولاتي والتنمية الإقليمية.

1- دراسات تناولت سياسات الدعم والمرافقة المقاولاتية وأثرها التنموي

ركز هذا الاتجاه البحثي على تقييم وتقويم الآليات المؤسساتية التي تضعها الدولة لدعم المبادرات الفردية، وقياس مدى نجاعتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .تبرز في هذا السياق دراسة الباحث محمد قوجيل (2016)، والموسومة بـ "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية".

انطلقت هذه الأطروحة من إشكالية مركزية تبحث في مدى فاعلية السياسات المنتهجة من طرف الإدارة المركزية في ترقية العمل المقاولاتي، مع التركيز على تقييم أداء أجهزة الدعم الحكومية في مرافقة

حاملي المشاريع. اعتمد الباحث في مقاربته المنهجية على أسلوب المسح الميداني لتحليل آراء عينة من المقاولين المستفيدين من التمويل. خلصت الدراسة إلى نتائج مفصلية تؤكد أن سياسات الدعم المالي لوحدها تظل قاصرة عن إحداث تنمية محلية مستدامة ما لم تقترن بمرافقة بعدية صارمة ومتابعة تقنية مستمرة للمشاريع المستحدثة. أثبتت التحليلات القياسية في هذا البحث أن المؤسسات المصغرة تواجه عقبات بيروقراطية حادة في بيئتها المحلية تحد من قدرتها على النمو، وتجعلها عرضة للإفلاس المبكر، مما يفرض حتمية إعادة هندسة الإطار التنظيمي لوكالات الدعم لمنحها صلاحيات لامركزية أوسع تتوافق مع الخصوصيات المجالية لكل إقليم (قوجيل، 2016، ص 47).

وفي ذات التوجه المؤسساتي والأكاديمي، نجد دراسة الباحث محمد علي الجودي (2015)، تحت عنوان "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي". توجهت هذه الدراسة لمعالجة البعد التكويني كمدخل أساسي لترقية الفعل الاقتصادي في الأقاليم. ركز الباحث على تحليل دور المناهج التعليمية في صقل المهارات الريادية للشباب الجامعي، معتبرا أن التنمية المحلية تبدأ من بناء الرأسمال الفكري المؤهل لاقتحام عالم الأعمال. بينت مخرجات الدراسة وجود فجوة عميقة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات السوق المحلي، حيث لا تزال ثقافة البحث عن الوظيفة المأجورة تسيطر على ذهنية الخريجين. أوصى الباحث بضرورة إدراج مقاييس المقاولاتية في كافة التخصصات العلمية، وتأسيس حاضنات أعمال داخل الحرم الجامعي تعمل كجسر يربط الأفكار الابتكارية بمصادر التمويل الإقليمية، وهو ما يؤسس لجيل جديد من المقاولين القادرين على استغلال الفرص المتاحة في مناطقهم (الجودي، 2015، ص 11)

2- دراسات عالجت البعد السوسيو-ثقافي للمقاولاتية وانعكاساته المجالية

ينطلق هذا المسار من مسلمة أن الاقتصاد لا يعمل في فراغ، بل هو نتاج تفاعلات اجتماعية وثقافية تحدد مسار الفاعل الاقتصادي ومدى تقبله لتحمل المخاطرة داخل إقليمه الجغرافي .تندرج ضمن

هذا الإطار دراسة الباحث سفيان بدراوي (2015)، المعنونة "ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول – دراسة ميدانية بولاية تلمسان". تميزت هذه الأطروحة بتبنيها للمقاربة السوسيولوجية الصرفة لتفكيك الظاهرة المقاولاتية وتأثيرها المحلي. سعى الباحث إلى فهم العوامل الثقافية التي تحفز أو تكبح النزعة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري، مسلطا الضوء على تأثير الأسرة والنظرة المجتمعية للنجاح والفشل المالي. من خلال الدراسة الميدانية، أثبت الباحث أن غياب ثقافة المخاطرة وضعف التثمين المجتمعي للمبادرة الحرة يشكلان عائقا بنيويا أمام تأسيس المشاريع، حتى في ظل توفر التمويل المادي من أجهزة الدعم. أكدت النتائج أن الأقاليم التي تمتلك إرثا تجاريا وتاريخا في ممارسة الأعمال تسجل معدلات أعلى في تأسيس المؤسسات المصغرة مقارنة بأقاليم أخرى، مما يثبت أن التنمية المحلية ترتبط شرطيا بالنسق القيمي والثقافي السائد في المجال الجغرافي، والذي يوجه سلوكيات الأفراد نحو الاستثمار وتوليد القيمة بدلا من الاستهلاك المفرط والاعتماد على الريع (بدراوي، 2015، ص 20).

3- دراسات ركزت على الأثر المباشر للمشاريع المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية

يتجه هذا الصنف من الدراسات نحو القياس الفعلي والكمي للارتدادات الاقتصادية التي تفرزها الكيانات المقاولاتية على المتغيرات الكلية للإقليم، من توظيف للعمالة، امتصاص للبطالة، وخلق للقيمة المضافة .نورد في هذا السياق دراسة رشيد زيتوني وعيساوي محمد (2022)، والموسومة بـ "أثر تمويل المشاريع المقاولاتية على التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية تيزي وزو". استهدفت هذه الورقة البحثية سد الفجوة المتعلقة بالتحليل الكمي المعمق لأثر آليات الدعم الحكومي على مؤشرات التنمية المجالية. وظف الباحثان بيانات إحصائية دقيقة مستقاة من مديرية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالولاية المذكورة، مدعمة بمقابلات مباشرة مع عينة من المقاولين المستفيدين. كشفت المعالجة التحليلية للبيانات أن المشاريع الممولة لعبت دورا حاسما ومباشرا في امتصاص اليد العاملة المحلية، حيث مكنت الحركية

الاستثمارية من خلق ما يقارب خمسة آلاف منصب شغل دائم خلال ظرف زمني قصير تتراوح مدته بين سنتي ألفين وعشرين وألفين وواحد وعشرين. أثبتت هذه الدراسة بالدليل القياسي القاطع أن توطين المؤسسات المصغرة في الأقاليم يمثل الآلية العملياتية الأنجع لامتصاص الصدمات الديموغرافية وتوليد ديناميكية اقتصادية تحمي الإقليم من الركود والتبعية، مما يرسخ الدور التنموي المباشر لهذه الأجهزة (زيتوني وعيساوي، 2022، ص 112).

في ذات النسق القياسي والميداني المباشر، قدمت هاجر بوزيان (2020) دراسة بعنوان "دور المقاولاتية في التنمية المحلية". تناولت الباحثة الإطار الماكرو–اقتصادي للعلاقة بين المبادرة الفردية والنهوض بالبلديات والمقاطعات. بينت الدراسة أن المؤسسات المقاولاتية تشكل النواة الصلبة التي تعتمد عليها الجماعات المحلية لتنويع نشاطها التجاري والخدمي. ركزت المخرجات التحليلية على قدرة هذه الكيانات على استغلال وتثمين الموارد الأولية المتواجدة في الحيز الجغرافي المعزول، وتحويلها إلى مواد استهلاكية تلبي الطلب المحلي المتزايد، وهو ما يحد من التبعية للخارج ويقلص من تكاليف النقل الإمدادي. غير أن الدراسة نبهت إلى نقطة مفصلية تتعلق بضرورة التوجه التكنولوجي لهذه المؤسسات، مشيرة إلى أن استدامة التنمية المحلية تستوجب توجيه السياسات المستقبلية نحو تحفيز المقاولاتية الرقمية والمعرفية لضمان استدامة النمو الإقليمي وخلق ميزة تنافسية لا تعتمد حصريا على الدعم الحكومي (بوزيان، 2020، ص 173).

يتضح جليا من خلال هذا المسح الأكاديمي الدقيق أن الظاهرة المقاولاتية في البيئة الجزائرية قد نالت قسطا وافرا من التحليل، غير أن تقاطعها مع المتغير التابع لا يزال يتطلب دراسات ميدانية متجددة تقيس الأثر الفعلي في أقاليم جغرافية محددة. إن هذه الدراسات السابقة تمثل الأرضية النظرية والمنهجية

التي سنستند إليها في بناء أدواتنا للجانب التطبيقي، مع التركيز في مذكرتنا على تجاوز القراءة الوصفية نحو التقييم الميداني الدقيق لمخرجات أجهزة الدعم في بيئة محددة كولاية تبسة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية حول المقاولاتية والتنمية المحلية

تكتسي مراجعة الأدبيات الأجنبية أهمية بالغة في مسار البحث الاقتصادي، لكونها تمنح الباحث مساحة لتقييم تطور الفكر المقاولاتي في بيئات اقتصادية مختلفة، وتسمح باستقراء النماذج النظرية المتقدمة التي يمكن إسقاطها أو مقارنتها مع الواقع المحلي. استنادا إلى المسح الدقيق للأدبيات المتاحة، يمكن تصنيف الدراسات الأجنبية التي قاربت العلاقة بين العمل المقاولاتي والتنمية وفقا لثلاث زوايا تحليلية رئيسية، تعكس كل منها توجها إبستيمولوجيا محددا في فهم الظاهرة.

1- دراسات تناولت المقاولاتية من زاوية الاستدامة والابتكار البيئي الإقليمي

يتجه هذا المسار البحثي نحو معالجة الظاهرة المقاولاتية ليس فقط كمولد للثروة المادية، بل كأداة استراتيجية لتحقيق توازن هيكلي يدمج الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية ضمن الحيز الجغرافي . تبرز في هذا النسق التحليلي دراسة الباحثين إيزايدين عبد المجيد ووي–لون كوي (2012) تحت عنوان "المقاولاتية المستدامة: نموذج معدل مبني على أساس الخط المرجعي الثلاثي". انطلقت هذه الدراسة من إشكالية قصور النماذج الكلاسيكية للمؤسسات عن تلبية متطلبات التنمية الشاملة، لتقدم إطارا نظريا معمقا يعتمد على نموذج الخط المرجعي الثلاثي .(Triple Bottom Line) عمل الباحثان على تشريح كيفية تقاطع الأداء المالي للمؤسسة الناشئة مع التزاماتها الاجتماعية والبيئية داخل إقليم نشاطها. أثبتت المخرجات التحليلية أن المقاولاتية المستدامة لا تتحقق إلا باندماج أربعة أبعاد مفصلية تتمثل في البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، والثقافي. تؤكد الدراسة أن نجاح المؤسسات وتأثيرها في تنمية مجتمعاتها

المحلية يشترط تبني استراتيجيات ابتكارية تحترم الموارد المتاحة وتقلص من التكاليف الإيكولوجية، محولة بذلك الكيان المقاولاتي من مجرد وحدة إنتاجية تبحث عن الربح السريع إلى شريك عضوي في استدامة المجال الجغرافي الحاضن له (Izaidin, Wei-Loon, June 2012, p 301).

يتقاطع مع هذا الطرح دراسة الباحث أمير الغيلي وآخرون (2016) والموسومة بـ "الفجوة البحثية في المقاولاتية المستدامة". انصبت الجهود في هذه الورقة العلمية على حصر وتحديد الثغرات المعرفية التي تعتري التطبيقات الميدانية للمشاريع الصديقة للبيئة. استعرض الباحثون من خلال المنهج الاستقرائي واقع الدراسات السابقة، مبرزين أن الاهتمام الأكاديمي تركز لفترات طويلة على الجوانب التمويلية متجاهلا ضرورة بناء نماذج أعمال تضمن ديمومة التنمية. خلصت الدراسة إلى ضرورة توجيه السياسات الداعمة نحو تحفيز الابتكار المستدام، ودمج معايير الحوكمة الرشيدة والمحاسبة البيئية ضمن شروط تمويل المشاريع المصغرة، لضمان مخرجات اقتصادية لا تجور على حقوق الأجيال اللاحقة في الأقاليم النامية (Alghelie and al., March 2016, p 3).

إن هذا التوجه يثبت صراحة أن البعد البيئي لم يعد خيارا تكميليا، بل أصبح معيارا حاسما في تقييم الجدوى الاقتصادية الحقيقية لأي استثمار مقاولاتي محلي.

2- دراسات ركزت على المقاربة متعددة التخصصات لديناميكية النمو والابتكار

يرفض هذا الصنف من الدراسات حصر المقاولاتية في زاوية التسيير الإداري البحت، مفضلا الانفتاح على تخصصات متعددة لتفسير كيفية تشكل المشاريع واندماجها في الأسواق لتحقيق النمو المحلي .تأتي دراسة ديتر بوجنهولد وآخرون (2016) والموسومة بـ "المقاولاتية المعاصرة: وجهات نظر متعددة التخصصات حول الابتكار والنمو" كأحد أهم المراجع في هذا الاتجاه. عالج الباحثون إشكالية

التحولات الهيكلية التي تفرضها المؤسسات الناشئة على البنية الاقتصادية الكلية والجزئية. استندت الدراسة إلى تحليل النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مع التركيز على آلية اكتشاف الفرص وتطوير التكنولوجيا. كشفت التحليلات أن الميزة التنافسية للأقاليم لم تعد تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية، بل ترتكز جوهريا على قدرة النسيج المؤسساتي المحلي على تبني الابتكار واستحداث نماذج أعمال رقمية تخترق الأسواق الدولية. أثبتت الدراسة أن التشابك بين الإبداع الفردي للمقاول والبيئة المؤسساتية المحيطة يولد حالة من التعاظم في الهياكل الصناعية، مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي للإقليم ويضمن إعادة توزيع الثروة عبر تنويع قاعدة الإنتاج (Bogenhold, Bonnet, Dejardin, and Pérez de Lema, 2016, p 3).

وفي ذات السياق التنظيمي، قدم الباحثان كيفن هندل وكيم كليفر (2011) دراستهما المعنونة "كتيب البحث حول إنشاء المشاريع الجديدة". وجه الباحثان جهدهما الأكاديمي نحو تفكيك المراحل الحرجة لتأسيس الكيانات الاقتصادية. تم التأكيد من خلال هذه الورقة المرجعية على أن المقاولاتية تمثل ظاهرة معقدة ومميزة تتطلب أدوات قياس وتقييم مستقلة عن تلك المستخدمة في إدارة الشركات الكبرى التقليدية. بينت نتائج البحث أن نجاح المشاريع المصغرة في سنواتها الأولى يعتمد بشكل قطعي على قدرة المؤسس على تعبئة الموارد المشتتة ودمجها في كيان تنظيمي مرن. يؤدي هذا التأسيس العقلاني إلى خلق مناصب شغل مباشرة ويساهم في استقرار السوق المحلي، مما يجعل من فهم آليات الإنشاء المبكر خطوة حتمية لأي صانع قرار يسعى لهندسة سياسات تنموية إقليمية ناجعة (Hindle, Klyver, 2011, p 42).

تأسيس المشاريع الجديدة ليس مجرد إجراء قانوني، بل هو حركية اقتصادية تغير ملامح العرض والطلب داخل الحيز الجغرافي.

3- دراسات عالجت دور التعليم المقاولاتي في بناء الرأسمال الفكري

يبحث هذا الاتجاه في الجذور السلوكية والمعرفية للفعل المقاولاتي، معتبرا أن انطالق التنمية المحلية يتطلب ابتداء صياغة وتشكيل شخصية المقاول وتزويدها بالمهارات القيادية .تبرز في هذا المحور دراسة الباحث ريتشارد ويبر (2011) تحت عنوان "تقييم التعليم المقاولاتي". تناولت الدراسة الدور الجوهري للمؤسسات الأكاديمية والتدريبية في تغيير الذهنية الاقتصادية للأفراد ونقلهم من حالة البحث عن التوظيف المأجور إلى حالة المبادرة الحرة. من خلال تحليل مناهج وبرامج التكوين الموجهة للشباب، أثبت الباحث أن الاستثمار في الرأسمال الفكري يمثل المدخل العملياتي الأول لضمان بقاء ونمو المشاريع المستحدثة. أكدت المخرجات أن التعليم المقاولاتي الفعال لا يقتصر على تلقين القواعد المحاسبية والقانونية، بل يتعداه إلى زرع ثقافة تحمل المخاطرة، إدارة حالة اللايقين، وتعزيز اليقظة الاستراتيجية لاقتناص الفرص المخفية في السوق المحلي. إن هذا التأهيل القبلي للمقاولين ينعكس إيجابا على انخفاض معدلات إفلاس المؤسسات الصغيرة، ويضمن تحول الأفكار الابتكارية إلى رافعة حقيقية للتنمية الإقليمية المستدامة (Weber, 2011, p 11).

بناء على ما تقدم من استقراء منهجي للأدبيات الأجنبية، يتضح التوافق المعرفي الكبير بينها وبين الدراسات العربية حول الدور المحوري للمقاولاتية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. غير أن الدراسات الأجنبية تتميز بتركيزها الدقيق والمكثف على متغيري "الابتكار التكنولوجي" و"الاستدامة البيئية" كشروط حتمية لاستمرار الكيانات المصغرة. ستشكل هذه القاعدة المرجعية المتنوعة دعامة صلبة لدراستنا الميدانية، حيث سنعمل على فحص مدى التزام أجهزة الدعم المحلية في الجزائر بمحددات الاستدامة والابتكار التي أقرتها هذه النماذج العالمية.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة والدراسة الحالية: (أوجه التشابه، والاختلاف،والاستفادة)

من خلال تحليل ومقارنة الدراسات العربية، الجزائرية، والأجنبية التي تناولت موضوع المقاولاتية والتنمية المحلية، يتبين وجود قدر معتبر من نقاط الالتقاء بينها وبين دراستنا الحالية، إلى جانب وجود اختلافات جوهرية تعكس خصوصية المقاربة التي نعتمدها، كما تسمح بتحديد الإضافة العلمية والفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها.

تتشابه الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في اعتبار المقاولاتية آلية استراتيجية لتحقيق التنمية المحلية، من خلال مساهمتها في خلق مناصب الشغل، تحريك الاستثمار المحلي، وتنشيط الدورة الاقتصادية داخل الأقاليم. كما تتفق مع دراسة محمد قوجيل (2016) ودراسة رشيد زيتوني وعيساوي محمد (2022) في التركيز على دور أجهزة الدعم والمرافقة في ترقية المشاريع المصغرة، وقياس انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على البيئة المحلية. كذلك تتقاطع مع دراسة محمد علي الجودي (2015) وريتشارد ويبر (2011) في التأكيد على أهمية التعليم المقاولاتي وبناء الرأسمال البشري المقاول كشرط أساسي لإنجاح التنمية الاقتصادية المحلية. ومن جهة أخرى، تتوافق مع الدراسات الأجنبية، خاصة دراسة ديتر بوجنهولد وآخرون (2016)، في النظر إلى المقاولاتية كعملية ديناميكية ترتبط بالابتكار، التكيف مع التحولات الاقتصادية، وقدرة الإقليم على استثمار موارده البشرية والمعرفية.

ورغم هذا التشابه، فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة من عدة جوانب منهجية وموضوعية. فالدراسات الجزائرية السابقة ركزت في أغلبها على تقييم سياسات الدعم بشكل عام أو دراسة الثقافة المقاولاتية لدى الشباب، بينما تتجه دراستنا نحو الربط المباشر بين المقاولاتية والتنمية المحلية داخل إقليم جغرافي محدد، مع التركيز على تقييم الأثر الفعلي للمشاريع المقاولاتية في تنشيط التنمية

المحلية بولاية تبسة. كما أن العديد من الدراسات السابقة اكتفت بالمقاربة الوصفية أو التحليل النظري، في حين تعتمد دراستنا على مقاربة ميدانية تطبيقية تسعى إلى قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة بصورة أكثر دقة وواقعية.

وتختلف الدراسة الحالية أيضا عن الأدبيات الأجنبية في كون هذه الأخيرة ركزت بشكل واسع على مفاهيم الابتكار التكنولوجي، الاستدامة البيئية، والاقتصاد المعرفي، باعتبارها محددات رئيسية لنجاح المشاريع المقاولاتية، بينما تحاول دراستنا إسقاط هذه المفاهيم على الواقع المحلي الجزائري، وتحليل مدى قدرة البيئة المحلية وأجهزة الدعم على تبني هذه التوجهات الحديثة في التنمية. كما أن الدراسات الأجنبية عالجت الظاهرة المقاولاتية في بيئات اقتصادية مستقرة ومتطورة نسبيا، في حين تنطلق دراستنا من خصوصية البيئة الجزائرية التي ما تزال تواجه تحديات تنظيمية، تمويلية، وثقافية تؤثر في فعالية العمل المقاولاتي.

أما من حيث الاستفادة من الدراسات السابقة، فقد شكلت هذه الدراسات قاعدة نظرية ومنهجية مهمة ساعدتنا في بناء الإطار المفاهيمي للدراسة، وتحديد أبعاد المتغيرات، وصياغة الإشكالية والفرضيات، بالإضافة إلى الاستفادة من المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسات الميدانية السابقة، خاصة فيما يتعلق بتقييم أجهزة الدعم وتحليل أثر المشاريع المقاولاتية على التنمية المحلية. كما ساهمت الأدبيات الأجنبية في توسيع الرؤية التحليلية للدراسة من خلال إدماج مفاهيم الاستدامة، الابتكار، والرأسمال الفكري ضمن تفسير الظاهرة المقاولاتية.

وتتمثل الإضافة العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها في تقديم قراءة ميدانية حديثة للعلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية في ولاية تبسة، باعتبارها من الأقاليم التي تمتلك إمكانيات اقتصادية

وبشرية مهمة، لكنها ما تزال بحاجة إلى تفعيل أكبر للديناميكية المقاولاتية. كما تحاول الدراسة الانتقال من التحليل النظري العام إلى التقييم الواقعي لمخرجات أجهزة الدعم والمرافقة، ومدى مساهمتها الفعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

أما الفجوة البحثية التي تتميز بها الدراسة، فتتمثل في أن معظم الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، تناولت المقاولاتية إما من زاوية التمويل والدعم، أو من زاوية الثقافة والتعليم المقاولاتي، أو من زاوية الابتكار والاستدامة، دون التركيز الكافي على قياس الأثر التنموي الحقيقي للمشاريع المقاولاتية داخل أقاليم محلية محددة في الجزائر، وخاصة في المناطق الداخلية والحدودية مثل ولاية تبسة. كما أن هناك نقصا واضحا في الدراسات التي تجمع بين البعد المقاولاتي والبعد التنموي المحلي ضمن إطار ميداني تطبيقي يربط بين أداء أجهزة الدعم وواقع التنمية الإقليمية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته وتقديم إضافة علمية بشأنه.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية حول دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

بعد أن استعرضنا في الفصل الأول التأصيل النظري والمفاهيمي لكل من المقاولاتية والتنمية المحلية وطبيعة العلاقة التفاعلية بينهما، ننتقل في هذا الفصل الثاني إلى الجانب التطبيقي والميداني للبحث. يهدف هذا الفصل إلى إسقاط المقاربات النظرية السابقة على أرض الواقع، من خلال دراسة حالة تقييمية ترصد الدور الفعلي الذي تلعبه الممارسات المقاولاتية في تحقيق التنمية الإقليمية. وللإحاطة المنهجية والموضوعية بمتغيرات هذه الدراسة، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين؛ حيث خُصص **المبحث الأول** للتعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بتبسة، متناولاً نشأتها، أهدافها، وهيكلها التنظيمي. في حين يُعنى **المبحث الثاني** بتفصيل الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية، بدءاً بتحديد مجتمع وعينة البحث وأدوات جمع البيانات، وصولاً إلى عرض وتحليل النتائج الإحصائية المستخلصة واختبار فرضيات الدراسة لتبيان حجم الأثر ميدانياً.

المبحث الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE)

يعتبر قطاع دعم وتنمية المقاولاتية من أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة التنمية في الجزائر وخلق الثروة، الأمر الذي أدى إلى تزايد اهتمام الشباب حاملي المشاريع وطالبي العمل بهذا القطاع الحيوي، لما يوفره من آليات تمويلية ومرافقة تسهل إنشاء المؤسسات المصغرة والمتوسطة. لهذا تستدعي ضرورة الإطلاع على تاريخ أي مؤسسة تنشط في هذا القطاع إلى جانب معرفة نشأتها وطبيعة نشاطها ومكانتها في النسيج الاقتصادي المحلي، حيث وقع الاختيار على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) – تبسة – لإجراء هذه الدراسة.

المطلب الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE)

يمكن التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال عرض شامل حولها.

1- نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE)

شهدت الجزائر خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، تمثلت أساسا في ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب، مما استدعى تدخل الدولة لمعالجة هذه الاختلالات الهيكلية. في هذا السياق، تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أونساج (ANSEJ) "بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-303 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، كآلية وطنية تهدف إلى تشجيع وإدماج الشباب في النسيج الاقتصادي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة.

مع تطور التحديات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، تبين ضرورة إعادة هيكلة وتطوير هذا الجهاز لمواكبة المتطلبات الجديدة. وبناءً على ذلك، صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-367 المؤرخ في 8 ديسمبر 2020، والذي قضى بتغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتصبح" **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE)** "، مع إعادة تنظيمها وتوسيع مهامها وأهدافها لتتناسب مع استراتيجية الدولة الجديدة في دعم ريادة الأعمال والمؤسسات المصغرة والناشئة.

وهكذا، فإن ANADE هي وريثة شرعية لـANSEJ ، مستفيدة من خبراتها التراكمية منذ عام 1996، ومتكيفة مع التحولات الاقتصادية الراهنة. وقد وضعت الوكالة تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة

والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تأكيدا على توجهها الاستراتيجي نحو دعم الابتكار والاقتصاد القائم على المعرفة.

2 - **تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**(ANADE)

تعرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بأنها هيئة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وهي موضوعة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالمؤسسات المصغرة.

تتمثل المهمة الأساسية للوكالة في تنفيذ الجهاز العمومي لدعم المؤسسات المصغرة، والذي يهدف بالأساس إلى تمويل ومرافقة حاملي المشاريع من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة عالية الأداء، قابلة للاستمرار، تخلق قيمة مضافة مستدامة للاقتصاد الوطني.

للوكالة مقر مركزي يقع في 8، شارع أرزقي بن بوزيد، حي العناصر، الجزائر العاصمة .ولضمان تغطيتها الجغرافية وتقريب خدماتها من المواطنين في كل ولاية، تمتلك الوكالة شبكة واسعة تضم 51 وكالة ولائية موزعة عبر كامل التراب الوطني، إضافة إلى أزيد من 170 فرعا محليا، مما يمكنها من الوصول إلى مختلف المناطق النائية والداخلية.

تتمثل رؤية ANADE في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب، وتحويل الأفكار الابتكارية إلى مشاريع اقتصادية حقيقية، والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني.

3-**أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**(ANADE)

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية التي تترجم سياسة الدولة في مجال تشغيل الشباب ودعم المؤسسات المصغرة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- **تشجيع إنشاء وتوسيع المؤسسات المصغرة** :العمل على تحفيز ودعم الفئات المعنية (خاصة الشباب من 19 إلى 35 سنة) على إنشاء مؤسسات مصغرة تعمل في مجالات إنتاج السلع والخدمات، أو تشجيعهم على توسيع أنشطتهم الحالية، وذلك من خلال توفير التمويل والمرافقة اللازمة.

- **دعم ريادة الأعمال والابتكار** :نشر ثقافة المقاولاتية وروح المبادرة بين الشباب، ورفع احتضان الابتكار من خلال توفير مناخ محفز للإبداع وتحويل الأفكار الجديدة إلى مشاريع اقتصادية ملموسة.

- **توفير فرص العمل ومكافحة البطالة** :يعد خلق مناصب الشغل المستدامة الهدف الأساسي والأسمى للوكالة، حيث تساهم المشاريع الممولة والمرافقة من طرف ANADE في امتصاص نسبة معتبرة من البطالة، خاصة بين فئة الشباب حاملي الشهادات.

- **المساهمة في التنمية المحلية** :من خلال دعم المشاريع المقاولاتية في مختلف المناطق، تساهم ANADEفي تنشيط الاقتصاد المحلي، وتنويع النسيج الاقتصادي على المستوى الإقليمي، وتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

- **تطوير الإطار المؤسساتي للمقاولاتية** :العمل على تحسين وتطوير أجهزة الدعم والمرافقة، ورقمنة خدماتها، وتبسيط الإجراءات الإدارية والمالية لتسهيل عملية إنشاء المؤسسات وتقليص آجال معالجة الملفات، وتكييف صيغ التمويل مع متطلبات السوق.

المطلب الثاني: التعرف على المديرية العملية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – (ANADE) **تبسة**

تم إنشاء المديرية العملية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة بهدف تجسيد سياسة الوكالة المركزية وتقريب خدمات الدعم والتمويل من الشباب حاملي المشاريع على المستوى المحلي. تعمل هذه المديرية تحت وصاية المديرية العامة للوكالة، وتنسق عملها مع مصالح ولاية تبسة والهيئات المحلية الأخرى.

تتكفل المديرية العملية بدراسة ملفات طالبي التمويل، تقديم الاستشارات والمرافقة قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسات المصغرة، وكذا متابعة وتقييم المشاريع الممولة لضمان استدامتها وجدواها الاقتصادية.

1- الهيكل التنظيمي للمديرية العملية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – (ANADE) **تبسة**

يتم تنظيم المديرية العملية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة على غرار باقي المديريات الولائية، حيث تشرف على عدة مصالح وخدمات تتكفل بتسيير العمليات المرتبطة بالتمويل والمرافقة والمتابعة. يوضح الشكل رقم (02) الهيكل التنظيمي للمديرية العملية.

شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمديرية العملية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – (ANADE) تبسة

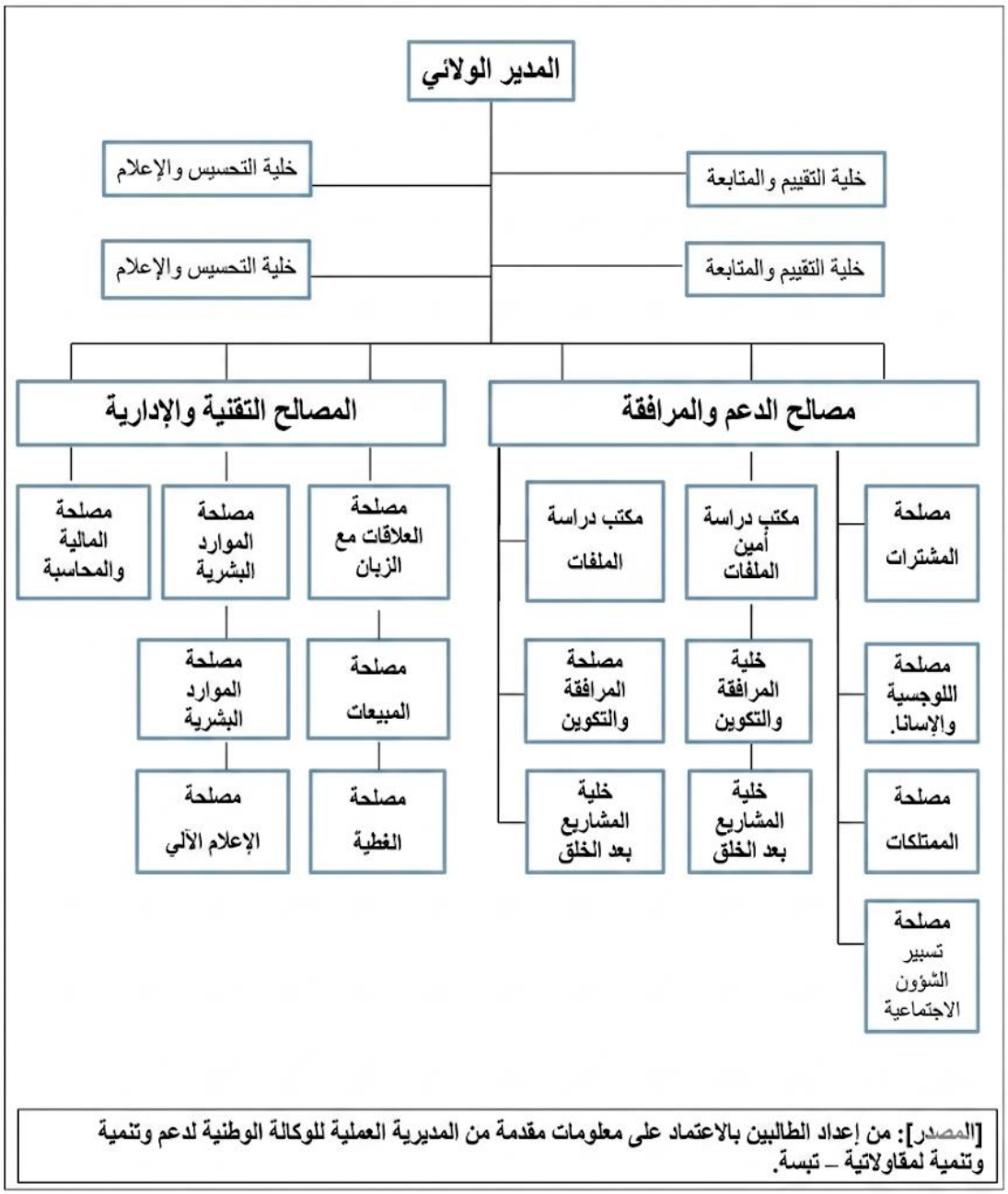

[المصدر]: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات مقدمة من المديرية العملية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية وتنمية لمقاولاتية – تبسة.

2- إدارة ومصالح المديرية العملية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – (ANADE) تبسة

تنقسم المديرية العملية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية تبسة إلى عدة مصالح وخلايا، تم توزيع المهام والمسؤوليات عليها وفق مبدأ التخصص والفعالية، وذلك لتسيير عملية إنشاء المؤسسات المصغرة بأفضل صورة ممكنة. وفيما يلي تفصيل لهذه المصالح والهياكل:

2-1- الخلايا

-خلية التحسيس والإعلام:

تعتبر واجهة الوكالة تجاه الجمهور، وتقوم بالوظائف التالية:

- تنظيم حملات تحسيسية وإعلامية حول آليات دعم المقاولاتية.
- استقبال حاملي المشاريع وتوجيههم وإطلاعهم على شروط وإجراءات الاستفادة من التمويل.
- تنظيم الأبواب المفتوحة والملتقيات الجوارية لتشجيع الشباب على خوض غمار ريادة الأعمال.

- خلية التقييم والمتابعة:

- القيام بزيارات ميدانية دورية وفجائية للمشاريع الممولة للاطمئنان على سير نشاطها.
- تقييم درجة استقرار واستمرارية المؤسسات المصغرة وتقديم الدعم اللازم.
- متابعة مدى التزام المستفيدين بشروط التمويل والمرافقة.

2-2- المصالح

-مصلحة المالية والمحاسبة:

- تسيير الجانب المالي والمحاسبي للمديرية الولائية.
- معالجة مستحقات الوكالة المتعلقة بقروض التمويل.
- إعداد التقارير المالية الدورية وإرسالها إلى المديرية العامة.

- **مصلحة الموارد البشرية:**

- تسيير مسار الموظفين (توظيف، ترقية، أجور).
- تسيير التكوين المستمر لموظفي الوكالة.
- متابعة النزاعات الاجتماعية.

- **مصلحة الإعلام الآلي:**

- تسيير وصيانة شبكات المعلومات ومنصة الوكالة الرقمية.
- ضمان حماية البيانات والمعلومات الخاصة بحاملي المشاريع.

- **مكتب دراسة الملفات:**

- استلام ودراسة ملفات قروض حاملي المشاريع.
- القيام بالدراسات التقنية والاقتصادية والمالية للمشاريع.
- تحضير ملفات القروض وعرضها على لجنة الانتقاء والاعتماد.

- **خلية المرافقة والتكوين:**

- تنظيم حصص تكوينية لفائدة حاملي المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم.
- تقديم استشارات تقنية وقانونية ومالية للمقاولين.
- مرافقة المقاولين أثناء مرحلة الإطلاق والتسيير الأولي للمشروع.

- **خلية متابعة المشاريع بعد الخلق:**

- متابعة المؤسسات المصغرة بعد الإطلاق لضمان سيرها العادي.
- الكشف المبكر عن الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.
- اقتراح الحلول وتقديم المساعدة اللازمة لتجاوز مراحل التعثر وتفادي الإفلاس.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

المطلب الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

1- منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج الأنسب لدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، خاصة عندما يكون الهدف هو وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل أبعادها واستخلاص العلاقة بين متغيراتها.

فالمنهج الوصفي يسمح بوصف واقع المقاولاتية داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة، من خلال التعرف على مدى تبني المؤسسة للأفكار الجديدة، تطوير الخدمات، استخدام التكنولوجيا، تحسين الموارد، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

أما الجانب التحليلي فيظهر من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيان، وتفسير اتجاهات أفراد العينة حول دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية، واختبار العلاقة بين المتغير المستقل، والمتمثل في المقاولاتية، والمتغير التابع، والمتمثل في التنمية المحلية.

وعليه، فإن اختيار المنهج الوصفي التحليلي يتناسب مع طبيعة الدراسة التي لا تكتفي بوصف الواقع، بل تسعى أيضا إلى تحليل العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية داخل المؤسسة محل الدراسة.

2- مجتمع وعينة الدراسة

2-1- مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة جميع الأفراد الذين يمكن أن تطبق عليهم الدراسة، والذين تتوفر فيهم الخصائص المرتبطة بموضوع البحث.

ويتمثل مجتمع الدراسة الحالية في موظفي مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة، باعتبارهم الفئة الأكثر قدرة على تقديم معلومات حول ممارسات المؤسسة المرتبطة بالمقاولاتية، سواء من حيث تطوير الخدمات، استخدام التكنولوجيا، تحسين الأداء، أو المساهمة في التنمية المحلية.

وقد تم اختيار مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية والخدمية المهمة على المستوى المحلي، نظرًا لدورها في توفير خدمات الاتصال والإنترنت، ومساهمتها في تحسين البنية التحتية الرقمية، ودعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي داخل الولاية.

2-2- عينة الدراسة

نظرا لصعوبة دراسة جميع أفراد المجتمع الأصلي، تم الاعتماد على عينة من موظفي مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة.

وتعرف العينة بأنها جزء من مجتمع الدراسة يتم اختياره بطريقة تسمح بتمثيل المجتمع الأصلي قدر الإمكان، بهدف جمع البيانات وتحليلها ثم تعميم النتائج في حدود الدراسة.

وقد تم اختيار عينة الدراسة من بين موظفي المؤسسة محل الدراسة، وشملت فئات وظيفية مختلفة، مثل الإطارات، أعوان التحكم، أعوان التنفيذ، والموظفين الإداريين والتقنيين، وذلك بهدف الحصول على آراء متنوعة حول موضوع الدراسة.

حيث تم توزيع 30 استبيانًا على أفراد العينة، وتم استرجاع 30 استبيانًا، وبعد فحصها تبين أن جميعها صالحة للتحليل الإحصائي، أي بنسبة استرجاع قدرت بـ 100.%

3- حدود الدراسة

تتحدد الدراسة التطبيقية بمجموعة من الحدود التي تضبط مجالها، وتتمثل فيما يلي:

أ. الحدود الموضوعية

تركز هذه الدراسة على موضوع دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المقاولاتية كمتغير مستقل والتنمية المحلية كمتغير تابع. وقد تم قياس المقاولاتية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي:

- ✓ البعد الاقتصادي؛
- ✓ البعد الاجتماعي؛
- ✓ البعد البيئي .

أما التنمية المحلية فقد تم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات المرتبطة باستغلال الموارد المحلية، تنشيط الاقتصاد المحلي، خلق فرص العمل، تحسين الخدمات، ودعم التنمية داخل الإقليم.

ب. الحدود المكانية

تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة، باعتبارها المؤسسة محل الدراسة، لما لها من أهمية في تقديم الخدمات الاتصالية والرقمية على المستوى المحلي.

ج. الحدود البشرية

تتمثل الحدود البشرية للدراسة في عينة من موظفي مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة، باعتبارهم الفئة المستهدفة بالإجابة على الاستبيان، نظرًا لارتباطهم المباشر بنشاط المؤسسة ومعرفتهم بواقعها الداخلي والخارجي.

د. الحدود الزمنية

تم إنجاز الدراسة التطبيقية خلال السنة الجامعية 2025/2026، وهي الفترة التي تم فيها إعداد الاستبيان، توزيعه على أفراد العينة، جمع البيانات، ثم تحليلها واستخلاص النتائج.

4- أدوات وأساليب جمع البيانات

أ. مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر البيانات، هما:

- **المصادر الأولية**

تتمثل المصادر الأولية في البيانات التي تم جمعها مباشرة من أفراد عينة الدراسة عن طريق الاستبيان، حيث تم توجيهه إلى موظفي مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر –

تبسة بهدف معرفة آرائهم حول دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية. وتعد البيانات الأولية المصدر الأساسي في الجانب التطبيقي، لأنها تعكس وجهات نظر أفراد العينة حول متغيرات الدراسة.

- **المصادر الثانوية**

تتمثل المصادر الثانوية في الكتب، المقالات العلمية، المذكرات الجامعية، النصوص القانونية، التقارير، والمراجع ذات الصلة بموضوع المقاولاتية والتنمية المحلية. وقد تم الاعتماد على هذه المصادر في بناء الإطار النظري للدراسة، وفي تصميم الاستبيان وتحديد أبعاده ومحاوره.

5- أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، نظرًا لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى قياس آراء واتجاهات أفراد العينة حول دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية.

ويعد الاستبيان من أكثر أدوات البحث العلمي استخدامًا في الدراسات الوصفية والتحليلية، لأنه يسمح بجمع كمية معتبرة من البيانات في وقت قصير، كما يسهل تفريغها وتحليلها إحصائيًا.

وقد تم إعداد الاستبيان بالاعتماد على الجانب النظري للدراسة، إضافة إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المقاولاتية والتنمية المحلية، مع تكييف العبارات بما يتناسب مع خصوصية مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة.

6- هيكل الاستبيان

تكون الاستبيان من أربعة محاور رئيسية كما يلي:

6-1- المحور الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

حيث خصص هذا المحور للتعرف على الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة، وشمل المتغيرات التالية: الجنس؛ الفئة العمرية؛ المستوى التعليمي؛ الخبرة المهنية؛ طبيعة الوظيفة.

ويهدف هذا المحور إلى وصف خصائص العينة ومعرفة مدى تنوعها من حيث الخصائص الشخصية والوظيفية.

6-2- المحور الثاني: المقاولاتية

خصص هذا المحور لقياس المتغير المستقل، وهو المقاولاتية، من خلال ثلاثة أبعاد أساسية:

- البعد الاقتصادي: يتعلق هذا البعد بمدى اعتماد المؤسسة على الأفكار الجديدة، تطوير المنتجات والخدمات، استخدام التكنولوجيا، التوسع في النشاط، وتحسين استغلال الموارد المتاحة. وقد تضمن هذا البعد العبارات من رقم 1 إلى رقم 5.
- البعد الاجتماعي: يقيس هذا البعد مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي والعاملين، من خلال توفير التكوين المستمر، إشراك العمال في بعض القرارات، تحسين ظروف العمل، واحترام حقوق العاملين. وقد تضمن هذا البعد العبارات من رقم 6 إلى رقم 10.
- البعد البيئي: يقيس هذا البعد مدى اهتمام المؤسسة بالجوانب البيئية، من خلال التقليل من النفايات، ترشيد استهلاك الطاقة، اعتماد ممارسات صديقة للبيئة، والالتزام بالقوانين البيئية المعمول بها. وقد تضمن هذا البعد العبارات من رقم 11 إلى رقم 15.

6-3- المحور الثالث: التنمية المحلية

خصص هذا المحور لقياس المتغير التابع، وهو التنمية المحلية، وذلك من خلال مجموعة من العبارات التي تعكس مساهمة المؤسسة في دعم التنمية داخل الإقليم الذي تنشط فيه وقد تضمن هذا المحور العبارات من رقم 16 إلى رقم 24 وركز هذا المحور على عدة مؤشرات، منها:

- استغلال الموارد المحلية؛
- تنشيط الاقتصاد المحلي؛
- تقليل البطالة؛
- تلبية حاجيات السوق المحلية؛
- الاعتماد على اليد العاملة المحلية؛
- الحد من الهجرة نحو المدن الكبرى؛
- تحسين الخدمات المحلية؛
- تنمية النسيج الاقتصادي المحلي .

6-4- المحور الرابع: دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية

خصص هذا المحور لدراسة العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية، ومدى تأثير الممارسات المقاولاتية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، وقد تضمن هذا المحور العبارات من رقم 25 إلى رقم 39، وتناول هذا المحور عدة جوانب، من بينها:

- العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية؛

- أثر نجاح أو فشل المشاريع على التنمية؛
- دور التمويل المقاولاتي؛
- أهمية مرافقة المشاريع؛
- دور البيئة الداعمة والسياسات الحكومية؛
- أثر الابتكار والاستثمار المحلي على التنمية؛
- اعتبار المقاولاتية عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المحلية .

7- مقياس الدراسة

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة حول عبارات الاستبيان، وذلك وفق الدرجات التالية:

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

وقد تم اختيار هذا المقياس لأنه يسمح بقياس اتجاهات وآراء أفراد العينة بدرجة من الدقة، كما يسهل استخدامه في التحليل الإحصائي، خاصة عند حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

7-1- طريقة تصحيح المقياس

من أجل تفسير المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، تم تحديد طول الفئة وفق العلاقة التالية:

طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات

حيث إن: المدى = أعلى قيمة – أدنى قيمة = 5 – 1 = 4

وبالتالي: طول الفئة = 4 ÷ 5 = 0.80

وعليه، يتم تفسير المتوسطات الحسابية كما يلي:

مجال المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة
من 1.00 إلى 1.80	غير موافق بشدة
من 1.81 إلى 2.60	غير موافق
من 2.61 إلى 3.40	محايد
من 3.41 إلى 4.20	موافق
من 4.21 إلى 5.00	موافق بشدة

وتساعد هذه المجالات في تفسير اتجاهات إجابات أفراد العينة حول كل عبارة وكل محور من محاور الدراسة.

7-2- متغيرات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على متغيرين رئيسيين:

- المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل في المقاولاتية، وهي المتغير الذي تسعى الدراسة إلى معرفة أثره ودوره في دعم التنمية المحلية. وقد تم قياس هذا المتغير من خلال ثلاثة أبعاد.

- المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في التنمية المحلية، وهي النتيجة التي تسعى الدراسة إلى تفسيرها من خلال ممارسات المقاولاتية داخل المؤسسة. وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مؤشرات متعددة.

8- النموذج الفرضي للدراسة

يمكن تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة كما يلي: المقاولاتية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تؤثر في دعم التنمية المحلية.

أي أن الدراسة تفترض وجود علاقة بين تطبيق الممارسات المقاولاتية داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة وتحقيق التنمية المحلية. ويمكن التعبير عن النموذج كما يلي:

9- صدق وثبات أداة الدراسة

9-1- صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق أداة الدراسة مدى قدرة الاستبيان على قياس ما صمم لقياسه، أي مدى ملاءمة العبارات لقياس متغيرات الدراسة المتمثلة في المقاولاتية والتنمية المحلية. وللتحقق من صدق الاستبيان، يمكن الاعتماد على الصدق الظاهري، وذلك من خلال عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة أو المختصين في مجال علوم التسيير، بهدف التأكد من وضوح العبارات، سلامتها اللغوية، ومدى ارتباطها بأبعاد الدراسة. وبناء على ملاحظاتهم، تم تعديل بعض العبارات وإعادة صياغتها بما يجعلها أكثر وضوحا ودقة.

9-2- ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة أن تعطي الأداة نفس النتائج أو نتائج متقاربة إذا أعيد تطبيقها في ظروف مماثلة. ولقياس ثبات الاستبيان، يمكن الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ، وهو من أكثر المعاملات استخدامًا لقياس درجة الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبيان، والنتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (01): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	مستوى الثبات
المحور الأول: المقاولاتية	15	0.920	ممتاز
المحور الثاني: التنمية المحلية	10	0.928	ممتاز
المحور الثالث: دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية	15	0.932	ممتاز
الاستبيان ككل	40	0.958	ممتاز

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

نلاحظ أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان جاءت مرتفعة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات للمحور الأول المتعلق بـ المقاولاتية مقدار 0.920، وهي قيمة تدل على درجة ثبات ممتازة. كما بلغت قيمة معامل الثبات للمحور الثاني المتعلق بـ التنمية المحلية مقدار 0.928، وهي كذلك قيمة ممتازة.

أما المحور الثالث المتعلق بـ دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية فقد سجل معامل ألفا كرونباخ قدره 0.932، وهو ما يدل على وجود اتساق داخلي مرتفع بين عبارات هذا المحور.

كما بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل 0.958، وهي قيمة مرتفعة جدًا وتدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ممتازة من الثبات.

عموما الاستبيان يتميز بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، مما يؤكد أن عبارات الأداة تقيس موضوع الدراسة بشكل ثابت وموثوق. وعليه، فإن أداة الدراسة صالحة للاعتماد عليها في جمع البيانات وتحليلها واختبار فرضيات الدراسة.

10- الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان ومحاوره

تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون من أجل قياس طبيعة وقوة العلاقة بين محاور أداة الدراسة، وذلك بهدف معرفة مدى وجود علاقة ارتباطية بين محور المقاولاتية، ومحور التنمية المحلية، ومحور دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية ونتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (02): مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون بين محاور أداة الدراسة

المحاور	المقاولاتية	التنمية المحلية	دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية
المقاولاتية	1	0.825**	0.462*
التنمية المحلية	0.825**	1	0.508**
دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية	0.462*	0.508**	1

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

ملاحظة:

- ** تعني أن الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة 0.01.
- تعني أن الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05.

يتبين لنا وجود علاقات ارتباطية موجبة بين مختلف محاور أداة الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين محور المقاولاتية ومحور التنمية المحلية مقدار 0.825 عند مستوى دلالة 0.000، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى0.01 وتدل هذه النتيجة على وجود علاقة طردية قوية بين المقاولاتية

والتنمية المحلية، أي أنه كلما زاد مستوى تبني المؤسسة للممارسات المقاولاتية، زادت مساهمتها في دعم التنمية المحلية.

كما بلغت قيمة معامل الارتباط بين محور المقاولاتية ومحور دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية مقدار 0.462 عند مستوى دلالة 0.017، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى .0.05وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة طردية متوسطة بين المحورين، مما يدل على أن تعزيز الممارسات المقاولاتية داخل المؤسسة يرتبط بإدراك أفراد العينة لأهمية دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية.

أما العلاقة بين محور التنمية المحلية ومحور دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية فقد بلغت قيمة معامل الارتباط فيها 0.508عند مستوى دلالة 0.008، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى .0.01وهذا يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المحورين، أي أن ارتفاع مؤشرات التنمية المحلية يرتبط بارتفاع إدراك أفراد العينة للدور الذي تؤديه المقاولاتية في دعم هذه التنمية.

إذا نتائج معاملات بيرسون تؤكد وجود علاقات ارتباطية موجبة ودالة إحصائيًا بين محاور الدراسة، وهو ما يعزز الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ويدعم التوجه العام للنتائج التي قد تتوصل إليها الدراسة فيما بعد، خاصة فيما يتعلق بوجود علاقة إيجابية بين المقاولاتية والتنمية المحلية داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة.

11- أساليب المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبيانات، يتم تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة حول اتجاهات أفراد العينة واختبار فرضيات الدراسة.

وقد تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية: تستخدم التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة، مثل الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، وطبيعة الوظيفة.
- المتوسط الحسابي: يستخدم المتوسط الحسابي لمعرفة اتجاه إجابات أفراد العينة حول كل عبارة وكل محور من محاور الدراسة.
- الانحراف المعياري: يستخدم الانحراف المعياري لمعرفة درجة تشتت إجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي.
- معامل ألفا كرونباخ: يستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة، أي مدى الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبيان.
- معامل الارتباط بيرسون: يمكن استخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية.
- اختبار الانحدار الخطي البسيط: يمكن استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى تأثير المقاولاتية في التنمية المحلية، أي تحديد ما إذا كان المتغير المستقل يفسر جزءًا من التغير في المتغير التابع. ويتم استخدامه لاختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

1- نتائج البيانات الشخصية

1-1- متغير جنس العينة

جدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%

أنثى	15	57.7
ذكر	11	42.3
المجموع	26	100

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

شكل رقم03: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

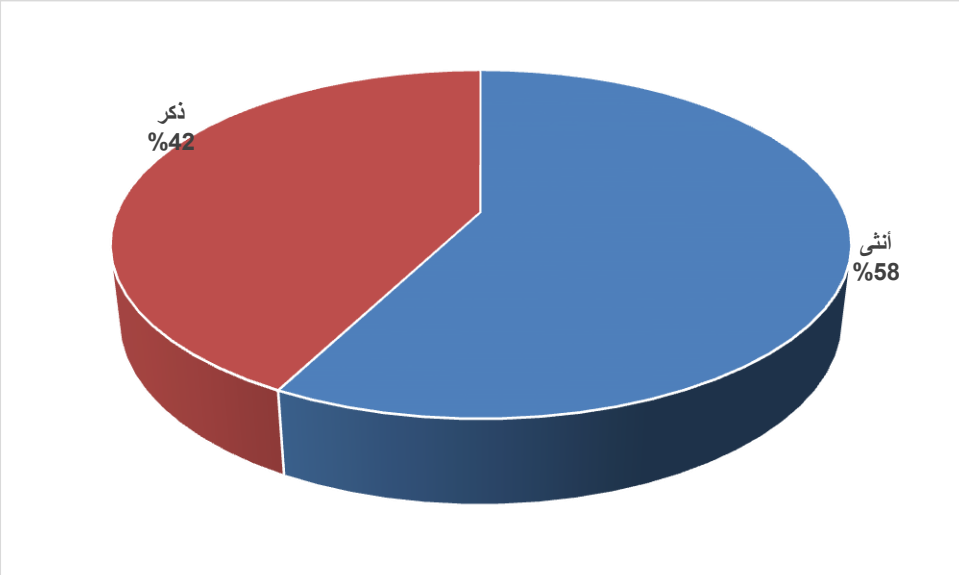

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات جدول متغير الجنس

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن أغلب أفراد العينة المدروسة من الإناث، حيث بلغ عددهن 15 مفردة بنسبة 57.7% من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد الذكور 11 مفردة بنسبة 42.3%. وهذا يدل على أن عينة الدراسة يغلب عليها الطابع النسوي نسبيًا، مع وجود تمثيل معتبر للذكور، مما يسمح بالحصول على آراء متنوعة حول موضوع الدراسة داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة.

1-2- متغير الفئة العمرية (السن)

جدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	3	11.5
من 30 إلى 40 سنة	11	42.3
أكثر من 40 سنة	12	46.2
المجموع	26	100

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

شكل رقم04: توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

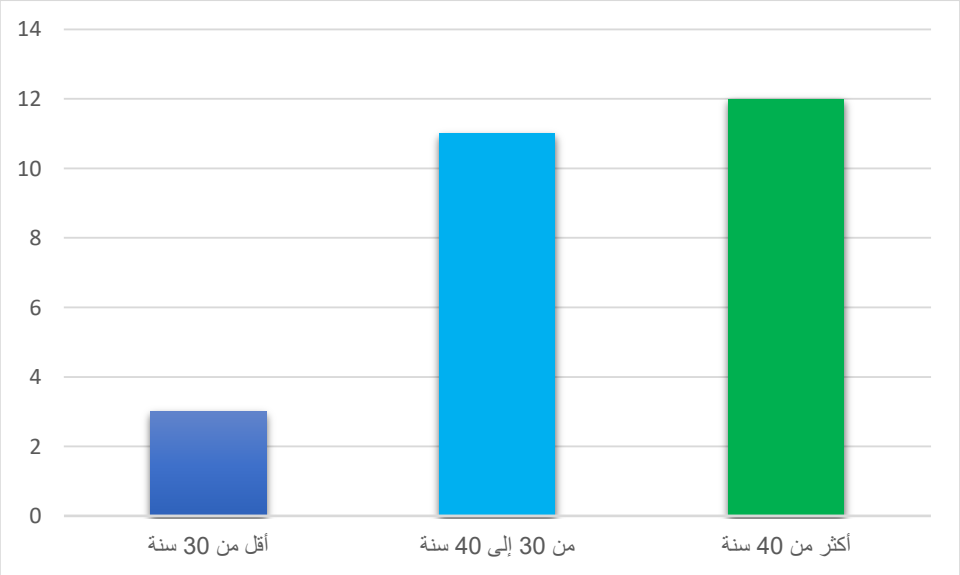

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات جدول متغير الفئة العمرية

يتضح من خلال الجدول رقم (04) والشكل الموافق له أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلًا في عينة الدراسة هي فئة أكثر من 40 سنة، حيث بلغ عدد أفرادها 12 مفردة بنسبة 46.2%، تليها فئة من 30

إلى 40 سنة بعدد 11 مفردة وبنسبة 42.3%، في حين جاءت فئة أقل من 30 سنة في المرتبة الأخيرة بعدد 3 مفردات وبنسبة 11.5%.

وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى فئات عمرية ناضجة نسبيًا، وهو ما قد يعكس امتلاكهم خبرة مهنية ومعرفة أكبر بواقع المؤسسة ونشاطها، الأمر الذي يمكن أن يساعد في تقديم إجابات أكثر دقة حول دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة

1-3- متغير المستوى التعليمي

جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية%
ثانوي	16	61.5
جامعي	9	34.6
دراسات عليا	1	3.8
المجموع	26	100

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

شكل رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

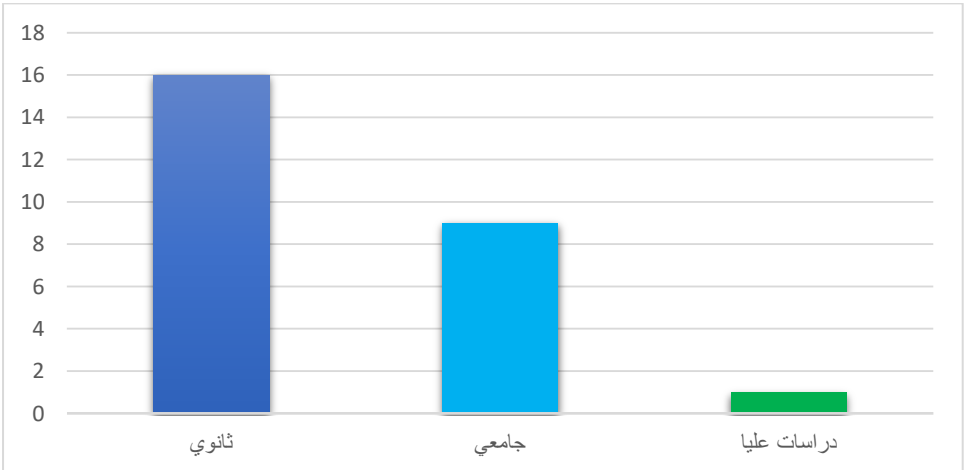

كذلك يتضح لنا من نتائج الجدول رقم (05) أن أغلب أفراد العينة المدروسة لديهم مستوى تعليمي ثانوي، حيث بلغ عددهم 16 مفردة بنسبة 61.5% من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد الأفراد ذوي المستوى الجامعي 9مفردات بنسبة 34.6%، أما فئة الدراسات العليا فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمفردة واحدة بنسبة 3.8.%

بالتالي تبين هذه النتائج إلى أن عينة الدراسة تضم مستويات تعليمية مختلفة، غير أن المستوى الثانوي يمثل النسبة الأكبر. ويمكن تفسير ذلك بطبيعة بعض الوظائف داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة، والتي قد لا تتطلب بالضرورة مستوى جامعيًا، خاصة في الوظائف التنفيذية أو التقنية. كما أن وجود أفراد ذوي مستوى جامعي ودراسات عليا يساهم في إثراء إجابات العينة، نظرًا لقدرتهم على فهم أبعاد موضوع الدراسة المتعلقة بالمقاولاتية والتنمية المحلية.

1-4- متغير الخبرة المهنية

جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	13	50.0
من 5 إلى 10 سنوات	10	38.5
من 11 إلى 20 سنة	2	7.7
أكبر من 20 سنة	1	3.8
المجموع	26	100

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

شكل رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

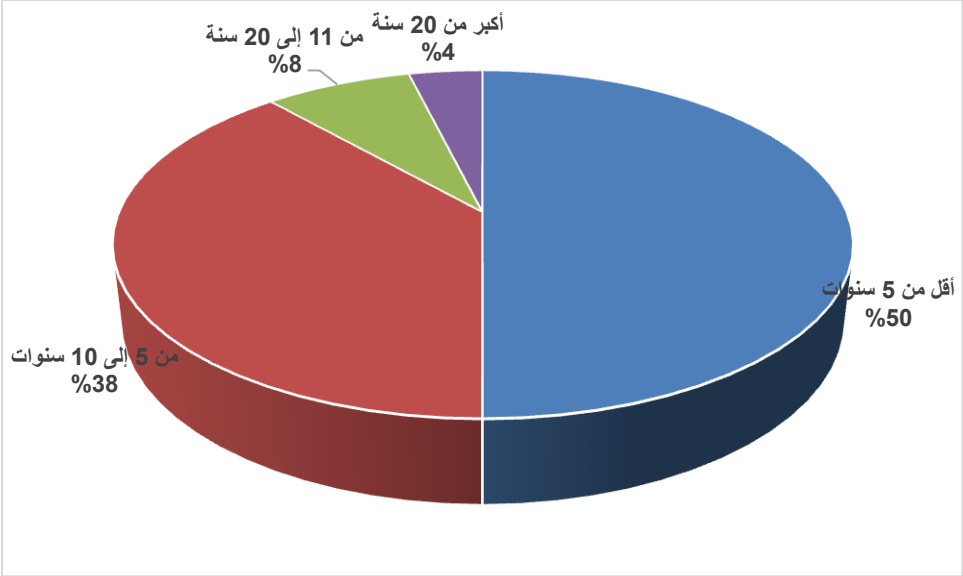

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات جدول متغير الخبرة

نلاحظ أن نصف أفراد العينة لديهم خبرة مهنية أقل من 5 سنوات، حيث بلغ عددهم 13 مفردة بنسبة 50.0% من إجمالي العينة، تليها فئة من 5 إلى 10 سنوات بعدد 10 مفردات وبنسبة 38.5%.

أما فئة من 11 إلى 20 سنة فقد بلغ عدد أفرادها مفردتين بنسبة 7.7%، في حين جاءت فئة أكبر من 20 سنة في المرتبة الأخيرة بمفردة واحدة بنسبة 3.8.%

إذا أغلب أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية قصيرة إلى متوسطة، إذ إن مجموع فئتي أقل من 5 سنوات ومن 5 إلى 10 سنوات يمثل 88.5% من إجمالي العينة. وهذا يدل على أن العينة يغلب عليها طابع الموظفين ذوي الخبرة الحديثة نسبيًا، وهو ما قد يجعلهم أكثر قابلية للتفاعل مع الأفكار الجديدة، والتكنولوجيا، وأساليب العمل الحديثة المرتبطة بالمقاولاتية داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة.

1-5- متغير طبيعة الوظيفة

جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الوظيفة

طبيعة الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
محاسب	7	26.9
أخرى	19	73.1
المجموع	26	100

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

شكل رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

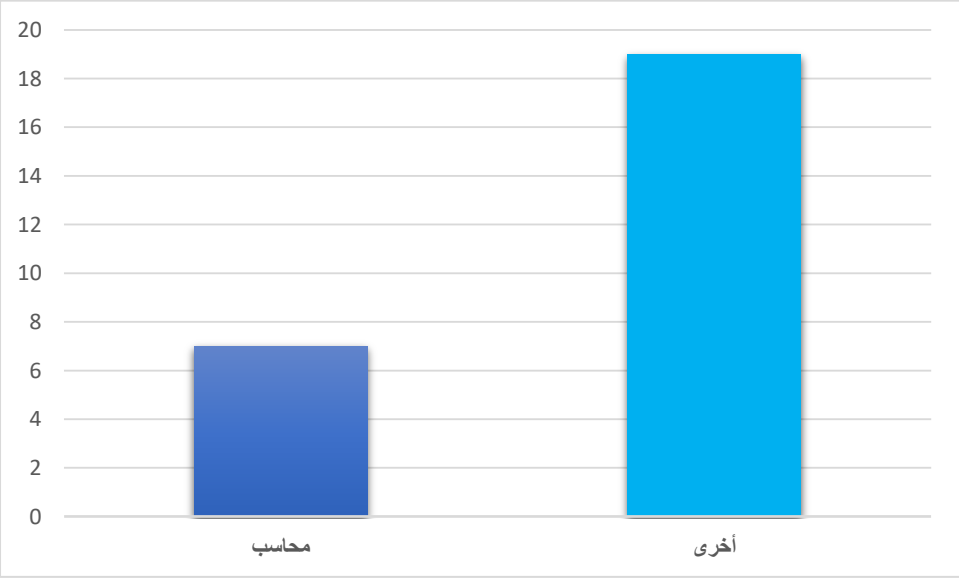

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات جدول متغير الوظيفة

كذلك، من الجدول رقم (07) يتبين لنا أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى فئة وظائف أخرى، حيث بلغ عددهم 19 مفردة بنسبة 73.1% من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد أفراد فئة محاسب 7مفردات بنسبة 26.9%.

يمكن اعتبار أن عينة الدراسة لا تقتصر على وظيفة محددة، بل تضم موظفين من وظائف متنوعة داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة، وهو ما يسمح بالحصول على آراء مختلفة حول موضوع الدراسة. كما أن وجود فئة المحاسبين بنسبة معتبرة قد يساهم في تقديم تصورات دقيقة حول الجوانب الاقتصادية والمالية المرتبطة بالمقاولاتية والتنمية المحلية.

عامة يمكننا القول إن الخصائص العامة لعينة الدراسة تعكس عينة متنوعة نسبيًا، تضم أفرادًا من الجنسين، ومن فئات عمرية وتعليمية ومهنية مختلفة. ويعد هذا التنوع عاملًا مساعدًا في الحصول على إجابات أكثر شمولًا حول واقع المقاولاتية داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة، ومدى مساهمتها في دعم التنمية المحلية.

2- عرض وتحليل نتائج المحاور

المحور الأول: المقاولاتية

2-1- البعد الاقتصادي

جدول رقم (08): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الاقتصادي للمقاولاتية

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
01	تعتمد المؤسسة على أفكار جديدة في نشاطها	4.19	0.849	موافق
02	تسعى المؤسسة إلى تطوير منتجات أو خدمات جديدة	4.15	0.732	موافق
03	تستخدم المؤسسة التكنولوجيا في تحسين أدائها	4.19	0.694	موافق
04	تسعى المؤسسة إلى التوسع قبل المنافسين	3.73	1.041	موافق
05	تحسن المؤسسة استخدام مواردها	4.08	0.977	موافق
	البعد الاقتصادي	4.069	0.686	موافق

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج .SPSS V27

يتضح من خلال الجدول رقم (08) أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات البعد الاقتصادي للمقاولاتية جاءت إيجابية بصفة عامة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا البعد 4.069 بانحراف معياري قدره 0.686، وهو ما يقع ضمن مجال الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة تتبنى ممارسات اقتصادية ذات طابع مقاولاتي بدرجة مرتفعة نسبيا.

وقد جاءت عبارتا "تعتمد المؤسسة على أفكار جديدة في نشاطها "و"تستخدم المؤسسة التكنولوجيا في تحسين أدائها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.19 لكل منهما، مما يدل على أن المؤسسة

تولي اهتمامًا معتبرا للابتكار واستخدام التكنولوجيا في تحسين أدائها. كما جاءت عبارة "تسعى المؤسسة إلى تطوير منتجات أو خدمات جديدة "بمتوسط حسابي قدره 4.15، وهو ما يعكس وجود توجه إيجابي نحو تحسين الخدمات وتطويرها.

أما عبارة "تحسن المؤسسة استخدام مواردها "فقد حققت متوسطًا حسابيًا قدره 4.08، مما يشير إلى وجود اهتمام باستغلال الموارد المتاحة بطريقة فعالة. في حين جاءت عبارة "تسعى المؤسسة إلى التوسع قبل المنافسين "في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.73، ورغم أنها تقع ضمن مستوى الموافقة، إلا أن ارتفاع الانحراف المعياري نسبيًا يدل على وجود تباين في آراء أفراد العينة حول هذه العبارة.

نتائج هذا إذا البعد تشير إلى أن مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة تتبنى ممارسات اقتصادية مقاولاتية واضحة، خاصة من حيث الاعتماد على الأفكار الجديدة، استخدام التكنولوجيا، تطوير الخدمات، وتحسين استغلال الموارد، وهو ما يعزز مساهمتها في دعم التنمية المحلية.

2-2- البعد الاجتماعي

جدول رقم (09): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد الاجتماعي للمقاولاتية

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
01	تلتزم المؤسسة بمسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي	4.31	0.618	موافق بشدة
02	توفر المؤسسة فرص تكوين مستمرة للعاملين	4.31	0.788	موافق بشدة
03	يتم إشراك العاملين في بعض القرارات	3.88	1.107	موافق

	المهنية			
04	تتوفر ظروف عمل مناسبة داخل المؤسسة	3.88	0.993	موافق
05	يتم احترام حقوق العاملين داخل المؤسسة	3.88	0.952	موافق
	البعد الاجتماعي	4.054	0.629	موافق

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج .SPSS V27

نتائج الجدول رقم (09) تبين أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات البعد الاجتماعي للمقاولاتية جاءت إيجابية بصفة عامة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا البعد 4.054 بانحراف معياري قدره 0.629، وهو ما يقع ضمن مجال الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي. وهذا يدل على أن مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة تولي أهمية معتبرة للجوانب الاجتماعية المرتبطة بالمقاولاتية، سواء تجاه العاملين أو تجاه المجتمع المحلي.

وقد جاءت عبارتا "تلتزم المؤسسة بمسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي "و"توفر المؤسسة فرص تكوين مستمرة للعاملين" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.31لكل منهما، وهو ما يعبر عن مستوى موافق بشدة .وتدل هذه النتيجة على أن أفراد العينة يرون أن المؤسسة تهتم بمسؤوليتها الاجتماعية، كما تسعى إلى تطوير قدرات العاملين من خلال التكوين المستمر، وهو ما يعد مؤشرًا إيجابيًا على اهتمام المؤسسة بالعنصر البشري وبمحيطها الاجتماعي.

في حين جاءت العبارات المتعلقة بـ إشراك العاملين في بعض القرارات المهنية، وتوفر ظروف عمل مناسبة داخل المؤسسة، واحترام حقوق العاملين بمتوسط حسابي قدره 3.88لكل عبارة، وهي تقع ضمن مستوى الموافقة .وهذا يدل على أن أفراد العينة يقرون بوجود ممارسات اجتماعية إيجابية داخل المؤسسة، غير أن هذه الجوانب قد تحتاج إلى مزيد من التعزيز، خاصة فيما يتعلق بإشراك العاملين في القرارات المهنية.

كذلك يلاحظ أن أعلى انحراف معياري سجل في عبارة "يتم إشراك العاملين في بعض القرارات المهنية "بقيمة 1.107، وهو ما يشير إلى وجود تباين نسبي في آراء أفراد العينة حول مدى مشاركتهم في اتخاذ بعض القرارات داخل المؤسسة.

نتائج هذا البعد تشير إلى أن مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة تتبنى بعدًا اجتماعيًا واضحًا في ممارساتها المقاولاتية، من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، توفير فرص التكوين، احترام حقوق العاملين، وتحسين ظروف العمل، وهو ما يساهم في تعزيز الاستقرار المهني والاجتماعي ويدعم التنمية المحلية.

2-3- البعد البيئي

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات البعد البيئي للمقاولاتية

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
01	تحرص المؤسسة على التقليل من النفايات	3.85	0.834	موافق
02	يتم ترشيد استهلاك الطاقة داخل المؤسسة	3.92	1.093	موافق
03	تعتمد المؤسسة ممارسات صديقة للبيئة	3.65	1.056	موافق
04	تسعى المؤسسة إلى تقليل الآثار البيئية لنشاطاتها	3.50	1.105	موافق
05	تستجيب المؤسسة للقوانين البيئية المعمول بها	3.69	1.011	موافق
	البعد البيئي	3.723	0.911	موافق

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج .SPSS V27

الجدول رقم (10) بدوره يتضح من خلال نتائجه أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات البعد البيئي للمقاولاتية جاءت إيجابية بصفة عامة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا البعد 3.723

بانحراف معياري قدره 0.911، وهو ما يقع ضمن مجال الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة تهتم بالجانب البيئي في ممارساتها، غير أن هذا الاهتمام يبقى بدرجة أقل مقارنة بالبعد الاقتصادي والاجتماعي.

من جهة أخرى، عبارة "يتم ترشيد استهلاك الطاقة داخل المؤسسة "في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.92، وهو ما يشير إلى وجود توجه لدى المؤسسة نحو عقلنة استهلاك الطاقة داخل بيئة العمل. تليها عبارة "تحرص المؤسسة على التقليل من النفايات "بمتوسط حسابي قدره 3.85، مما يدل على وجود وعي نسبي بأهمية تقليل المخلفات الناتجة عن نشاط المؤسسة.

أما عبارة "تستجيب المؤسسة للقوانين البيئية المعمول بها "فقد حققت متوسطًا حسابا قدره 3.69، ما يعكس التزامًا مقبولا من طرف المؤسسة بالمتطلبات القانونية المرتبطة بالجانب البيئي. كما جاءت عبارة" تعتمد المؤسسة ممارسات صديقة للبيئة "بمتوسط حسابي قدره 3.65، مما يدل على وجود ممارسات بيئية إيجابية، لكنها قد تحتاج إلى مزيد من التعزيز والتطوير.

في حين جاءت عبارة "تسعى المؤسسة إلى تقليل الآثار البيئية لنشاطاتها "في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.50، ورغم أنها تقع ضمن مستوى الموافقة، إلا أنها تمثل أدنى متوسط داخل هذا البعد، مما يشير إلى أن جهود المؤسسة في الحد من الآثار البيئية لنشاطاتها ما تزال بحاجة إلى دعم أكبر.

كما يلاحظ أن الانحرافات المعيارية في هذا البعد جاءت مرتفعة نسبيًا، خاصة في عبارة "تسعى المؤسسة إلى تقليل الآثار البيئية لنشاطاتها "بقيمة 1.105، وعبارة "يتم ترشيد استهلاك الطاقة داخل

المؤسسة "بقيمة 1.093، وهو ما يدل على وجود تباين نسبي في آراء أفراد العينة حول مدى تطبيق الممارسات البيئية داخل المؤسسة.

وعليه، يمكن القول إن نتائج هذا البعد تشير إلى أن مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة تتبنى بعض الممارسات البيئية المرتبطة بالمقاولاتية، مثل ترشيد استهلاك الطاقة، التقليل من النفايات، والالتزام بالقوانين البيئية، إلا أن هذا البعد يحتاج إلى مزيد من التفعيل والتطوير، خاصة فيما يتعلق باعتماد ممارسات صديقة للبيئة وتقليل الآثار البيئية للنشاطات.

أما المحور عامة فقد بينا نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور المقاولاتية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
المقاولاتية	3.949	0.644	موافق

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج .SPSS V27

المتوسط الحسابي العام لمحور المقاولاتية بلغ 3.949 بانحراف معياري قدره 0.644، وهو ما يقع ضمن مجال الموافقة وتدل هذه النتيجة على أن أفراد العينة يوافقون على أن مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة تتبنى ممارسات مقاولاتية بدرجة جيدة.

وتعكس هذه النتيجة أن المؤسسة أيضا تهتم بمختلف أبعاد المقاولاتية، خاصة البعدين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الاعتماد على الأفكار الجديدة، تطوير الخدمات، استخدام التكنولوجيا، توفير التكوين للعاملين، والالتزام بالمسؤولية تجاه المجتمع المحلي. أما البعد البيئي، فرغم أنه جاء ضمن

مستوى الموافقة، إلا أنه سجل متوسطًا أقل مقارنة بباقي الأبعاد، مما يدل على حاجته إلى مزيد من الاهتمام والتعزيز.

المحور الثاني: التنمية المحلية

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور التنمية المحلية

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
01	تساهم المؤسسة في استغلال الموارد المحلية المتاحة	4.12	0.816	موافق
02	يساهم نشاط المؤسسة في تنشيط الاقتصاد المحلي	4.12	0.766	موافق
03	تساهم المؤسسة في تقليل معدلات البطالة على المستوى المحلي	4.08	1.055	موافق
05	يساهم نشاط المؤسسة في تلبية حاجيات السوق المحلية	3.96	1.038	موافق
06	تعتمد المؤسسة على اليد العاملة المحلية	4.23	0.765	موافق بشدة
07	تساهم المؤسسة في الحد من الهجرة نحو المدن الكبرى	3.69	1.158	موافق
08	تدعم المؤسسة التنمية داخل الإقليم الذي تنشط فيه	4.04	0.871	موافق
09	تساهم المؤسسة في تحسين الخدمات المحلية	4.00	0.800	موافق
10	تعمل المؤسسة على تنمية النسيج الاقتصادي المحلي	4.00	0.938	موافق
	محور التنمية المحلية	4.035	0.731	موافق

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج .SPSS V27

نلحظ أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات محور التنمية المحلية جاءت إيجابية بصفة عامة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور 4.035بانحراف معياري قدره 0.731، وهو ما يقع ضمن مجال الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي. وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن مؤسسة المؤسسة

الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة تساهم بدرجة معتبرة في دعم التنمية المحلية داخل الإقليم الذي تنشط فيه.

جاءت عبارة "تعتمد المؤسسة على اليد العاملة المحلية "في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.23، وهو ما يعبر عن مستوى موافق بشدة .وتدل هذه النتيجة على أن المؤسسة تعتمد بدرجة واضحة على الموارد البشرية المحلية، وهو ما يساهم في خلق فرص العمل ودعم الاستقرار المهني والاجتماعي على المستوى المحلي.

أيضا عبارات "تساهم المؤسسة في استغلال الموارد المحلية المتاحة"، و"يساهم نشاط المؤسسة في تنشيط الاقتصاد المحلي"، وعبارة "تساهم المؤسسة في تقليل معدلات البطالة على المستوى المحلي " بمتوسط حسابي قدره 4.12، وهي نتائج تعكس إدراك أفراد العينة للدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه المؤسسة في دعم النشاط المحلي والمساهمة في تقليل البطالة.

أما عبارتا "تساهم المؤسسة في تحسين الخدمات المحلية "و"تعمل المؤسسة على تنمية النسيج الاقتصادي المحلي" فقد سجلتا متوسطًا حسابيًا قدره 4.00، وهو ما يشير إلى أن المؤسسة تساهم في تحسين مستوى الخدمات وتنشيط البيئة الاقتصادية المحلية، خاصة من خلال طبيعة نشاطها المرتبط بخدمات الاتصال والإنترنت.

وجاءت عبارة "تساهم المؤسسة في الحد من الهجرة نحو المدن الكبرى "في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.69، ورغم أنها تقع ضمن مستوى الموافقة، إلا أن انخفاضها النسبي مقارنة بباقي العبارات يدل على أن مساهمة المؤسسة في الحد من الهجرة تبقى غير مباشرة، وترتبط أساسًا بمدى قدرتها على توفير مناصب عمل وتحسين الخدمات محليًا.

كما يلحظ أن أعلى انحراف معياري سجل في عبارة "تساهم المؤسسة في الحد من الهجرة نحو المدن الكبرى "بقيمة 1.158، مما يدل على وجود تباين في آراء أفراد العينة حول هذه العبارة. ويمكن تفسير ذلك بأن أثر المؤسسة في الحد من الهجرة قد لا يكون واضحًا لجميع الموظفين بنفس الدرجة.

وعليه، يمكن القول إن نتائج محور التنمية المحلية تشير إلى أن مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة تؤدي دورًا إيجابيًا في دعم التنمية المحلية، من خلال الاعتماد على اليد العاملة المحلية، تنشيط الاقتصاد المحلي، استغلال الموارد المتاحة، تحسين الخدمات، والمساهمة في تنمية النسيج الاقتصادي المحلي.

المحور الثالث: دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية

جدول رقم (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
01	توجد علاقة قوية بين المقاولاتية والتنمية المحلية	4.27	0.667	موافق بشدة
02	كلما زاد عدد المشاريع زادت فرص تحقيق التنمية المحلية	4.27	0.874	موافق بشدة
03	تؤثر المقاولاتية بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي	4.27	0.827	موافق بشدة
04	ينعكس نجاح المشاريع إيجابًا على التنمية المحلية	4.31	0.788	موافق بشدة
05	يؤثر فشل المشاريع سلبًا على التنمية المحلية	3.92	0.845	موافق
06	دعم المقاولاتية يعزز التنمية المحلية	4.08	0.688	موافق
07	يساهم التمويل المقاولاتي في تحقيق التنمية	4.04	0.662	موافق
08	تساعد مرافقة المشاريع في تحقيق التنمية المحلية	4.19	0.634	موافق
09	تساهم البيئة الداعمة للمقاولاتية في تحسين التنمية المحلية	4.04	0.774	موافق

10	تدعم السياسات الحكومية العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية	3.77	0.815	موافق
11	تساهم المقاولاتية في استقرار المجتمع المحلي	3.88	0.864	موافق
12	تعتبر المشاريع الصغيرة محركًا للتنمية المحلية	4.12	0.766	موافق
13	يعزز الاستثمار المحلي العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية	4.04	0.720	موافق
14	يساهم الابتكار المقاولاتي في تطوير المنطقة	4.19	0.749	موافق
15	تعتبر المقاولاتية عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المحلية	3.96	0.824	موافق
16	دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية	4.090	0.551	موافق

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات محور دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية جاءت إيجابية بصفة عامة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور 4.090 بانحراف معياري قدره 0.551، وهو ما يقع ضمن مجال الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي. وتدل هذه النتيجة على أن أفراد العينة يوافقون على وجود دور واضح للمقاولاتية في دعم التنمية المحلية.

قيمة المتوسط حسابي لعبارة "ينعكس نجاح المشاريع إيجابًا على التنمية المحلية "في المرتبة الأولى هي 4.31، وهو ما يعبر عن مستوى موافق بشدة، مما يدل على أن نجاح المشاريع المقاولاتية يعد من العوامل المهمة في تحقيق التنمية المحلية، من خلال خلق فرص العمل، تحسين الخدمات، وتنشيط الاقتصاد المحلي.

والعبارة: "توجد علاقة قوية بين المقاولاتية والتنمية المحلية"، ومثيلتها "كلما زاد عدد المشاريع زادت فرص تحقيق التنمية المحلية"، و"تؤثر المقاولاتية بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي" حصلا على

متوسط حسابي قدره 4.27، وهي تقع ضمن مستوى موافق بشدة .وهذا يعكس إدراك أفراد العينة للعلاقة الوثيقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية، خاصة من حيث مساهمة المشاريع في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز فرص التنمية.

وبالنسبة لعبارتي "تساعد مرافقة المشاريع في تحقيق التنمية المحلية "و"يساهم الابتكار المقاولاتي في تطوير المنطقة " فقد سجلتا متوسطًا حسابيًا قدره 4.19 لكل منهما، وهو ما يدل على أهمية المرافقة والابتكار في نجاح المشاريع وتحويلها إلى أدوات فعالة لدعم التنمية المحلية.

كما أظهرت النتائج موافقة أفراد العينة على أن دعم المقاولاتية، والتمويل المقاولاتي، والبيئة الداعمة للمقاولاتية، والاستثمار المحلي كلها عوامل تساهم في تعزيز التنمية المحلية، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين 4.04و4.08، وهي قيم تعكس اتجاهًا إيجابيا نحو هذه العبارات.

كذلك جاءت عبارة "تدعم السياسات الحكومية العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية "في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.77، ورغم أنها تقع ضمن مستوى الموافقة، إلا أن انخفاضها النسبي مقارنة بباقي العبارات قد يدل على أن أفراد العينة يرون أن الدعم الحكومي موجود، لكنه يحتاج إلى مزيد من التفعيل أو التحسين حتى يعزز العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية بشكل أكبر.

كما يلحظ أن الانحراف المعياري العام للمحور بلغ 0.551، وهي قيمة منخفضة نسبيًا، مما يدل على وجود تقارب في إجابات أفراد العينة حول أهمية المقاولاتية ودورها في دعم التنمية المحلية.

إن نتائج هذا المحور تؤكد أن المقاولاتية تعد عاملًا مهمًا في تحقيق التنمية المحلية، خاصة من خلال نجاح المشاريع، زيادة عددها، دعم الابتكار، توفير التمويل، مرافقة المشاريع، وتشجيع الاستثمار

المحلي. كما تبين النتائج أن أفراد العينة يدركون العلاقة الإيجابية بين المقاولاتية والتنمية المحلية، وهو ما يدعم الفرضية الأساسية للدراسة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

يعتبر اختبار الفرضيات مرحلة أساسية في الدراسة التطبيقية، لأنه يسمح بالانتقال من التحليل الوصفي لآراء أفراد العينة إلى التحليل الإحصائي للعلاقات بين متغيرات الدراسة. فمن خلال هذه المرحلة يمكن معرفة ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقاولاتية والتنمية المحلية، وكذلك تحديد طبيعة العلاقة بين أبعاد المقاولاتية المختلفة والتنمية المحلية.

1- الفرضية الرئيسية

من أجل التحقق من الفرضية الرئيسية كان لابد من التحقق أولا من الفرضيات الفرعية، والنتائج مبينة كما يلي:

2- الفرضيات الفرعية

2-1- الفرضية الفرعية الاولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على ما يلي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي للمقاولاتية والتنمية المحلية في مؤسسة الجزائر – تبسة.

ولاختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث يمثل البعد الاقتصادي للمقاولاتية المتغير المستقل، بينما تمثل التنمية المحلية المتغير التابع.

جدول رقم (14): نتائج اختبار أثر البعد الاقتصادي للمقاولاتية على التنمية المحلية

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2	F	Sig	B	Beta	t	الدلالة الإحصائية
البعد الاقتصادي	التنمية المحلية	0.619	0.383	14.912	0.001	0.660	0.619	3.862	دالة

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

قيمة معامل الارتباط بلغت $R = 0.619$، وهي قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية متوسطة إلى قوية بين البعد الاقتصادي للمقاولاتية والتنمية المحلية .وهذا يعني أنه كلما تحسن البعد الاقتصادي للمقاولاتية داخل المؤسسة، من خلال الاعتماد على الأفكار الجديدة، تطوير الخدمات، استخدام التكنولوجيا، وتحسين استغلال الموارد، زادت مساهمة المؤسسة في دعم التنمية المحلية.

كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.383$، وهذا يعني أن البعد الاقتصادي يفسر ما نسبته 38.3%من التغيرات الحاصلة في التنمية المحلية، في حين أن النسبة المتبقية والمقدرة بـ 61.7%ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

أيضا تبين نتائج تحليل الانحدار أن قيمة $F = 14.912$عند مستوى دلالة $Sig = 0.001$، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، مما يدل على أن النموذج دال إحصائيًا. كما بلغت قيمة معامل الانحدار $B = 0.660$، وهي قيمة موجبة، مما يدل على وجود تأثير إيجابي للبعد الاقتصادي على التنمية المحلية. وبلغت قيمة $t = 3.862$عند مستوى دلالة $Sig = 0.001$، وهي أقل من 0.05، مما يؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي للمقاولاتية على التنمية المحلية.

بالتالي، بما أن قيمة Sig = 0.001 أقل من مستوى المعنوية 0.05، يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى. وعليه، يمكننا القول إن البعد الاقتصادي للمقاولاتية يساهم في دعم التنمية المحلية داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة، من خلال تطوير الخدمات، استخدام التكنولوجيا، تحسين الأداء، واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة.

2-2- الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الفرعية الثانية على ما يلي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الاجتماعي للمقاولاتية والتنمية المحلية في مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة. ولاختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث يمثل البعد الاجتماعي للمقاولاتية المتغير المستقل، بينما تمثل التنمية المحلية المتغير التابع، والنتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (15): نتائج اختبار أثر البعد الاجتماعي للمقاولاتية على التنمية المحلية

الدلالة الإحصائية	t	Beta	B	Sig	F	R^2	R	المتغير التابع	المتغير المستقل
دالة	5.885	0.769	0.893	0.000	34.632	0.591	0.769	التنمية المحلية	البعد الاجتماعي

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

الجدول رقم (15) يبين أن قيمة معامل الارتباط بلغت R = 0.769، وهي قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية قوية بين البعد الاجتماعي للمقاولاتية والتنمية المحلية .وهذا يعني أنه كلما تعزز البعد

الاجتماعي داخل المؤسسة، من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، توفير التكوين المستمر للعاملين، تحسين ظروف العمل، واحترام حقوق العاملين، زادت مساهمة المؤسسة في دعم التنمية المحلية.

أيضا بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.591$، وهذا يعني أن البعد الاجتماعي يفسر ما نسبته 59.1%من التغيرات الحاصلة في التنمية المحلية، في حين أن النسبة المتبقية والمقدرة بـ 40.9%ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

وتظهر نتائج تحليل الانحدار أن قيمة $F = 34.632$عند مستوى دلالة $Sig = 0.000$، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، مما يدل على أن النموذج دال إحصائيًا. كما بلغت قيمة معامل الانحدار $B = 0.893$، وهي قيمة موجبة، مما يدل على وجود تأثير إيجابي للبعد الاجتماعي على التنمية المحلية.

كذلك بلغت قيمة $t = 5.885$عند مستوى دلالة $Sig = 0.000$، وهي أقل من 0.05، مما يؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبعد الاجتماعي للمقاولاتية على التنمية المحلية.

وبما أن مستوى المعنوية 0.05، فإنه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية، إذا يعد من الأبعاد المؤثرة في دعم التنمية المحلية داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة، خاصة من خلال تعزيز المسؤولية الاجتماعية، الاهتمام بالعنصر البشري، توفير التكوين، وتحسين ظروف العمل.

2-3- الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على ما يلي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد البيئي للمقاولاتية والتنمية المحلية في مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة.

جدول رقم (16): نتائج اختبار أثر البعد البيئي للمقاولاتية على التنمية المحلية

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2	F	Sig	B	Beta	t	الدلالة الإحصائية
البعد البيئي	التنمية المحلية	0.753	0.567	31.424	0.000	0.605	0.753	5.606	دالة إحصائيًا

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

يتضح من خلال الجدول رقم (16) أن قيمة معامل الارتباط بلغت $R = 0.753$، وهي قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية قوية بين البعد البيئي للمقاولاتية والتنمية المحلية.

وهذا يعني أنه كلما زاد اهتمام المؤسسة بالممارسات البيئية، مثل ترشيد استهلاك الطاقة، التقليل من النفايات، اعتماد ممارسات صديقة للبيئة، والالتزام بالقوانين البيئية، زادت مساهمتها في دعم التنمية المحلية. كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.567$، وهذا يعني أن البعد البيئي يفسر ما نسبته 56.7%من التغيرات الحاصلة في التنمية المحلية، في حين أن النسبة المتبقية والمقدرة بـ 43.3%ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

وتظهر نتائج تحليل الانحدار أن قيمة $F = 31.424$عند مستوى دلالة $Sig = 0.000$، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، مما يدل على أن النموذج دال إحصائيًا. كما بلغت قيمة معامل الانحدار $B = 0.605$، وهي قيمة موجبة، مما يدل على وجود تأثير إيجابي للبعد البيئي على التنمية المحلية.

كذلك بلغت قيمة t = 5.606 عند مستوى دلالة Sig = 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبعد البيئي للمقاولاتية على التنمية المحلية.

نقبل إذا الفرضية الفرعية الثالثة، وعليه، يمكن القول إن البعد البيئي للمقاولاتية يعد من الأبعاد المؤثرة في دعم التنمية المحلية داخل مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة، خاصة من خلال تشجيع الممارسات الصديقة للبيئة، ترشيد استهلاك الطاقة، الحد من النفايات، والتقليل من الآثار البيئية للنشاطات.

اختبار الفرضية الرئيسية

لاختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث تمثل المقاولاتية المتغير المستقل، بينما تمثل التنمية المحلية المتغير التابع، ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (17): نتائج اختبار أثر المقاولاتية على التنمية المحلية

المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2	F	Sig	B	Beta	t	الدلالة الإحصائية
المقاولاتية	التنمية المحلية	0.825	0.681	51.195	0.000	0.937	0.825	7.155	دالة

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V27.

يتضح من خلال الجدول رقم (17) أن قيمة معامل الارتباط بلغت R = 0.825، وهي قيمة موجبة وقوية، مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المقاولاتية والتنمية المحلية في مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر – تبسة. وهذا يعني أنه كلما ارتفع مستوى تبني المؤسسة للممارسات المقاولاتية، زادت مساهمتها في دعم التنمية المحلية.

كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.681$، وهذا يعني أن المقاولاتية تفسر ما نسبته 68.1% من التغيرات الحاصلة في التنمية المحلية، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة نسبيًا. أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 31.9% فترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.

وتظهر نتائج تحليل الانحدار أن قيمة $F = 51.195$ عند مستوى دلالة $Sig = 0.000$، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، مما يدل على أن نموذج الانحدار دال إحصائيًا. كما بلغت قيمة معامل الانحدار $B = 0.937$، وهي قيمة موجبة، مما يدل على وجود تأثير إيجابي للمقاولاتية على التنمية المحلية.

كذلك بلغت قيمة $t = 7.155$ عند مستوى دلالة $Sig = 0.000$، وهي أقل من 0.05، مما يؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمقاولاتية على التنمية المحلية.

وبناءا على ما سبق، وبما أن قيمة $Sig = 0.000$ أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يؤكد الطرح الإيجابي للفرضية، ويمكن اعتبار المقاولاتية بأنها تمثل عاملًا مهمًا في دعم التنمية المحلية، حيث تساهم من خلال أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تحسين الخدمات، تنشيط الاقتصاد المحلي، استغلال الموارد المتاحة، الاعتماد على اليد العاملة المحلية، وتنمية النسيج الاقتصادي داخل الإقليم.

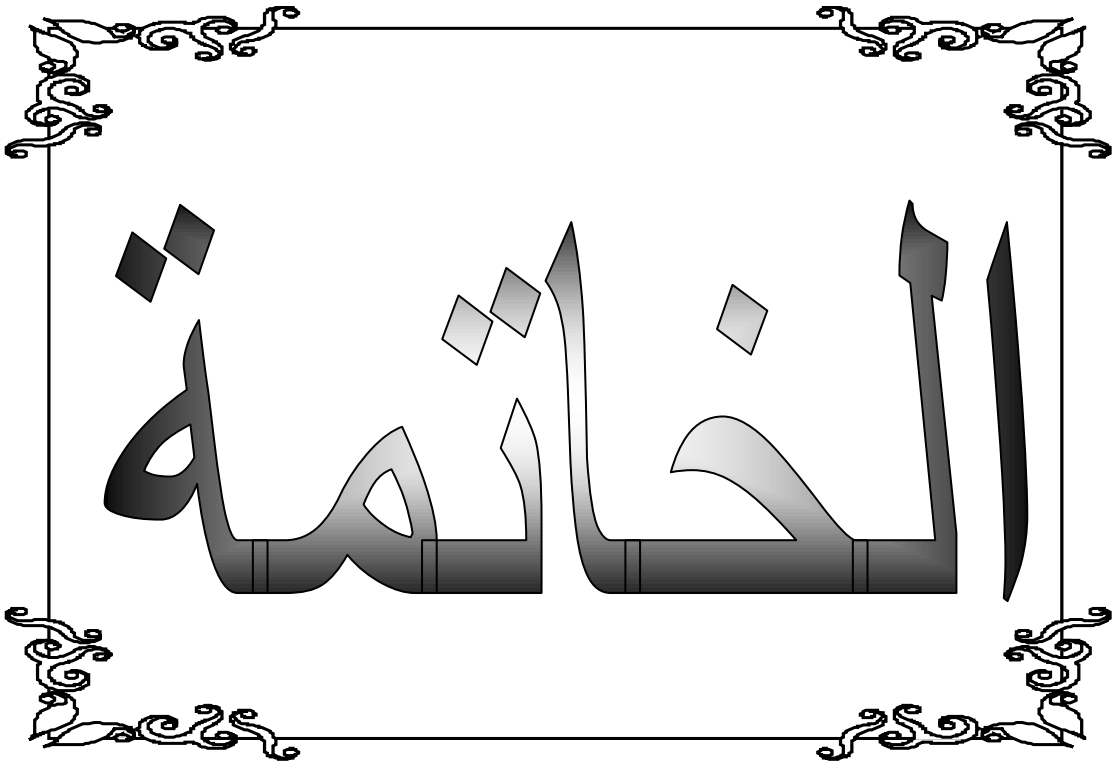
الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، وبعد تناول مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالمقاولاتية والتنمية المحلية، وتحليل أبعاد كل منهما في إطار تكاملي، تم التوصل إلى جملة من النتائج التي أكدت أهمية هذا الموضوع في السياق التنموي المعاصر. وقد بينت المعالجة النظرية أن المقاولاتية لا تقتصر على إنشاء المشاريع الاقتصادية فحسب، بل تمثل آلية شاملة لتحفيز المبادرة الفردية والجماعية، وتعزيز الابتكار، وخلق القيمة المضافة داخل الإقليم، في حين تتجسد التنمية المحلية في تحسين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من خلال استغلال الموارد المتاحة بشكل مستدام وفعّال.

ومن خلال الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، تبيّن وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً للمقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية، مما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية للدراسة. كما أظهرت النتائج أن الأبعاد المختلفة للمقاولاتية، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشبكية، تسهم بدرجات متفاوتة في دعم أبعاد التنمية المحلية، بما في ذلك البعد التكنولوجي والمعرفي والبيئي، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط وتأثير واضحة بين المتغيرين.

وعليه، يمكن القول إن المقاولاتية تُعد أحد المحركات الأساسية للتنمية المحلية، خاصة في البيئات التي تسعى إلى تنويع اقتصادها وتحقيق تنمية مستدامة. كما تؤكد هذه النتائج أهمية دعم المشاريع المقاولاتية وتوفير بيئة محفزة لها من خلال تحسين آليات التمويل، وتعزيز التكوين، وتطوير البنية التحتية الداعمة، بما يسمح بتفعيل دورها في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي.

وبناءً على ماسبق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها تعزيز هذا الدور وتدعيمه داخل السياق المحلي، وذلك على النحو التالي:

- ✓ ضرورة دعم وترقية الفكر المقاولاتي داخل المجتمع، خاصة لدى فئة الشباب، من خلال تعزيز ثقافة المبادرة وإنشاء المشاريع بدل الاعتماد على الوظيفة التقليدية، وذلك عبر برامج تحسيسية وتكوينية مستمرة.
- ✓ العمل على تحسين البيئة المؤسساتية للمقاولاتية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص التعقيدات البيروقراطية التي قد تعيق إنشاء واستمرارية المشاريع الناشئة.
- ✓ تعزيز آليات التمويل والدعم المالي للمشاريع المقاولاتية، من خلال تطوير صيغ التمويل البنكي، ودعم أجهزة المرافقة، وتسهيل الوصول إلى القروض والامتيازات المالية.
- ✓ تطوير البعد التكنولوجي للمشاريع المقاولاتية عبر تشجيع استعمال الرقمنة والتقنيات الحديثة في التسيير والتسويق والإنتاج، بما يرفع من قدرتها التنافسية ويساهم في تحسين أدائها.
- ✓ تقوية البعد المعرفي للمقاولين من خلال دعم برامج التكوين المستمر، وتنمية المهارات الإدارية والتقنية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال المبنية على المعرفة.
- ✓ دعم البعد الشبكي للمقاولاتية عبر تعزيز الشراكات بين المؤسسات الناشئة، والهيئات الداعمة، والجامعات، ومراكز البحث، بما يتيح تبادل الخبرات وتوسيع فرص النجاح.
- ✓ إدماج المشاريع المقاولاتية بشكل أكبر في السياسات المحلية للتنمية، من خلال توجيهها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تخدم احتياجات التنمية المحلية.
- ✓ تعزيز البعد التكنولوجي والتنظيمي للإدارة المحلية بما يسمح بخلق بيئة رقمية محفزة للمقاولاتية، وتسهيل التفاعل بين الإدارة وأصحاب المشاريع.
- ✓ توجيه المشاريع المقاولاتية نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال مراعاة البعد البيئي في اختيار وتنفيذ المشاريع، بما يضمن استغلالاً عقلانياً للموارد الطبيعية.

- ✓ تشجيع الدراسات الميدانية المستقبلية حول العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المحلية في سياقات مختلفة، خاصة في البيئة الجزائرية، لتوسيع الفهم العلمي لهذا المجال وتطوير السياسات المرتبطة به.

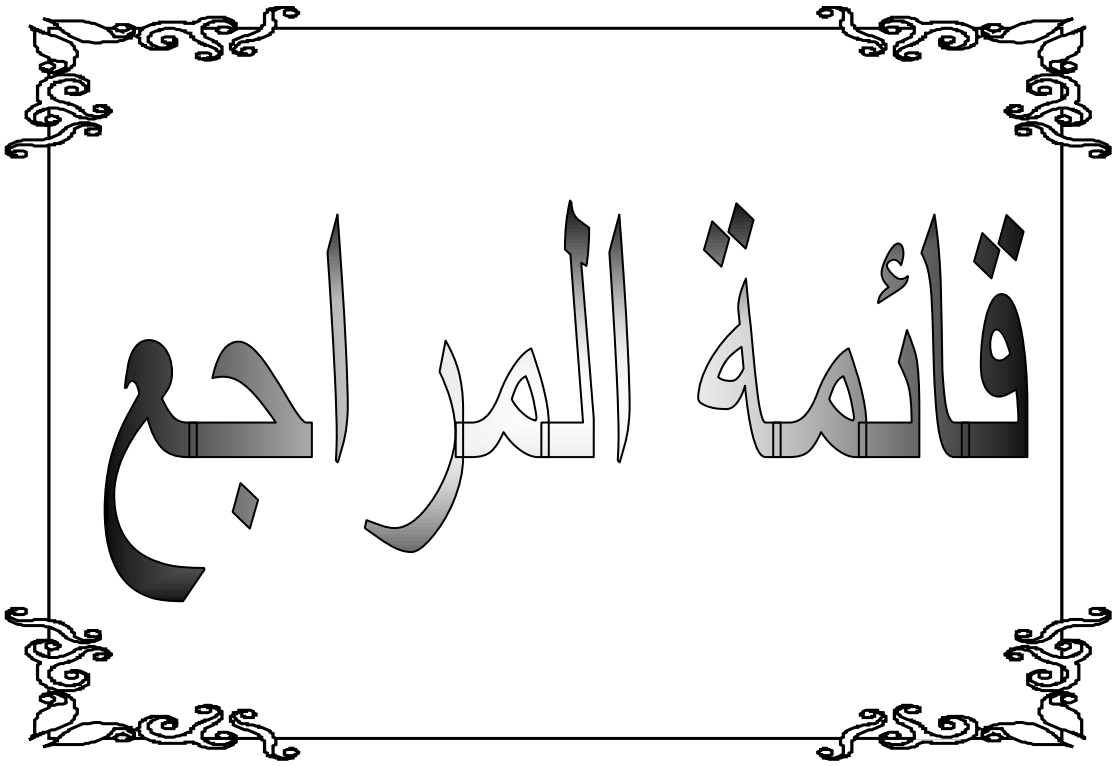
قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

الكتب

- البياتي، ف. (2015). مفاهيم وإتجاهات استراتيجية (الطبعة 1). السواقي العلمية.
- بومدين، ط. (2014). التنمية المستدامة وإدارة البيئة – بين الواقع ومقتضيات التطور (الطبعة الأولى). مكتبة الوفاء القانونية.
- الداهري، ع. (2011). أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي (الطبعة الأولى). مطبعة العالي.
- سلمان، م.، والعبادي، س. (2012). المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي (الطبعة الأولى). مركز الكتاب الأكاديمي.
- العذاري، ع. (2014). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية: استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة 1991-2010 (الطبعة الأولى). دار غيداء للنشر والتوزيع.
- العزبي، ع. (2016). ريادة الأعمال (الطبعة الأولى). دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع.
- العطية، م. (2009). إدارة المشروعات الصغيرة (الطبعة الثالثة). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- العلاق، ب. (2009). مبادئ التسويق (الطبعة الأولى). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- العنزي، ع.، ودهش، ج. (2015). إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال (الطبعة الأولى). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- عمر، ي. (2008). ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية. (بدون دار نشر).
- الفقي، م. (2018). المقاولاتية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الطبعة الأولى). دار الفكر الجامعي.
- قاسم، أ. (2015). إدارة المشاريع الصغيرة (الطبعة العربية). دار دجلة للنشر والتوزيع.
- مرسي، ج. (2003). إدارة المشروعات الصغيرة (الطبعة الأولى). دار الوفاء.

المقالات

- أ الهيثي، ب. (2002). التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية. مجلة علوم إنسانية.
- بن عاشور، ح.، وقادة، ع. (2022). الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمقاولتية في ظل التوجهات الجديدة. مجلة التنظيم والعمل.
- بن قطاف، أ. (2021). دور المقاولاتية في تشجيع الروح المقاولاتية. مجلة الباحث الاقتصادي.
- بوالطين، ن. (2020). القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قراءة نقدية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية.
- بوصالح، س.، وعبد الناصر، ب. (2015). دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة. مجلة الباحث الاقتصادي.
- دباش، ص. (2021). رهان المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر قراءة لفرص ترقية القطاع التعاوني في ضوء التجربة المغربية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات.
- دباغين، م. (2022). مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 8(2). (ملاحظة: يبدو أن عنوان المقال غير مذكور في النص الأصلي).
- ديب، ف.، ومهنا، س. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية.
- رحماني، هـ. (2020). دور المقاولاتية في التنمية المحلية. مجلة الدراسات والابحاث.
- زغلامي، م. (2018). تقييم آليات دعم المقاولاتية المحلية مع الإشارة إلى الآليات الممولة في ولاية تبسة. مجلة دراسات اقتصادية.
-

- زواركي، إ.، موزاوي، ع.، وموزاوي، ع. (2020). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية. مجلة دفاتر بوادكس.
- ساحي، ف.، ويحي، ع. (2018). مداخلة في ملتقى المقاولاتية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- عالم، س. (2016). المقاولاتية كآلية لمكافحة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الباحث الاقتصادي.
- عبادلي، ر.، وبوسنة، م. (2018). دور المجتمعات المحلية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي.
- عزام، ز.، وآخرون. (2008). مبادئ التسويق الحديث (الطبعة الأولى). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- علوين، ع. (2010). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- عماري، ع. (2008). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة. مجلة الباحث الاقتصادي.
- عمامرة، ي.، بوعالق، ن.، وصاطوري، ج. (2017). دور المرافقة المقاولاتية في انشاء المشاريع المصغرة. مجلة أبحاث ودراسات التنمية.
- غريبي، أ. (2010). أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات العلمية.
- قرود، ع.، وكزيز، ن. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية المحلية – محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة نموذجا. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة.

- كورتل، ن.، وطوبال، إ. (2022). المكانة الريادية للجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية الإقليمية ضمن نموذج الأقطاب التكنولوجية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

- يعقوبي، م. (2006). مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العربية. الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف.**الملتقيات والتقارير**

- البنك الدولي، (تقرير عن التنمية في العالم: البيانات من أجل حياة أفضل)، واشنطن العاصمة، 2021.
- تقرير التنمية البشرية: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين)، نيويورك، 2020.
- حاجي فتحي، آيت أحمد لامارة محمد، (التنمية المحلية المستدامة)، مداخلة في الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة: البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 03 مارس 2008.
- زيتوني ر. وعيساوي م.، (أثر تمويل المشاريع المقاولاتية على التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية تيزي وزو)، مؤتمر التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 2022.
- صليحة بن طلحة وبوعالم معوشي، (الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة)، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الطبعة الأولى، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2022.

الأطروحات والمذكرات

الأطروحات

- بدراوي، س. (2015). ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

- الجودي، م. (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة محمد خيضر بسكرة.
- جمعي، ع. (2011). استراتيجية التصدير في المؤسسات المصغرة والمتوسطة [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة باتنة.
- قوجيل، م. (2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر – دراسة ميدانية [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح.

المذكرات

- ثابت ن. (2012). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية [مذكرة ماجستر غير منشورة]. جامعة مستغانم.
- دباح ن. (2012). دراسة واقع المقاولاتية وآفاقها 2000-2009 [مذكرة ماجستير غير منشورة]. جامعة الجزائر 3.
- شقرون م. (2015). دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بلعباس [مذكرة ماجستير غير منشورة]. جامعة أبي بكر بلقايد.

المحاضرات

- الواعر ل.، (مقياس المقاولاتية)، مطبوعة بيداغوجية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021.

المواقع الالكترونية

- الموقع الالكتروني: https://www.algerietelecom.dz.

2- المراجع باللغة الأجنبية

- Abdul Madjid, I., & Koe, W. L. (2012). Sustainable entrepreneurship: A revised model based on triple bottom line. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences.

- Alghelie, A., et al. (2016). Research gap in sustainopreneurship. Indian Journal of Science and Technology.

- Bogenhold, D., Bonnet, J., Dejardin, M., & Garcia Pérez de Lema, D. (2016). Contemporary entrepreneurship: Multidisciplinary perspectives on innovation and growth. Springer.

- Hindle, K., & Klyver, K. (2011). Handbook of research on new venture creation. Edward Elgar.

- Weber, R. (2011). Evaluation entrepreneurship education. Springer Gabler.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إذن بالقبول لمذكرة التخرج ماستر

أنا الممضي أسفله الاستاذ(ة): ..... محمد ساحي .....

المشرف على مذكرة التخرج: ماستر للسنة الجامعية: 2026/2025

فريق العمل	الاختصاص	عنوان المذكرة بالتفصيل
*1- عولمي حسام	إدارة أعمال	دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تبسة
*2- سلماني صاحد		

أو افق على تقديم المذكرة أو تقرير التربص وهذا بعد المراجعة الكاملة.

اللقب والاسم للاستاذ المشرف	الامضاء	تاريخ الامضاء
محمد ساحي		2026/05/12

الادارة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إتفاقية التربص

المادة الأولى: هذه الاتفاقية تضبط علاقة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة- ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

مقرها: تبسة

ممثلة من طرف: حمدان صالح الوظيفة: مكلف بتسيير الوكالة الولائية

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسمائهم:

1- سليماني سماح 2- عولمي حسام

ماستر التخصص إدارة أعمال

عنوان المذكرة: دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

الاستاذ (ة) المشرف (ة): عمر سعيدان

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسمائهم:

1- ..... 2- ..... 3- .....

4- ..... 5- .....

ليسانس التخصص: .....

عنوان تقرير التربص: .....

الاستاذ (ة) المشرف(ة) :

.....

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في : 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية : يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين.

المادة الثالثة :التربص التطبيقي يجرى في مصلحة :

الاعلام والاتصال

الفترة من: 2026/02/18 الى 2026/04/16

المادة الرابعة : برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة :

على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل غياب للمتربص يذهي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية.

المادة السادسة:خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وحداته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضح للطلبة عند وصولهم أماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الاخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في انهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة:تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم.

المادة العاشرة :تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

ادارة القسم

ادارة المؤسسة المستقبلة

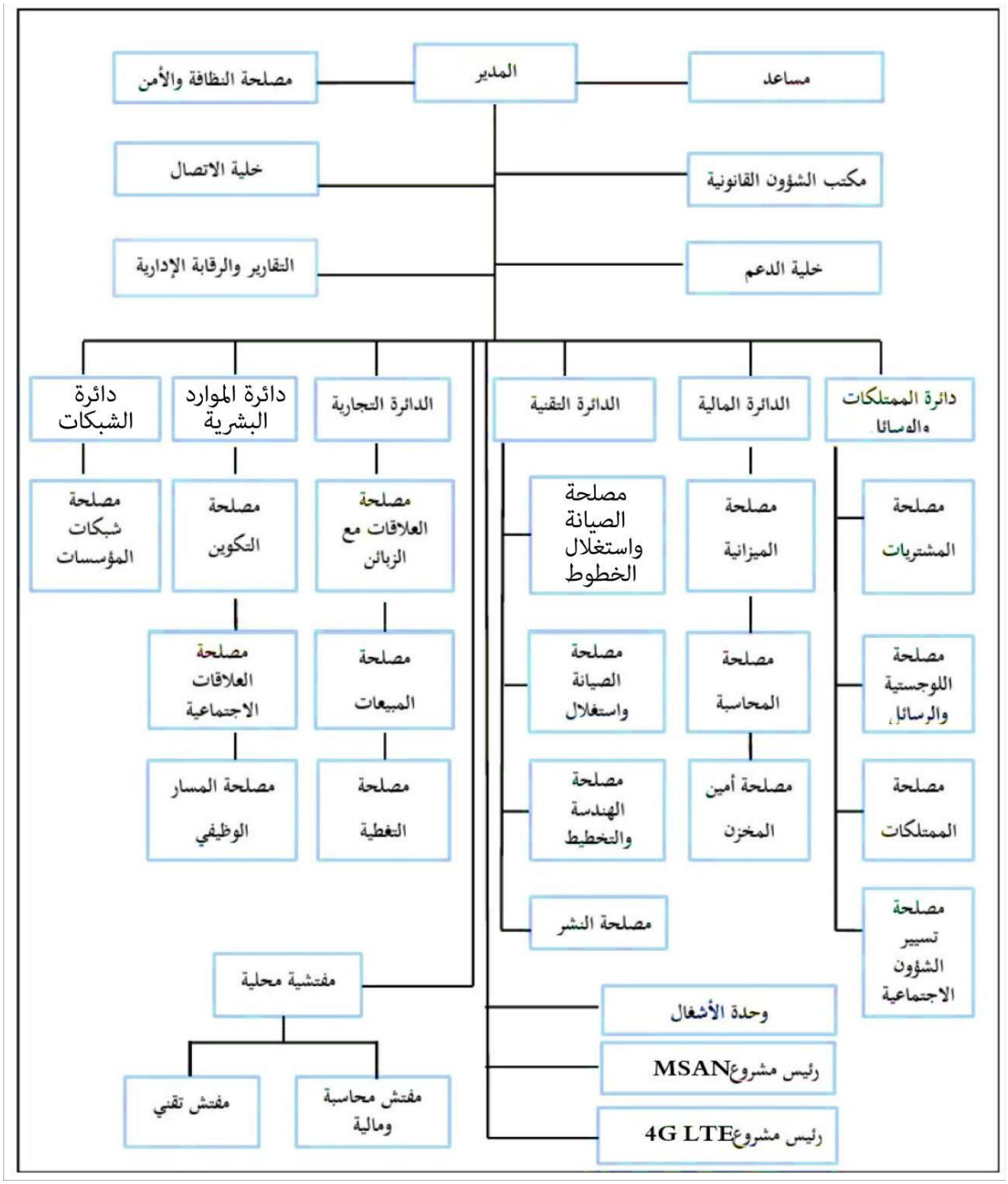
المدير
مساعد
مصلحة النظافة والأمن
خلية الاتصال
مكتب الشؤون القانونية
التقارير والرقابة الإدارية
خلية الدعم
دائرة الشبكات
دائرة الموارد البشرية
الدائرة التجارية
الدائرة التقنية
الدائرة المالية
دائرة الممتلكات والوسائل
مصلحة شبكات المؤسسات
مصلحة التكوين
مصلحة العلاقات مع الزبائن
مصلحة الصيانة واستغلال الخطوط
مصلحة الميزانية
مصلحة المشتريات
مصلحة العلاقات الاجتماعية
مصلحة المبيعات
مصلحة الصيانة واستغلال
مصلحة المحاسبة
مصلحة اللوجستية والوسائل
مصلحة المسار الوظيفي
مصلحة التغطية
مصلحة الهندسة والتخطيط
مصلحة أمين المخزن
مصلحة الممتلكات
مصلحة النشر
مصلحة تسيير الشؤون الاجتماعية
مفتشية محلية
وحدة الأشغال
رئيس مشروع MSAN
رئيس مشروع 4G LTE
مفتش تقني
مفتش محاسبة ومالية

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

إستبانة بحثية لإعداد مذكرة ماستر تخصص إدارة أعمال

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

سيدي (سيدتي) الكريم (ة)، تحية طيبة وبعد،،،

في إطار التحضير لإعداد الدراسة التطبيقية الخاصة بمذكرة ماستر والموسومة بـ:

دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية

دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية _ تبسة_

وفي سياق إنجاز هذه الدراسة، وحرصاً على الاستفادة من خبراتكم المهنية وتجاربكم العملية، نضع بين أيديكم هذه الاستبانة الموجهة إلى موظفي مؤسسة المؤسسة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية الجزائر بـ تبسة، راجين تعاونكم الكريم ومساهمتكم الفاعلة في دعم هذا العمل البحثي من خلال آرائكم القيمة.

ونحيطكم علماً أن المعلومات التي سنحصل عليها هي لغرض البحث العلمي فقط، وسوف نتعامل معها بالسرية التامة.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

من إعداد الطالبين:

- حسام عولمي
- ساجد سليماني

تحت إشراف الأستاذ:

- سعيدان عمر

السنة الجامعية: 2025 - 2026

يرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى☐

2-العمر: أقل من 30 ☐ 30-40 ☐ أكثر من 40☐

3-المستوى التعليمي: ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐ أخرى☐

4-الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5-20 ☐ من 20-30 ☐ أكثر من 30☐

5-طبيعة الوظيفة: تقني ☐ محاسب ☐ أخرى☐

المحور الأول : المقاولاتية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور: البعد الاقتصادي					
1. تعتمد المؤسسة على أفكار جديدة في نشاطها.					
2. تسعى المؤسسة إلى تطوير منتجات أو خدمات جديدة.					
3. تستخدم المؤسسة التكنولوجيا في تحسين أدائها.					
4. تسعى المؤسسة إلى التوسع قبل المنافسين.					
5. تحسن المؤسسة استخدام مواردها.					
المحور: البعد الاجتماعي					
6. تلتزم المؤسسة بمسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي.					
7. توفر المؤسسة فرص تكوين مستمرة للعاملين.					
8. يتم إشراك العاملين في بعض القرارات المهنية.					
9. تتوفر ظروف عمل مناسبة داخل المؤسسة.					
10. يتم احترام حقوق العاملين داخل المؤسسة.					
المحور: البعد البيئي					
11. تحرص المؤسسة على التقليل من النفايات.					
12. يتم ترشيد استهلاك الطاقة داخل المؤسسة.					
13. تعتمد المؤسسة ممارسات صديقة للبيئة.					
14. تسعى المؤسسة إلى تقليل الآثار البيئية لنشاطها.					
15. تستجيب المؤسسة للقوانين البيئية المعمول بها.					

المحور الثاني: التنمية المحلية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
16. تساهم المؤسسة في استغلال الموارد المحلية المتاحة.					
17. يساهم نشاط المؤسسة في تنشيط الاقتصاد المحلي.					
18. تساهم المؤسسة في تقليل معدلات البطالة على المستوى المحلي.					
19. تساهم المؤسسة في تقليل معدلات البطالة على المستوى المحلي					
20. يساهم المشروع في تلبية حاجيات السوق المحلية.					
21. تعتمد المؤسسة على اليد العاملة المحلية.					
22. تساهم المؤسسة في الحد من الهجرة نحو المدن الكبرى.					
23. تدعم المؤسسة التنمية داخل الإقليم الذي تنشط فيه.					
24. تساهم المؤسسة في تحسين الخدمات المحلية.					
25. تعمل المؤسسة على تنمية النسيج الاقتصادي المحلي.					

المحور الثالث: دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
26. توجد علاقة قوية بين المقاولاتية والتنمية المحلية.					
27. كلما زاد عدد المشاريع زادت التنمية المحلية.					
28. تؤثر المقاولاتية بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي.					
29. نجاح المشاريع ينعكس إيجابًا على التنمية المحلية.					
30. فشل المشاريع يؤثر سلبًا على التنمية المحلية.					
31. دعم المقاولاتية يعزز التنمية المحلية.					
32. التمويل المقاولاتي يساهم في تحقيق التنمية.					
33. مرافقة المشاريع تساعد في تحقيق التنمية المحلية.					
34. البيئة الداعمة للمقاولتية تحسن التنمية المحلية.					
35. السياسات الحكومية تدعم العلاقة بينهما.					
36. المقاولاتية تساهم في استقرار المجتمع المحلي.					
37. المشاريع الصغيرة تعتبر محركًا للتنمية المحلية.					
38. الاستثمار المحلي يعزز العلاقة بين المقاولاتية والتنمية.					
39. الابتكار المقاولاتي يساهم في تطوير المنطقة.					
40. المقاولاتية عنصر أساسي في تحقيق التنمية المحلية.					

معاملت ألفا كرونباخ
المحور الاول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,920	15

المحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,928	10

المحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,932	15

الاستبيان كله

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,958	40

معاملات بيرسون للمحاور (مصفوفة بيرسون العامة لأداة الدراسة)

Corrélations

		المحور الأول المقاولاتية	المحور الثاني: التنية المحلية	دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية
المحور الأول المقاولاتية	Corrélation de Pearson	1	0,825**	0,462*
	Sig. (bilatérale)		0,000	0,017
	N	26	26	26
المحور الثاني: التنية المحلية	Corrélation de Pearson	0,825**	1	0,508**
	Sig. (bilatérale)	0,000		0,008
	N	26	26	26
دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية	Corrélation de Pearson	0,462*	0,508**	1
	Sig. (bilatérale)	0,017	0,008	
	N	26	26	26

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

التكرارات والنسب المئوية للبيانات الشخصية

جنس العينة المدروسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أنثى	15	57,7	57,7	57,7
	ذكر	11	42,3	42,3	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

الفئة العمرية للمبحوثين

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30 سنة	3	11,5	11,5	11,5
	من 30 غلى 40 سنة	11	42,3	42,3	53,8
	أكثر من 40 سنة	12	46,2	46,2	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

المستوى التعليمي للعينة المدروسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	16	61,5	61,5	61,5
	جامعي	9	34,6	34,6	96,2
	دراسات عليا	1	3,8	3,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

الخبرة المهنية للعينة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	أقل من 5 سنوات	13	50,0	50,0	50,0
	من 5 إلى 10 سنة	10	38,5	38,5	88,5
	من 11 إلى 20 سنة	2	7,7	7,7	96,2
	أكبر من 20 سنة	1	3,8	3,8	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

طبيعة الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	7	26,9	26,9	26,9
	أخرى	19	73,1	73,1	100,0
	Total	26	100,0	100,0	

التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحاور

المحور الأول

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
	Effectif	Nb. lignes (%)	Effectif	Nb. lignes (%)	Effectif	Nb. lignes (%)	Effectif	Nb. lignes (%)	Effectif	Nb. lignes (%)
تعتمد المؤسسة على أفكار جديدة في نشاطها	1	3,8%	0	0,0%	1	3,8%	15	57,7%	9	34,6%
تسعى المؤسسة إلى تطوير منتجات أو خدمات جديدة	0	0,0%	1	3,8%	2	7,7%	15	57,7%	8	30,8%
تستخدم المؤسسة التكنولوجيا في تحسين أدائها	0	0,0%	0	0,0%	4	15,4%	13	50,0%	9	34,6%
تسعى المؤسسة إلى التوسع قبل المنافسين	1	3,8%	2	7,7%	6	23,1%	11	42,3%	6	23,1%
تحمن المؤسسة استخدام مواردها	1	3,8%	0	0,0%	5	19,2%	10	38,5%	10	38,5%
تلتزم المؤسسة بمسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي	0	0,0%	0	0,0%	2	7,7%	14	53,8%	10	38,5%
توفر المؤسسة فرص تكوين مستمرة للعاملين	0	0,0%	1	3,8%	2	7,7%	11	42,3%	12	46,2%
يتم إشراك العاملين في بعض القرارات المبنية	1	3,8%	1	3,8%	8	30,8%	6	23,1%	10	38,5%
تتوفر ظروف عمل مناسبة داخل المؤسسة	0	0,0%	3	11,5%	5	19,2%	10	38,5%	8	30,8%
يتم احترام حقوق العاملين داخل المؤسسة	0	0,0%	3	11,5%	4	15,4%	12	46,2%	7	26,9%
تحرص المؤسسة على التقليل من النفايات	0	0,0%	2	7,7%	5	19,2%	14	53,8%	5	19,2%
يتم ترشيد استهلاك الطاقة داخل المؤسسة	1	3,8%	2	7,7%	4	15,4%	10	38,5%	9	34,6%
تعتمد المؤسسة ممارسات صديقة للبيئة	0	0,0%	5	19,2%	5	19,2%	10	38,5%	6	23,1%
تسعى المؤسسة إلى تقليل الآثار البيئية لنشاطاتها	1	3,8%	4	15,4%	7	26,9%	9	34,6%	5	19,2%
تستجيب المؤسسة للقوانين البيئية المعمول بها	0	0,0%	3	11,5%	9	34,6%	7	26,9%	7	26,9%

المحور الثاني

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

تساهم المؤسسة في استغلال الموارد المحلية المتاحة	Effectif	0	1	4	12	9
	Nb. lignes (%)	0,0%	3,8%	15,4%	46,2%	34,6%
يساهم نشاط المؤسسة في تنشيط الاقتصاد المحلي	Effectif	0	0	6	11	9
	Nb. lignes (%)	0,0%	0,0%	23,1%	42,3%	34,6%
تساهم المؤسسة في تقليل معدلات البطالة على المستوى المحلي	Effectif	1	0	7	6	12
	Nb. lignes (%)	3,8%	0,0%	26,9%	23,1%	46,2%
تساهم المؤسسة في تقليل معدلات البطالة على المستوى المحلي	Effectif	1	0	7	5	13
	Nb. lignes (%)	3,8%	0,0%	26,9%	19,2%	50,0%
يساهم المشروع فى تلبية حاجيات الموق المحلية	Effectif	1	1	5	10	9
	Nb. lignes (%)	3,8%	3,8%	19,2%	38,5%	34,6%
تعتمد المؤسسة على اليد العاملة المحلي	Effectif	0	0	5	10	11
	Nb. lignes (%)	0,0%	0,0%	19,2%	38,5%	42,3%
تساهم المؤسسة في الحد من المجرة نحلو المدن الكبرى	Effectif	1	3	7	7	8
	Nb. lignes (%)	3,8%	11,5%	26,9%	26,9%	30,8%
تدعم المؤسسة التنمية داخل الإقليم الذي تنشط فيه	Effectif	0	1	6	10	9
	Nb. lignes (%)	0,0%	3,8%	23,1%	38,5%	34,6%
تساهم المؤسسة في تحمين الخدمات المحلية	Effectif	0	0	8	10	8
	Nb. lignes (%)	0,0%	0,0%	30,8%	38,5%	30,8%
تعمل المؤسسة على تنمية النسيج الاقتصادي المحلي	Effectif	0	2	5	10	9
	Nb. lignes (%)	0,0%	7,7%	19,2%	38,5%	34,6%

المحور الثالث

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة	
	Effectif	Nb. lignes (%)	Effectif	Nb. lignes (%)	Effectif	Nb. lignes (%)	Effectif	Nb. lignes (%)	Effectif	Nb. lignes (%)
توجد علاقة قوية بين المقاولاتية والتنمية المحلية	0	0,0%	0	0,0%	3	11,5 %	13	50,0%	10	38,5%
كلما زاد عدد المشاريع زادت التنمية المحلية	0	0,0%	2	7,7%	1	3,8%	11	42,3%	12	46,2%
تؤثر المقاولاتية بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي	0	0,0%	1	3,8%	3	11,5 %	10	38,5%	12	46,2%
نجاح المشاريع ينعكم إيجابا على التنمية المحلية	0	0,0%	0	0,0%	5	19,2 %	8	30,8%	13	50,0%
فشل المشاريع يؤثر سلبا على التنمية المحلية	0	0,0%	2	7,7%	4	15,4 %	14	53,8%	6	23,1%
دعم المقاولاتية يعزز التنمية المحلية	0	0,0%	0	0,0%	5	19,2 %	14	53,8%	7	26,9%
التمويل المقاولاتي يساهم في تحقيق التنمية	0	0,0%	0	0,0%	5	19,2 %	15	57,7%	6	23,1%
مرافقة المشاريع تساعد في تحقيق التنمية المحلية	0	0,0%	0	0,0%	3	11,5 %	15	57,7%	8	30,8%
البيئة الداعمة للمقاولتية تحسن التنمية المحلية	0	0,0%	0	0,0%	7	26,9 %	11	42,3%	8	30,8%
السياسات الحكومية تدعم العلاقة بينهما	0	0,0%	0	0,0%	12	46,2 %	8	30,8%	6	23,1%
المقاولاتية تماهم في استقرار المجتمع المحلي	0	0,0%	1	3,8%	8	30,8 %	10	38,5%	7	26,9%
المشاريع الصغيرة تعتبر محركا للتنمية المحلية	0	0,0%	0	0,0%	6	23,1 %	11	42,3%	9	34,6%
الاستثمار المحلي يعزز العلاقة بين المقاولاتية والتنمية	0	0,0%	0	0,0%	6	23,1 %	13	50,0%	7	26,9%
الابتكار المقاولاتي يساهم في تطوير المنطقة	0	0,0%	0	0,0%	5	19,2 %	11	42,3%	10	38,5%
المقاولاتية عنصر أساسي في تحقيق التنمية المحلية	0	0,0%	0	0,0%	9	34,6 %	9	34,6%	8	30,8%

الإحصاء الوصفي للمحاور

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type

تعتمد المؤسسة على أفكار جديدة في نشاطها	26	1	5	4,19	0,849
تسعى المؤسسة إلى تطوير منتجات أو خدمات جديدة	26	2	5	4,15	0,732
تستخدم المؤسسة التكنولوجيا في تحسين أدائها	26	3	5	4,19	0,694
تسعى المؤسسة إلى التوسع قبل المنافسين	26	1	5	3,73	1,041
تحمن المؤسسة استخدام مواردها	26	1	5	4,08	0,977
البعد الاقتصادي	26	1,60	5,00	4,0692	0,68572
تلتزم المؤسسة بمسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي	26	3	5	4,31	0,618
توفر المؤسسة فرص تكوين مستمرة للعاملين	26	2	5	4,31	0,788
يتم إشراك العاملين في بعض القرارات المبنية	26	1	5	3,88	1,107
تتوفر ظروف عمل مناسبة داخل المؤسسة	26	2	5	3,88	0,993
يتم احترام حقوق العاملين داخل المؤسسة	26	2	5	3,88	0,952
البعد الاجتماعي	26	3,00	5,00	4,0538	0,62880
تحرص المؤسسة على التقليل من النفايات	26	2	5	3,85	0,834
يتم ترشيد استهلاك الطاقة داخل المؤسسة	26	1	5	3,92	1,093
تعتمد المؤسسة ممارسات صديقة للبيئة	26	2	5	3,65	1,056
تسعى المؤسسة إلى تقليل الآثار البيئية لنشاطاتها	26	1	5	3,50	1,105
تستجيب المؤسسة للقوانين البيئية المعمول بها	26	2	5	3,69	1,011
البعد البيئي	26	1,60	5,00	3,7231	0,91052
المحور الأول المقاولاتية	26	2,07	5,00	3,9487	0,64369
تساهم المؤسسة في استغلال الموارد المحلية المتاحة	26	2	5	4,12	0,816
يساهم نشاط المؤسسة في تنشيط الاقتصاد المحلي	26	3	5	4,12	0,766
تساهم المؤسسة في تقليل معدلات البطالة على المستوى المحلي	26	1	5	4,08	1,055
تساهم المؤسسة في تقليل معدلات البطالة على المستوى المحلي	26	1	5	4,12	1,071
يساهم المشروع في تلبية حاجيات الموق المحلية	26	1	5	3,96	1,038
تعتمد المؤسسة على اليد العاملة المحلي	26	3	5	4,23	0,765
تساهم المؤسسة في الحد من المجرة نحلو المدن الكبرى	26	1	5	3,69	1,158
تدعم المؤسسة التنمية داخل الإقليم الذي تنشط فيه	26	2	5	4,04	0,871
تساهم المؤسسة في تحمين الخدمات المحلية	26	3	5	4,00	0,800
تعمل المؤسسة على تنمية النسيج الاقتصادي المحلي	26	2	5	4,00	0,938
المحور الثاني: التنية المحلية	26	2,90	5,00	4,0346	0,73100
توجد علاقة قوية بين المقاولاتية والتنمية المحلية	26	3	5	4,27	0,667
كلما زاد عدد المشاريع زادت التنمية المحلية	26	2	5	4,27	0,874
تؤثر المقاولاتية بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي	26	2	5	4,27	0,827
نجاح المشاريع ينعكم إيجابا على التنمية المحلية	26	3	5	4,31	0,788
فشل المشاريع يؤثر سلبا على التنمية المحلية	26	2	5	3,92	0,845
دعم المقاولاتية يعزز التنمية المحلية	26	3	5	4,08	0,688
التمويل المقاولاتي يساهم في تحقيق التنمية	26	3	5	4,04	0,662
مرافقة المشاريع تساعد في تحقيق التنمية المحلية	26	3	5	4,19	0,634
البيئة الداعمة للمقاولتية تحسن التنمية المحلية	26	3	5	4,04	0,774
السياسات الحكومية تدعم العلاقة بينهما	26	3	5	3,77	0,815
المقاولاتية تماهم في استقرار المجتمع المحلى	26	2	5	3,88	0,864
المشاريع الصغيرة تعتبر محركا للتنمية المحلية	26	3	5	4,12	0,766
الاستثمار المحلي يعزز العلاقة بين المقاولاتية والتنمية	26	3	5	4,04	0,720
الابتكار المقاولاتي يساهم في تطوير المنطقة	26	3	5	4,19	0,749
المقاولاتية عنصر أساسي في تحقيق التنمية المحلية	26	3	5	3,96	0,824
دور المقاولاتية في دعم التنمية المحلية	26	3,00	5,00	4,0897	0,55102
N valide (liste)	26				

نتائج اختبار الفرضيات
الفرضية الفرعية الأولى

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	البعد الاقتصادي[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,619[a]	0,383	0,358	0,58592

a. Prédicteurs : (Constante), البعد الاقتصادي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,120	1	5,120	14,912	0,001[b]
	de Student	8,239	24	0,343		
	Total	13,359	25			

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية

b. Prédicteurs : (Constante), البعد الاقتصادي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,349	0,705		1,914	0,068
	البعد الاقتصادي	0,660	0,171	0,619	3,862	0,001

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية

الفرضية الفرعية الثاني

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	البعد الاجتماعي[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,769[a]	0,591	0,574	0,47733

a. Prédicteurs : (Constante), البعد الاجتماعي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,891	1	7,891	34,632	0,000[b]
	de Student	5,468	24	0,228		
	Total	13,359	25			

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية

b. Prédicteurs : (Constante), البعد الاجتماعي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Coefficients non standardisés Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	0,413	0,623		0,663	0,514
	البعد الاجتماعي	0,893	0,152	0,769	5,885	0,000

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية

الفرضية الفرعية الثالثة

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	البعد البيئي[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,753[a]	0,567	0,549	0,49095

a. Prédicteurs : (Constante), البعد البيئي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,574	1	7,574	31,424	0,000[b]
	de Student	5,785	24	0,241		
	Total	13,359	25			

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية

b. Prédicteurs : (Constante), البعد البيئي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,784	0,413		4,321	0,000
	البعد البيئي	0,605	0,108	0,753	5,606	0,000

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية

الفرضية الرئيسية

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحور الأول المقاولاتية[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,825[a]	0,681	0,668	0,42149

a. Prédicteurs : (Constante), المحور الأول المقاولاتية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	9,095	1	9,095	51,195	0,000[b]
	de Student	4,264	24	0,178		
	Total	13,359	25			

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية

b. Prédicteurs : (Constante), المحور الأول المقاولاتية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	0,335	0,524		0,639	0,529
	المحور الأول المقاولاتية	0,937	0,131	0,825	7,155	0,000

a. Variable dépendante : المحور الثاني: التنية المحلية